الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات

السلائف

والكيمياويات التي يكثر استخدامها في صنع المخدرات والمؤثرات العقلية بصفة غير مشروعة

2023

حظر

يجب مراعاة ما يلي:

لا تنشر هذه الوثيقة أو تذاع قبل

يوم الثلاثاء، 5 آذار/مارس 2024، الساعة 11/00 (بتوقيت وسط أوروبا)

تنبيه

الأمم المتحدة

التقارير الصادرة عن الهيئة الدولية لمراقبة المخدِّرات في عام 2023

يُستكمَل تقرير الهيئة الدولية لمراقبة المخدِّرات لعام 2023 (E/INCB/2023/1) بالتقارير التالية:

Narcotic Drugs: Estimated World Requirements for 2024—Statistics for 2022 (E/INCB/2023/2)

Psychotropic Substances: Statistics for 2022—Assessments of Annual Medical and Scientific Requirements for Substances in Schedules II, III and IV of the Convention on Psychotropic Substances of 1971 for 2024 (E/INCB/2023/3)

السلائف والكيمياويات التي يكثر استخدامها في صنع المخدِّرات والمؤثِّرات العقلية بصفة غير مشروعة: تقرير الهيئة الدولية لمراقبة المخدِّرات لعام 2023 عن تنفيذ المادة 12 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدِّرات والمؤثِّرات العقلية لسنة 1988 (E/INCB/2023/4)

وترد القوائم المحدثة للمواد الخاضعة للمراقبة الدولية، والتي تشمل المخدِّرات والمؤثِّرات العقلية والمواد التي يكثر استخدامها في صنع المخدِّرات والمؤثِّرات العقلية بصفة غير مشروعة، في آخر طبعات المرفقات الملحقة بالاستمارات الإحصائية (”القائمة الصفراء“ و”القائمة الخضراء“ و”القائمة الحمراء“) التي تصدرها الهيئة أيضاً.

الاتصال بالهيئة الدولية لمراقبة المخدِّرات

يمكن الاتصال بأمانة الهيئة على العنوان التالي:

Vienna International Centre
Room E-1339
P.O. Box 500
1400 Vienna
Austria

وإضافة إلى ذلك، يمكن الاتصال بالأمانة بالوسائط التالية:

الهاتف: 26060 (1-43+)
الفاكس: 26060-5867 (1-43+) أو 26060-5868
البريد الإلكتروني: incb.secretariat@un.org

ونص هذا التقرير متاح أيضاً في موقع الهيئة الشبكي على الإنترنت (www.incb.org).

الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات

السلائف

والكيمياويات التي يكثر استخدامها في صنع المخدرات والمؤثرات العقلية بصفة غير مشروعة

تقرير الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات لعام 2023
عن تنفيذ المادة 12 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار
غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية لسنة 1988

الأمم المتحدة
فيينا، 2024

E/INCB/2023/4

منشورات الأمم المتحدة
eISBN: 978-92-1-358806-2
ISSN 2411-9288
eISSN 2411-930X

© الأمم المتحدة: الهيئة الدولية لمراقبة المخدِّرات، كانون الثاني/يناير 2024. جميع الحقوق محفوظة، في العالم أجمع.
هذا المنشور من إنتاج: قسم اللغة الإنكليزية والمنشورات والمكتبة، مكتب الأمم المتحدة في فيينا.

تصدير

تشهد أسواق المخدرات غير المشروعة تغيرا سريعا، حيث باتت المخدرات الاصطناعية الآن تحل محل المخدرات النباتية من حيث صنعها والاتجار بها وتسويقها واستهلاكها على نحو غير مشروع. ومن الأمثلة على هذا الاتجاه أزمة الفنتانيل في أمريكا الشمالية، والاتجار بالترامادول وإساءة استخدامه في أفريقيا، وارتفاع مستويات استهلاك الميثامفيتامين في جنوب شرق آسيا، وزيادة توافر واستخدام الكاثينونات الاصطناعية، والاتجار بالكيتامين.

وفي هذا السياق، وسع صانعو المخدرات غير المشروعة إلى حد كبير خياراتهم بشأن الحصول على المواد الكيميائية التي يستخدمونها. وقد صمم النظام المنشأ بموجب المادة 12 من اتفاقية سنة 1988 لرصد التجارة الدولية، وهو بذلك نظام تفاعلي يتجاوب مع الوتيرة السريعة التغير لصنع المخدرات غير المشروعة اليوم، حيث يتزايد استخدام السلائف الأولية أو السلائف المعدة حسب الطلب للتحايل على الضوابط الموضوعة. وبالإضافة إلى بحث صناعة المخدرات غير المشروعة عن فرص للاستعاضة عن السلائف الخاضعة للمراقبة ببدائل غير خاضعة للمراقبة، فإنها تستغل أيضا الثغرات الموجودة في الأسواق المشروعة لاستخلاص سلائف من المنتجات غير الخاضعة للمراقبة التي تقع خارج نطاق المراقبة المنصوص عليها في اتفاقية سنة 1988. ويلزم في ظروف كهذه اتباع نُهج وطنية ودولية ابتكارية تركز على الإبلاغ المنهجي عن أي معاملات مشبوهة، ورصد معدات صنع المخدرات، والتعاون الاستباقي مع القطاع الخاص، على نحو يكمِّل الإجراءات التي تتخذها سلطات إنفاذ القانون.

ويعرض هذا التقرير أمثلة حديثة على هذه النهج العملية، بما فيها "عملية باكأب" و"عملية إنسايت" للهيئة الدولية لمراقبة المخدرات. فقد قدمت العملية الأولى الدعم لتقييم أجرته الهيئة بشأن الجدولة المحتملة لمواد كيميائية مستخدمة في صنع منشطات أمفيتامينية بصورة غير مشروعة. أما العملية الثانية، فكان الهدف منها التوعية بأوجه الضعف التي تعاني منها مناطق التجارة الحرة من حيث صلتها بتسريب المواد الكيميائية عبرها.

ويكرر التقرير كذلك تأكيد دعوة الهيئة الحكومات إلى مواصلة استخدام الأدوات التي استحدثت لتيسير تبادل المعلومات عن التجارة المشروعة وكذلك الاتجار غير المشروع بالسلائف المجدولة دوليا والمواد الكيميائية والمعدات غير المجدولة، مثل نظام الإخطار بحوادث السلائف (نظام بيكس)، ونظام الإشعارات السابقة للتصدير بالاتصال الحاسوبي المباشر (نظام بن أونلاين)، والنظام الخفيف للإشعارات السابقة للتصدير بالاتصال الحاسوبي المباشر (نظام بن أونلاين لايت)، على سبيل المثال لا الحصر.

ويعرض الفصل المواضيعي لهذا العام حالات بلدان وأقاليم تشهد نزاعات قائمة أو منازعات إقليمية غير محسومة، فيؤدي عدم الاستقرار السياسي فيها وغياب سيطرة الدولة وحكمها الراسخين إلى زيادة خطر تسريب المواد الكيميائية أو صنع المخدرات غير المشروعة. وأنا واثق من أن المعلومات الواردة في هذا التقرير، إلى جانب التحديثات الأخرى الواردة فيه، ستفيد الحكومات في تعزيز إرشاد استراتيجياتها لمراقبة السلائف على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والدولي.

وفي الختام، أود أن أثني على الجهود المبذولة التي تسهم في ضمان توافر السلائف الخاضعة للمراقبة للأغراض المشروعة في جميع مناطق العالم، مع التصدي في الوقت نفسه لخطر تسريبها. كما أود أن أتقدم بالشكر إلى جميع الحكومات التي عملت مع الهيئة على تطوير النظام الدولي لمراقبة السلائف وأنشطته على مدى العقود الماضية وقدمت دعمها له وتَعهدته.

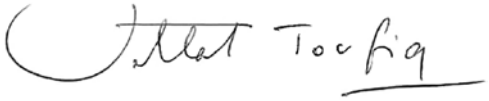

جلال توفيق
رئيس
الهيئة الدولية لمراقبة المخدِّرات

تمهيد

تقضي اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتِّجار غير المشروع في المخدرات والمؤثِّرات العقلية لسنة 1988 بأن تقدم الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات تقريرا سنويا إلى لجنة المخدرات عن تنفيذ المادة 12 من الاتفاقية، وأن تستعرض اللجنة دوريا مدى كفاية وملاءمة الجدولين الأول والثاني من الاتفاقية.

وقد أَعدَّت الهيئة، إلى جانب تقريرها السنوي ومنشوراتها التقنية الأخرى عن العقاقير المخدرة والمؤثِّرات العقلية، تقريرها عن تنفيذ المادة 12 من اتفاقية سنة 1988، وفقاً للحكمين التاليين الواردين في المادة 23 من تلك الاتفاقية:

1- تُعِدُّ الهيئة تقريراً سنويًّا عن أعمالها يتضمَّن تحليلاً للمعلومات المتوفرة لديها، وفي حالات مناسبة، بياناً بالإيضاحات، إن وُجِدت، المقدَّمة أو المطلوبة من الأطراف، بالإضافة إلى أية ملاحظات وتوصيات ترغب الهيئة في تقديمها. وللهيئة أن تُعِدَّ ما تراه لازماً من المعلومات الإضافية. وتُقدَّم التقارير إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي عن طريق اللجنة، التي قد تُبدي من التعليقات ما تراه ملائماً.

2- يوافي الأمينُ العام الأطرافَ بتقارير الهيئة ثم ينشرها في وقت لاحق. وعلى الأطراف أن تسمح بتوزيعها دون قيد.

المحتويات

تصدير iii

تمهيد v

ملحوظات إيضاحية xi

ملخص xiii

الفصل

أولا- مقدمة 1

ثانيا- الإجراءات التي اتخذتها الحكومات والهيئة الدولية لمراقبة المخدرات 1

ألف- نطاق المراقبة 1

باء- الانضمام إلى اتفاقية سنة 1988 2

جيم- تقديم التقارير إلى الهيئة عملا بالمادة 12 من اتفاقية سنة 1988 2

دال- التشريع وتدابير المراقبة 3

هاء- تقديم البيانات عن أنشطة التجارة والاستخدامات والاحتياجات المشروعة المتعلقة بالسلائف 8

واو- الاحتياجات السنوية المشروعة من واردات سلائف المنشطات الأمفيتامينية 8

زاي- الإشعارات السابقة للتصدير واستخدام نظام الإشعارات السابقة للتصدير بالاتصال الحاسوبي المباشر والنظام الخفيف للإشعارات السابقة للتصدير بالاتصال الحاسوبي المباشر (نظام "بن أونلاين لايت") 9

حاء- الأنشطة والإنجازات الأخرى في مجال المراقبة الدولية للسلائف 12

ثالثا- نطاق التجارة المشروعة في السلائف وآخر الاتجاهات في الاتجار بها 15

ألف- المواد المستخدمة في الصنع غير المشروع للمنشطات الأمفيتامينية 16

باء- المواد المستخدمة في صنع الكوكايين بصورة غير مشروعة 29

جيم- المواد المستخدمة في الصنع غير المشروع للهيروين 31

دال- المواد المستخدمة في الصنع غير المشروع للعقاقير المخدرة والمؤثرات العقلية الأخرى 33

هاء- المواد غير المدرجة في الجدول الأول أو الجدول الثاني من اتفاقية سنة 1988 التي تُستخدم في الصنع غير المشروع للعقاقير المخدرة والمؤثرات العقلية الأخرى أو مواد التعاطي غير الخاضعة للمراقبة الدولية 35

رابعا- آثار النزاعات القائمة والمنازعات الإقليمية غير المحسومة على مراقبة السلائف 37

خامسا- الاستنتاجات والتوصيات 42

مسرد 45

المرفقات*

الأول- الأطراف وغير الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية لسنة 1988، حسب المنطقة، حتى 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2023 47

الثاني- تقديم المعلومات من جانب الحكومات، عملاً بالمادة 12 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثِّرات العقلية لسنة 1988 (الاستمارة D) عن الفترة 2018-2022 52

الثالث- مضبوطات المواد المُدرَجة في الجدولين الأول والثاني من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثِّرات العقلية لسنة 1988، حسبما أُبلغت بها الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات، 2018-2022 58

* لم تدرج المرفقات في النسخة المطبوعة من هذا التقرير، ولكن يمكن الاطلاع عليها في الموقع الشبكي للهيئة الدولية لمراقبة المخدِّرات (www.incb.org).

الرابع- تقديم المعلومات من جانب الحكومات بشأن التجارة والاستعمالات والاحتياجات المشروعة فيما يتعلق بالمواد المدرجة في الجدولين الأول والثاني لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثِّرات العقلية لسنة 1988 عن السنوات 2018-2022 59

الخامس- الاحتياجات السنوية المشروعة من الإيفيدرين والسودوإيفيدرين والمادة 4،3-ميثيلين ديوكسي فينيل-2-بروبانون والمادة 1-فينيل-2-بروبانون؛ وهي مواد يكثر استخدامها في صنع المنشِّطات الأمفيتامينية 66

السادس- الحكومات التي طلبت إشعارات سابقة للتصدير عملا بالفقرة 10 (أ) من المادة 12 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية لسنة 1988 67

السابع- المواد المدرجة في الجدولين الأول والثاني من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثِّرات العقلية لسنة 1988 72

الثامن- استخدام المواد المجدولة في الصنع غير المشروع للعقاقير المخدرة والمؤثرات العقلية..... 73

التاسع- الاستخدامات المشروعة للمواد المدرجة في الجدولين الأول والثاني من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثِّرات العقلية لسنة 1988 78

العاشر- أحكام الاتفاقية التي تنظّم مراقبة المواد التي يكثر استخدامها في صنع العقاقير المخدرة والمؤثرات العقلية بصورة غير مشروعة..... 80

الحادي عشر- المجموعات الإقليمية..... 81

الأشكال

1- الحكومات التي ردت على الدراسة الاستقصائية للتشريعات الوطنية والضوابط الداخلية المتعلقة بسلائف المخدرات، حسب المنطقة 4

2- عدد الحكومات التي قدمت تقديرات للاحتياجات السنوية المشروعة، 2013-2023..... 8

3- الحكومات التي استظهرت بالفقرة 10 (أ) من المادة 12 من اتفاقية سنة 1988، حسب المنطقة، بترتيب تنازلي (في 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2023) 10

4- عدد الإشعارات السابقة للتصدير المتلقاة والمطلع عليها، حسب المنطقة، 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2022 - 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2023 11

5- وجهة الإشعارات السابقة للتصدير المرسلة عبر نظام "بن أونلاين لايت"، حسب المنطقة، 17 تشرين الأول/أكتوبر 2022 - 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2023 11

6- مضبوطات الإيفيدرين والسودوإيفيدرين التي أبلغت عنها الحكومات في الاستمارة D، ومضبوطات الميثامفيتامين حسبما أُبلغ عنها في الاستبيان الخاص بالتقارير السنوية لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، 2013-2022 17

7- المضبوطات من مستحضرات السودوإيفيدرين التي أبلغت عنها الحكومات في الاستمارة D، 2018-2022 17

8- مضبوطات حمض فينيل الخل، التي أبلغت عنها الحكومات في الاستمارة D، وعدد البلدان المبلغة عن مضبوطات، 2012-2022 21

9- الحوادث المبلغ عنها عبر نظام "بيكس" بشأن المواد APAAN وAPAA وMAPA ومشتقات حمض ميثيل غليسيديك المادة P-2-P، 2012-2023..... 22

10- المضبوطات من مشتقات حمض ميثيل غليسيديك المادة P-2-P، التي أبلغت عنها الحكومات في الاستمارة D، 2012-2022 22

11- الحوادث المتعلقة بمشتقات حمض ميثيل غليسيديك المادة P-2-P المبلغ عنها عبر نظام "بيكس"، 2012-2023 ... 23

12- المضبوطات من سيانيد الصوديوم، التي أبلغت عنها الحكومات في الاستمارة D، 2014-2022..... 24

13- الحوادث المتعلقة بمادة 3,4-MDP-2-P والمشتقات الخاضعة وغير الخاضعة للمراقبة الدولية من حمض ميثيل غليسيديك المادة 3,4-MDP-2-P المبلغ عنها عبر نظام "بيكس"، 2014-2023 25
14- مضبوطات حمض الطرطريك، التي أبلغت عنها الحكومات في الاستمارة D، حسب المنطقة، 2013-2022 28
15- مضبوطات برمنغنات البوتاسيوم، التي أبلغت عنها الحكومات في الاستمارة D، 2013-2022 29
16- مضبوطات اليوريا، التي أبلغت عنها الحكومات في الاستمارة D، 2013-2022 31
17- مضبوطات أنهيدريد الخل، التي أبلغت عنها الحكومات في الاستمارة D، 2001-2022 32
18- مضبوطات أنهيدريد الخل، التي أبلغت عنها حكومة أفغانستان في الاستمارة D، 2008-2020 32
19- الصادرات المقترحة من مادة NPP، التي أرسلت الحكومات المصدِّرة إشعارات سابقة للتصدير بشأنها عبر نظام "بن أونلاين"، 2018-2022 33
20- مضبوطات سلائف الفنتانيل، التي أبلغت عنها الحكومات في الاستمارة D، 2016-2022 34
21- مضبوطات سلائف الفنتانيل، التي أبلغت عنها الولايات المتحدة في الاستمارة D، 2016-2022 34
22- الحوادث المبلغ عنها عبر نظام "بيكس" بشأن سلائف الفنتانيل، 2015-2023 35
23- الشحنات المقترح تصديرها إلى اليمن من السودوإيفيدرين (المواد الخام والمستحضرات مجتمعة) التي أرسلت البلدان المصدرة إشعارات بشأنها عبر نظام "بن أونلاين"، 2014-2023 38
24- مستوى استخدام نظام "بن أونلاين"، حسب المنطقة، 2022 39
25- العدد الإجمالي للإشعارات السابقة للتصدير المرسلة إلى الجمهورية العربية السورية، حسب السنة، 2006-2023 ... 40

الإطار

استخدام المستحضرات الصيدلانية المحتوية على الإيفيدرين في صنع الميثامفيتامين بصورة غير مشروعة في أوروبا 19

الخرائط

1- حالة ردود الحكومات المقدمة في الاستمارة D عن عام 2022 التي تتضمن معلومات عن المضبوطات من المواد المدرجة في الجدول الأول أو الجدول الثاني من اتفاقية سنة 1988 والمضبوطات من المواد غير المدرجة في الجدول الأول أو الجدول الثاني، في 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2023 3
2- الحكومات التي أبلغت عن مضبوطات من المواد غير المدرجة في الجدول الأول أو الجدول الثاني من اتفاقية سنة 1988 في الاستمارة D وعبر نظام "بيكس"، 2019-2023 7

الجداول

1- الدول الأطراف التي لم تقدم المعلومات المطلوبة بموجب الفقرة 12 من المادة 12 من اتفاقية سنة 1988، 2022 2
2- أكبر 10 بلدان من حيث حجم الواردات المقترحة من الإيفيدرين والسودوإيفيدرين، بجميع الأشكال، مرتبة حسب حجم الواردات، 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2022 - 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2023 16

ملحوظات إيضاحية

لا تنطوي الحدود والأسماء المبيَّنة والتسميات المستخدمة في الخرائط الواردة في هذا المنشور على أيِّ إقرار أو قبول رسمي من جانب الأمم المتحدة.

ولا تنطوي التسميات المستخدمة في هذا المنشور، ولا طريقة عرض المادة التي يتضمنها، على الإعراب عن أيِّ رأي كان من جانب الأمانة العامة للأمم المتحدة بشأن المركز القانوني لأيِّ من البلدان أو الأقاليم أو المدن أو المناطق أو للسلطات القائمة فيها أو بشأن تعيين حدودها أو تخومها.

ويُشار إلى البلدان والمناطق بالأسماء التي كانت تُستخدَم رسميًّا عند جمع البيانات ذات الصلة.

وقد استُمِدَّت البيانات المستخدَمة لإعداد هذا التقرير من مصادر حكومية متعدِّدة، منها الاستمارة D ("المعلومات السنوية عن المواد التي يكثُر استخدامها في الصنع غير المشروع للمخدِّرات والمؤثِّرات العقلية")؛ ونظام الإشعارات السابقة للتصدير بالاتصال الحاسوبي المباشر (نظام "بن أونلاين") ونظام "بن أونلاين لايت"؛ ونظام الإخطار بحوادث السلائف (نظام "بيكس")؛ والنتائج المحققة في إطار مشروع "بريزم" ومشروع "كوهيجن"، وهما مبادرتان تنفيذيتان دوليتان بشأن المواد الكيميائية التي تُستعمل في الصنع غير المشروع للمخدِّرات الاصطناعية ("بريزم") والكوكايين والهيروين ("كوهيجن")؛ والاتصالات الرسمية مع السلطات الوطنية المختصة والتقارير الوطنية الرسمية عن حالة مراقبة المخدرات والسلائف.

ويُشار إلى البيانات المقدَّمة في الاستمارة D حسب السنة التقويمية التي تنطبق عليها تلك البيانات، ما لم يُحدَّد خلافُ ذلك. وفترة الإبلاغ بالنسبة للبيانات المستمدة من نظام "بن أونلاين" ونظام "بن أونلاين لايت" ونظام "بيكس" هي من 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2022 إلى 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2023، ما لم يُحدَّد خلافُ ذلك. وقُدِّمت معلومات إضافية من خلال منظمات إقليمية ودولية شريكة، حسبما هو مذكور في التقرير.

وبخصوص البيانات المتعلقة بالمضبوطات، ينبغي ألا يغيب عن ذهن القارئ أن المضبوطات المبلَّغ عنها تعكس عموماً مستوى مقابلاً من أنشطة التنظيم الرقابي وإنفاذ القانون في ذلك الوقت المحدَّد. ويُضاف إلى ذلك أن الضبطيات كثيراً ما تكون نتيجة للتعاون في إنفاذ القانون فيما بين عدة بلدان (على سبيل المثال من خلال عمليات التسليم المراقَب)، ولذا ينبغي ألا يُساء تفسير حدوث الضبطيات وأحجام المضبوطات في بلد معيَّن، أو أن يُبالَغ في تقدير أهميتها لدى تقييم دور البلد المعني في الحالة العامة للاتِّجار بالسلائف.

وعندما ترد الإشارة إلى "أطنان" فالمقصود بها الأطنان المترية، ما لم يُذكر خلاف ذلك.

واستُخدمت في هذا التقرير المختصرات التالية:

AIBN	أزوبيسيسو بوتيرونيتريل	**azobisisobutyronitrile**
ANPP	4-أنيلينو-*N*-فينيتيل بيبيريدين	**4-anilino-*N*-phenethylpiperidine**
4-AP	4-أنيلينو بيبيريدين (*N*-فينيل-4- بيبيريدينامين)	**4-anilinopiperidine (*N*-phenyl-4-piperidinamine)**
APAA	ألفا-فينيل أسيتو أسيتاميد (2-فينيل أسيتو أسيتاميد)	***alpha*-phenylacetoacetamide (2-phenylacetoacetamide)**
APAAN	ألفا-فينيل أسيتو أسيتونيتريل	***alpha*-phenylacetoacetonitrile**
1-boc-4-AP	1-بوك-4-أنيلينو بيبيريدين (ثلاثي-بوتيل 4-(فينيل أمينو) بيبيريدين-1-كربوكسيلات)	**1-boc-4-anilinopiperidine (*tert*-butyl 4-(phenylamino) piperidine-1-carboxylate)**
DEPAPD	ثنائي إيثيل (فينيل أسيتيل) بروبانيديوات	**diethyl (phenylacetyl)propanedioate**
EAPA	إيثيل ألفا-فينيل-أسيتو أسيتات (إيثيل 3-أوكسو-2-فينيل بوتانوات)	**ethyl *alpha*-phenylacetoacetate (ethyl 3-oxo-2-phenylbutanoate)**

منطقة تجارة حرة	تعرف أيضا باسم المنطقة الحرة أو الميناء الحر	**free trade zone**
GBL	غاما–بوتيرولاكتون	***gamma*–butyrolactone**
GHB	حمض غاما–هيدروكسي الزبد	***gamma*–hydroxybutyric acid**
IMDPAM	أيزوبروبيليدين (2- (4،3–ميثيلين ديوكسي فينيل) أسيتيل) مالونات	***isopropylidene –(3,4–methylenedioxy phenyl)acetyl)malonate***
الهيئة	الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات	**International Narcotics Control Board**
نظام "آيونيكس"	نظام الإخطار بالحوادث التابع لمشروع "آيون"	**Project Ion Incident Communication System**
LSD	ثنائي إيثيلاميد حمض الليسرجيك	**lysergic acid diethylamide**
MAMDPA	ميثيل 3–أوكسو–2–(4،3–ميثيلين ديوكسي فينيل) بوتانوات	**methyl 3–oxo–2–(3,4–methylenedioxyphenyl)butanoate**
MAPA	ميثيل ألفا–فينيل–أسيتو أسيتات (ميثيل 3–أوكسو–2–فينيل بوتانوات)	**methyl alpha–phenylacetoacetate (methyl 3–oxo–2–phenylbutanoate)**
MDMA	4،3–ميثيلين ديوكسي ميثامفيتامين (الاسم الشائع "إكستاسي")	**3,4–methylenedioxymethamphetamine ("ecstasy")**
3,4–MDP–2–P	4،3–ميثيلين ديوكسي فينيل–2–بروبانون	**3,4–methylenedioxyphenyl–2–propanone**
ميثيل غليسيدات 3,4–MDP–2–P	إستر ميثيل حمض ميثيل غليسيديك المادة 4،3–ميثيلين ديوكسي فينيل–2–بروبانون	**methyl ester of 3,4–MDP–2–P methyl glycidic acid**
NPP	*N*–فينيتيل–4–بيبيريدون	***N*–phenethyl–4–piperidone**
P–2–P	1–فينيل–2–بروبانون	**1–phenyl–2–propanone**
نظام "بن أونلاين"	نظام الإشعارات السابقة للتصدير بالاتصال الحاسوبي المباشر	**Pre–Export Notification Online system**
نظام "بن أونلاين لايت"	النظام الخفيف للإشعارات السابقة للتصدير بالاتصال الحاسوبي المباشر	**Pre–Export Notification Online Light system**
نظام "بيكس"	نظام الإخطار بحوادث السلائف	**Precursors Incident Communication System**
المكتب المعني بالمخدرات والجريمة/ المكتب	مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة	**United Nations Office on Drugs and Crime**

ملخَّص

لا يزال استخدام المواد الكيميائية غير المجدولة، بما فيها السلائف المحورة، كبدائل للسلائف الخاضعة للمراقبة في صنع المخدرات غير المشروع، وهي ممارسة تبنتها الهيئة منذ عدة سنوات، يشكل أحد التحديات الرئيسية في مجال المراقبة الدولية للسلائف. وفي حزيران/يونيه 2023، اتخذت الهيئة خطوة حاسمة نحو معالجة المسألة بإخطار الأمين العام بمجموعتين من المواد المتصلة اتصالا وثيقا ترى أنه ينبغي إدراجهما في جدولي اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية لسنة 1988، تماشيا مع قرار لجنة المخدرات 3/65. وبعد اختتام عملية التقييم بموجب الفقرة 4 من المادة 12 من اتفاقية سنة 1988، أوصت الهيئة بإخضاع حمض ميثيل غليسيديك المادة P-2-P وثمانية من إستراته، وكذلك إستر إيثيل حمض ميثيل غليسيديك المادة 3,4-MDP-2-P وستة إستر ات أخرى له، للمراقبة الدولية. وزادت المضبوطات من هذه المواد، التي هي من سلائف المنشطات الأمفيتامينية، زيادة حادة اعتبارا من نهاية عام 2022، كما يتضح من البلاغات المرسلة عبر نظام "بيكس". وظهر في ضبطية تمت في آب/أغسطس 2023، أي بعد بدء الهيئة عملية الجدولة، إستر إيثيل حمض ميثيل غليسيديك المادة P-2-P، الذي لم يكن قد جرى الإبلاغ عن حوادث متعلقة به عبر نظام "بيكس" حتى ذلك الحين. ومن الواضح أن انتقال المواد من مرحلة الوجود النظري فحسب إلى مرحلة الوجود الفعلي يحدث بسرعة في العالم الدينامي لصنع المخدرات غير المشروع اليوم، مما يؤكد صحة النهج الجماعي الذي اعتمدته الهيئة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الهيئة أوصت أيضا، بناء على اقتراح مقدم من الولايات المتحدة الأمريكية، بأن تُدرج في الجدول الأول من اتفاقية سنة 1988 سليفتان للفنتانيل والمواد المتصلة به، وهما 4-بيبيريدون و1-بوك-4-بيبيريدون. وقد استفادت الهيئة في التقييم الذي اضطلعت به من نتائج عملية "باكأب" (Operation Backup)، وهي عملية دولية تستهدف هاتين المادتين أجريت في تشرين الأول/أكتوبر 2023.

وتشير نتائج دراسة استقصائية أجرتها الهيئة إلى عدم وجود ضوابط كافية على أنشطة الصنع والتجارة والتوزيع الداخلية في عدد كبير من البلدان التي أرسلت ردودا. وكشفت الدراسة الاستقصائية أيضا أنه على الرغم من مرور أكثر من ثلاثة عقود على دخول اتفاقية سنة 1988 حيز النفاذ، فإن حوالي ربع الحكومات المجيبة لم تُخضع بعد جميع المواد المدرجة في الجدولين الأول والثاني للمراقبة الوطنية، مما يشير إلى وجود فجوة تنظيمية كبيرة.

ومع ذلك، واصلت الحكومات، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تعزيز أحكامها التشريعية المتعلقة بالسلائف. وبالإضافة إلى تنفيذ مقررات الجدولة الصادرة عن لجنة المخدرات، وسعت بعض الحكومات نطاق الضوابط المفروضة على المواد الكيميائية غير الخاضعة للمراقبة الدولية، بما في ذلك المواد الكيميائية المتاح شراؤها دون قيود ومجموعات المواد الكيميائية ذات الصلة الوثيقة، مثل المشتقات بل وأحيانا النظائر.

وظلت مسألة نوعية وكمية المعلومات المقدمة من الحكومات بموجب المادة 12 مدعاة للقلق، حيث لم تقدم سوى 60 دولة من أصل 191 دولة طرفا في اتفاقية سنة 1988 الاستمارة D قبل انقضاء الموعد النهائي لتقديمها في 30 حزيران/يونيه 2023. وارتفع العدد إلى 113 دولة طرفا بحلول 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2023، وهو الموعد النهائي لقبول المعلومات التي سوف تؤخذ في الاعتبار في هذا التقرير. ولما كان تقديم المعلومات في وقت مناسب أمرا بالغ الأهمية بالنسبة للهيئة لإجراء تحليل مستنير للحالة العالمية، فيتحتم على الحكومات أن تفي بالتزاماتها بموجب اتفاقية سنة 1988 في هذا الصدد.

وواصل نظام "بن أونلاين" التابع للهيئة توفير آلية فعالة لرصد التجارة في السلائف الخاضعة للمراقبة الدولية، حيث بات يستخدمه الآن 169 بلدا. وبالإضافة إلى ذلك، فإن نظام "بن أونلاين لايت" المماثل، الذي استحدثته الهيئة في إطار مبادرة أخرى لمنع استخدام المواد الكيميائية غير المجدولة في أنشطة غير مشروعة، قد توسع استخدامه بعد إطلاقه في تشرين الأول/أكتوبر 2022.

وفيما يتعلق بالاتجار بالمواد المستخدمة في صنع المنشطات الأمفيتامينية بصورة غير مشروعة، فإن المضبوطات العالمية من الإيفيدرينات، التي مثلت بحجمها البالغ 6,7 أطنان زيادة بنسبة حوالي 10 في المائة عن المضبوطات المبلغ عنها في عام 2021، لا تزال تظهر انخفاضا عاما على مدى فترة 10 سنوات. أما مضبوطات مستحضرات السودوإيفيدرين، التي شهدت زيادة مستمرة منذ عام 2018، فقد انخفضت قليلاً في عام 2021، ولكن عدد البلدان التي أبلغت عن مضبوطات من هذا القبيل ازداد. وشهد عام 2022 أيضا ضبطية مهمة من المستحضرات المحتوية على السودوإيفيدرين في إحدى مناطق التجارة الحرة، مما أظهر نقاط الضعف التي تم تحديدها أيضا خلال عملية "إنسايت" (Insight)، التي تشاركت الهيئة مع منظمة الجمارك العالمية وبرنامج مراقبة الحاويات المشترك بين مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات

والجريمة (المكتب المعني بالمخدرات والجريمة/المكتب) ومنظمة الجمارك العالمية في القيام بها في عام 2023. ويجسد الاتجاه التصاعدي في مضبوطات مستحضرات السودوإيفيدرين محاولات المتجرين استغلال الثغرات التي قد تعتري الجوانب التنظيمية المتعلقة بتلك المستحضرات، ويؤكد ضرورة أن تراقب الحكومات المستحضرات بنفس الطريقة التي تراقب بها المواد التي تحتوي عليها تلك المستحضرات.

وفيما يتعلق ببرمنغنات البوتاسيوم، السليفة الرئيسية للكوكايين، كانت الكميات المضبوطة منها أقل مما كانت عليه في عام 2021 لكنها ظلت مرتفعة نسبيا، حيث بلغ حجمها 122 طنا. وظلت المضبوطات من سلائف برمنغنات البوتاسيوم منخفضة بالمقارنة بحجم المضبوطات من تلك المادة نفسها، وما زال الحصول عليها يتم في العادة عن طريق التسريب أكثر من الصنع غير المشروع. واستمرت الإشارة إلى استخدام مواد غير مجدولة تحسن كفاءة صنع الكوكايين، مثل ميتابيسلفيت الصوديوم وكلوريد الكالسيوم. وكانت مملكة هولندا هي البلد الوحيد خارج أمريكا الجنوبية الذي أبلغ عن ضبط كميات ملحوظة من ميتابيسلفيت الصوديوم وكلوريد الكالسيوم، مما يظهر وجود مختبرات استخراج ثانوية في أوروبا.

واستمرت المضبوطات من السليفة الرئيسية للهيروين، وهي أنهيدريد الخل، في الانخفاض حتى وصلت إلى حوالي 600 25 لتر في عام 2022، وهي أصغر كمية أبلغ عنها منذ عام 2005. وأسباب ذلك التراجع الكبير في المضبوطات العالمية من أنهيدريد الخل لا يفسرها بشكل كامل عدم وجود معلومات من أفغانستان عن الكميات المضبوطة أو انخفاض حجم المضبوطات بشدة في البلدان المجاورة وغيرها من البلدان على طول دروب التهريب. ولا يفسرها كذلك ضبط كميات من كلوريد الأسيتيل، الذي يمثل بديلا كيميائيا محتملا لتلك المادة. ولذلك لا يزال من الصعب تقييم حجم الاتجار بأنهيدريد الخل والطلب عليه لاستخدامه في الصنع غير المشروع للهيروين في أفغانستان.

وبلغ إجمالي مضبوطات سلائف الفنتانيل حوالي 680 كيلوغراما (وكمية غير معروفة منها في شكل محلول) في عام 2022، بزيادة لا تقل عن 10 في المائة مقارنة بعام 2021. واستأثرت مادة ANPP بالجزء الأكبر من هذه المضبوطات، وكانت الولايات المتحدة والمكسيك على رأس البلدان المبلغة عنها. وعلى النقيض من ذلك، فإن المضبوطات من مادة 4-بيبيريدون، التي لم تخضع بعد للمراقبة الدولية (لكن الهيئة أوصت بإخضاعها للمراقبة الدولية) ضبط أغلبها في كندا. وفي عام 2023، شهدت أمريكا الشمالية زيادة حادة في مضبوطات سلائف الفنتانيل غير الخاضعة للمراقبة الدولية، أبلغ عنها عبر نظام "بيكس". واستمر أيضا ضبط سلائف لمخدرات اصطناعية أخرى، مثل العقار GHB والكيتامين والمؤثرات النفسانية الجديدة. وتشير المعلومات المتاحة إلى وجود أنشطة محدودة لصنع الكاثينونات على نحو غير مشروع في أجزاء من أوروبا.

واستمرت الإشارة في عام 2023 إلى استخدام الإنترنت (الشبكة السطحية) لتيسير الاتجار بالسلائف. وإزاء ذلك، اتخذت الهيئة خطوات لدعم الحكومات في هذا المجال بتوفير حلقة عمل تدريبية عن التحري عن الإعلانات المشبوهة على الإنترنت فيما يتعلق بالسلائف.

ويصف هذا التقرير أيضا آثار النزاعات القائمة والمنازعات الإقليمية غير المحسومة على مراقبة السلائف.

أولا- مقدمة

1- أعدت الهيئة هذا التقرير عملا بالمادة 23 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتِّجار غير المشروع في المخدِّرات والمؤثِّرات العقلية لسنة 1988. وهو يقدم لمحة عامة عن الإجراءات التي اتخذتها كل من الحكومات والهيئة منذ نشر تقرير الهيئة عن السلائف لعام 2022[1] لمنع تسريب المواد الكيميائية ولتنفيذ أحكام اتفاقية سنة 1988.

2- وعلى غرار تقارير السنوات الماضية، يبدأ تقديم التقارير الموضوعية في الفصل الثاني، الذي يورد إحصاءات ومعلومات عن الإجراءات التي اتخذتها الحكومات والهيئة وفقا لأحكام المادة 12 من اتفاقية سنة 1988. ويتضمن ذلك معلومات حول استخدام نظام "بن أونلاين" ونظام "بن أونلاين لايت". ويتيح نظام "بن أونلاين لايت"، منذ تشرين الأول/أكتوبر 2022، إرسال إشعارات سابقة للتصدير بشأن المواد الكيميائية غير المجدولة، وذلك على أساس طوعي. ويتضمن الفصل أيضا لمحة عامة عن الأنشطة العملياتية المضطلع بها في إطار مشروعي "كوهيجن" و"بريزم" ومبادرات أخرى متعلقة بمراقبة السلائف.

3- ويقدم الفصل الثالث لمحة عامة عن التجارة المشروعة في السلائف وآخر الاتجاهات والتطورات الرئيسية في مجال الاتجار بها واستخدامها غير المشروع. ويسلط الفصل الضوء أيضا على أهم الحالات المتعلقة بالشحنات المشبوهة والموقوفة، والتسريب ومحاولاته، والضبطيات والمضبوطات، وكذلك الأنشطة المرتبطة بصنع المخدرات غير المشروع.

4- ويصف الفصل الرابع آثار النزاعات القائمة والمنازعات الإقليمية غير المحسومة على مراقبة السلائف. ويشكل هذا الفصل جزءا من سلسلة الفصول المواضيعية، التي بدأت في عام 2011، والتي تعالج بمزيد من التعمق موضوعا خاصا عن السلائف في كل تقرير.

5- ويلخص الفصل الخامس الاستنتاجات الرئيسية لهذا التقرير ويقدم توصيات إلى الحكومات بشأن المسار الذي يمكن انتهاجه في المستقبل من أجل فرض مراقبة فعالة على السلائف على كل من الصعيد الدولي والداخلي. ويبرز هذا التقرير، في مختلف أجزائه، توصيات واستنتاجات محددة توفر أساسا تستند إليه الحكومات لاتخاذ الإجراءات اللازمة لمنع تسريب السلائف الكيميائية والاتجار بها واستخدامها في أنشطة الصنع غير المشروع[2].

6- وتتضمن المرفقات من الأول إلى الحادي عشر إحصاءات محدثة ومعلومات عملية الغرض منها مساعدة السلطات الوطنية المختصة على النهوض بمهام عملها. وهذه المرفقات غير مدرجة في النسخ المطبوعة من هذا التقرير، لكنها مدرجة في النسخة الرقمية منه المتاحة في الموقع الشبكي للهيئة.

ثانيا- الإجراءات التي اتخذتها الحكومات والهيئة الدولية لمراقبة المخدرات

ألف- نطاق المراقبة

7- أخطرت الهيئة الأمين العام، في حزيران/يونيه 2023، بأنها تقترح إضافة سلسلتين من سلائف الأمفيتامين والميثامفيتامين والمواد من نوع "إكستاسي" المتصلة اتصالا وثيقا إلى جدولي اتفاقية سنة 1988. وقد قدم الاقتراح بناء على الزيادة الكبيرة في المضبوطات (انظر الفقرتين 110 و111 والفقرتين 127 و128 أدناه) من حمض ميثيل غليسيديك المادة P-2-P وإستر الإيثيل منه (غليسيدات بيبيرونيل ميثيل كيتون) وإستر إيثيل حمض ميثيل غليسيديك المادة 3,4-MDP-2-P (إيثيل غليسيدات بيبيرونيل ميثيل كيتون)، وهي سلائف بديلة للمادتين P-2-P و3,4-MDP-2-P، اللتين تخضعان بالفعل للمراقبة الدولية. وقدم الاقتراح الوارد في الإخطار، الذي يدعو إلى إدراج ما مجموعه 16 مادة، تماشيا مع قرار لجنة المخدرات 3/65، المؤرخ آذار/مارس 2022، الذي أوصت فيه اللجنة بالنظر أثناء عملية الجدولة في المشتقات والمواد الكيميائية ذات الصلة، التي يمكن تحويلها بسهولة إلى المادة قيد النظر أو استخدامها عوضاً عنها في عمليات الصنع غير المشروع.

8- وعلاوة على ذلك، اقترحت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية، في تموز/يوليه 2023، أن تُدرَج أيضا سليفتان للفنتانيل والمواد المتصلة به، وهما 4-بيبيريدون و1-بوك-4-بيبيريدون، في جدولي اتفاقية سنة 1988.

---

[1] السلائف والكيمياويات التي يكثر استخدامها في صنع المخدرات والمؤثرات العقلية بطريقة غير مشروعة: تقرير الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات لعام 2022 عن تنفيذ المادة 12 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية لسنة 1988 (E/INCB/2022/4).

[2] يمكن الاطلاع في الموقع الشبكي للهيئة (www.incb.org) على مجموعة التوصيات التي أصدرتها خلال السنوات السابقة بشأن المراقبة الدولية للسلائف.

9- وعملا بالإجراء المنصوص عليه في الفقرة 3 من المادة 12 من الاتفاقية، دُعيت الحكومات إلى تقديم تعليقاتها ومعلومات تكميلية عن كل مادة من المواد الكيميائية المدرجة في المقترحين لمساعدة الهيئة على إجراء عمليات التقييم وتقديم توصيات بشأن الجدولة إلى لجنة المخدرات في دورتها السابعة والستين. وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2023، أوصت الهيئة، بعد تحليل المعلومات الواردة من الدول الأعضاء، بإدراج جميع المواد الـ 18 في الجدول الأول من اتفاقية سنة 1988. وسوف تصوت لجنة المخدرات على المقترحين في آذار/مارس 2024.

باء- الانضمام إلى اتفاقية سنة 1988

10- لاحقاً لإيداع جنوب السودان صك انضمامها على اتفاقية سنة 1988 في 20 تشرين الأول/ أكتوبر 2023[3]، بات عدد الدول التي صدقت عليها أو انضمت إليها أو أقرتها، بتاريخ 1 تشرين الثاني/ نوفمبر 2023، 191 دولة، وقد أقرها الاتحاد الأوروبي رسميا (نطاق الاختصاص: المادة 12). وترد في المرفق الأول تفاصيل عن حالة الانضمام إلى الاتفاقية. وللحد من قابلية تعرض الدول التي لم تصبح بعد أطرافا في اتفاقية سنة 1988 لمخاطر الاتجار بالسلائف، **تحث الهيئة الدول المتبقية في أفريقيا (الصومال وغينيا الاستوائية) وأوقيانوسيا (بابوا غينيا الجديدة وتوفالو وجزر سليمان وكيريباس)، التي لم تصبح بعد أطرافا في الاتفاقية، على تنفيذ أحكام المادة 12 منها والانضمام إلى الاتفاقية كأطراف فيها دون مزيد من التأخير.**

جيم- تقديم التقارير إلى الهيئة عملا بالمادة 12 من اتفاقية سنة 1988

11- يتعين على الحكومات، بموجب أحكام الفقرة 12 من المادة 12 من اتفاقية سنة 1988، أن تقدم إلى الهيئة سنويا معلومات عن المواد التي يكثر استعمالها في صنع العقاقير المخدرة والمؤثرات العقلية بصورة غير مشروعة. وتقدم المعلومات في استمارة تعرف باسم الاستمارة D[4] تتيحها الهيئة على موقعها الشبكي. وتشمل المعلومات التي يتعين تقديمها على وجه التحديد ما يلي: (أ) الكميات المضبوطة من المواد المدرجة في الجدولين الأول والثاني من اتفاقية سنة 1988، وبيان منشئها إن كان معلوما؛ (ب) أي مادة غير مدرجة في الجدولين الأول أو الثاني يتبيَّن أنها تستخدم في الصنع غير المشروع للعقاقير المخدرة أو المؤثِّرات العقلية؛ (ج) أساليب التسريب والصنع غير المشروع. وتلك المعلومات بالغة الأهمية لأنها تتيح للهيئة استبانة وتحليل الاتجاهات المستجدة في الاتجار بالسلائف وصنع المخدرات غير المشروع (انظر الفصل الثالث). وكان الموعد النهائي لتقديم البيانات عن عام 2022 هو 30 حزيران/يونيه 2023.

12- وعند انقضاء الموعد النهائي لتقديم الاستمارة D عن عام 2022 في 30 حزيران/يونيه 2023، كانت 60 دولة طرفا فقط قد قدمت تلك الاستمارة، غير أن العدد ارتفع إلى 113 بحلول الموعد النهائي لقبول المعلومات، وهو 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2023. وقدمت ولايات ميكرونيزيا الموحدة أيضاً الاستمارة D لعام 2021. ولم تقدم عدة دول أطراف بيانات عن عام 2022 على وجه العموم، منها 12 لم تقدم بيانات خلال السنوات الخمس الماضية، و26 لم تقدم بيانات خلال السنوات العشر الماضية (انظر الجدول 1). وترد في المرفق الثاني معلومات شاملة عن حالة تقديم فرادى الحكومات للاستمارة D.

الجدول 1- الدول الأطراف التي لم تقدم المعلومات المطلوبة بموجب الفقرة 12 من المادة 12 من اتفاقية سنة 1988، 2022

أفريقيا		
إثيوبيا[أ]	جمهورية أفريقيا الوسطى[ب]	كوت ديفوار[أ]
إريتريا[ب]	جيبوتي[ب]	الكونغو[ب]
إسواتيني[ب]	زامبيا[أ]	كينيا
أنغولا	زمبابوي	ليبريا[ب]
أوغندا	سان تومي وبرينسيبي[ب]	ليبيا[ب]
بنن	السنغال	ليسوتو[ب]
بوركينا فاسو[ب]	السودان	مالي[أ]
بوروندي	سيشيل[أ]	مدغشقر
تشاد	غامبيا[أ]	ملاوي[ب]
توغو	غينيا[ب]	موريتانيا
تونس	غينيا-بيساو[ب]	ناميبيا
الجزائر	كابو فيردي	النيجر
جزر القمر[ب]	الكاميرون	
القارة الأمريكية		
أنتيغوا وبربودا[ب]	بيرو	سورينام
باراغواي	جزر البهاما[ب]	غرينادا[ب]
البرازيل	دومينيكا	غيانا
بربادوس[ب]	سانت فنسنت وجزر غرينادين	كوبا[ب]
بليز[أ]	سانت كيتس ونيفيس[ب]	

[3] بالنسبة لجنوب السودان، سيبدأ نفاذ الاتفاقية، عملًا بالفقرة 2 من المادة 29 منها، في 18 كانون الثاني/يناير 2024.

[4] الصيغة الأخيرة للاستمارة D متاحة بلغات الأمم المتحدة الرسمية الست في الموقع الشبكي للهيئة. وسعيا لتبسيط عملية الإبلاغ وتسريعها والتقليل إلى أدنى حد ممكن من احتمال حدوث أخطاء في إدخال البيانات، تطلب الهيئة استخدام صيغة جداول البيانات (Spreadsheet). وقد استخدمت 52 دولة صيغة جدول البيانات للاستمارة D عن عام 2022.

آسيا		
أفغانستان	تيمور-ليشتي	كمبوديا[أ]
إيران (جمهورية - الإسلامية)	سري لانكا	منغوليا
بروني دار السلام	عُمان[أ]	نيبال
بنغلاديش[أ]	كازاخستان	اليمن
تركمانستان		
أوروبا		
الدانمرك	اليونان	
أوقيانوسيا		
بالاو	جزر مارشال[ب]	فيجي[أ]
تونغا[ب]	ساموا[ب]	ناورو[ب]
جزر كوك[ب]	فانواتو[ب]	نيوي[ب]

ملحوظة: انظر أيضاً المرفق الثاني.

[أ] حكومة لم تقدم الاستمارة D عن أي سنة خلال السنوات الخمس الماضية (2018–2022).

[ب] حكومة لم تقدم الاستمارة D عن أي سنة خلال السنوات العشر الماضية (2013–2022).

13- وحتى 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2023، أفادت 70 حكومة بضبط مواد مدرجة في الجدول الأول أو الجدول الثاني من اتفاقية سنة 1988 في الاستمارة D عن عام 2022. وأفادت 57 حكومة بضبط مواد غير مدرجة في الجدول الأول أو الجدول الثاني، ولم تقدم سوى 35 حكومة معلومات عن طرائق التسريب والصنع غير المشروع. وقدمت عدة حكومات استمارات غير مستوفاة تفتقر إلى التفاصيل اللازمة للهيئة لتحديد وتحليل مواطن الضعف في آليات مراقبة السلائف، وكذلك الاتجاهات المستجدة في الاتجار بالسلائف وصنع المخدرات غير المشروع (انظر الخريطة 1). **ولذلك تحث الهيئة الحكومات على بذل قصارى جهدها لجمع معلومات كاملة ودمجها وإبلاغ الهيئة بها في الوقت المناسب، على النحو المنصوص عليه في الفقرة 12 من المادة 12 من اتفاقية سنة 1988.**

دال- التشريع وتدابير المراقبة

14- يشكل وضع تدابير مناسبة للمراقبة على الصعيد الوطني وتعزيزها أساسا للرصد الفعال لحركة السلائف في التجارة الدولية والتوزيع الداخلي على حد سواء. ووفقا لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي 29/1992، تجمع الهيئة معلومات عن الضوابط المحددة المطبقة على المواد المدرجة في الجدولين الأول والثاني من اتفاقية سنة 1988 وتحتفظ بدليل بشأنها لمساعدة الحكومات على رصد التجارة في المواد الكيميائية الخاضعة للمراقبة. وتحتفظ الهيئة أيضا بقائمة بالمواد الكيميائية الخاضعة للمراقبة الوطنية في مختلف البلدان. وهذان الموردان المرجعيان متاحان ضمن حزمة المعلومات التي أعدتها الهيئة عن مراقبة السلائف ويمكن للسلطات الوطنية المختصة الوصول إليهما على الموقع الشبكي الآمن للهيئة. وحرصا على التحديث المستمر للمعلومات التي تتيحها الهيئة، تشجع الهيئة جميع الحكومات على إبلاغها بانتظام بالتغييرات ذات الصلة التي تطرأ على تشريعاتها الوطنية بشأن السلائف والاشتراطات المتعلقة بالتجارة المشروعة في هذه المواد.

الخريطة 1- حالة ردود الحكومات المقدمة في الاستمارة D عن عام 2022 التي تتضمن معلومات عن المضبوطات من المواد المدرجة في الجدول الأول أو الجدول الثاني من اتفاقية سنة 1988 والمضبوطات من المواد غير المدرجة في الجدول الأول أو الجدول الثاني، في 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2023

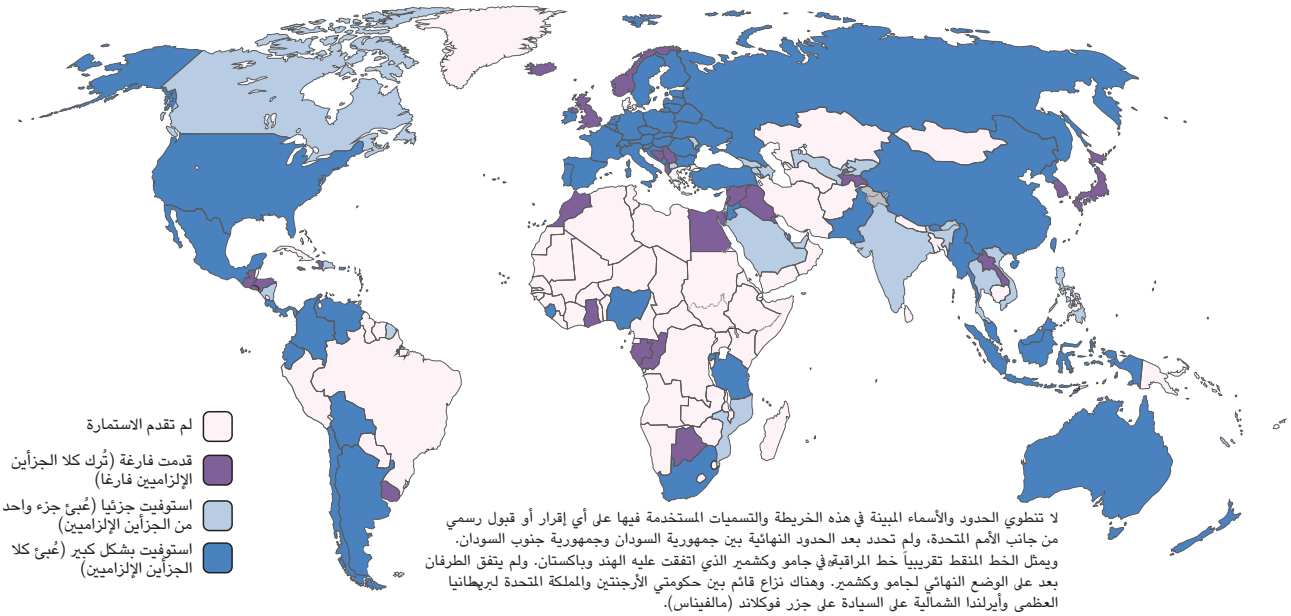

لا تنطوي الحدود والأسماء المبينة في هذه الخريطة والتسميات المستخدمة فيها على أي إقرار أو قبول رسمي من جانب الأمم المتحدة، ولم تحدد بعد الحدود النهائية بين جمهورية السودان وجمهورية جنوب السودان. ويمثل الخط المنقط تقريبياً خط المراقبة في جامو وكشمير الذي اتفقت عليه الهند وباكستان. ولم يتفق الطرفان بعد على الوضع النهائي لجامو وكشمير. وهناك نزاع قائم بين حكومتي الأرجنتين والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية على السيادة على جزر فوكلاند (مالفيناس).

15- وقد وجه انتباه الهيئة إلى التغييرات التالية في تدابير المراقبة منذ نشر تقريرها عن السلائف لعام 2022.

16- ففي الأرجنتين، أنشئ المرصد الأرجنتيني للسلائف الكيميائية كهيئة استشارية للسلطة المعنية بتسيير السجل الوطني للسلائف الكيميائية من خلال القرار رقم 760/2022 المؤرخ 8 تشرين الثاني/نوفمبر 2022 والصادر عن وزارة الأمن. والغرض من المرصد هو تعزيز قدرة حكومة الأرجنتين على منع الاتجار بالسلائف والتحري عنه، وذلك بتوطيد وتعزيز عمليات التنسيق بين الوكالات ومن خلال التعاون مع كيانات القطاع الخاص ذات الصلة.

17- وفي فييت نام، أنشأ المرسوم رقم 57/2022/ND-CP، الذي بدأ سريانه اعتبارا من 25 آب/أغسطس 2022، إطارا تنظيميا لمراقبة العقاقير المخدرة وسلائفها. ويتضمن التشريع الجديد قوائم بالعقاقير المخدرة والسلائف الخاضعة للمراقبة، بما في ذلك ما يُستخدم منها كمواد خام لصنع العقاقير البيطرية.

18- وفي الهند، أُخضعت للمراقبة الوطنية ثلاث سلائف للفنتانيل (4-AP و1-boc-4-AP والنورفنتانيل) وكذلك مادة APAAN بموجب الأمر المعدل للائحة العقاقير المخدرة والمؤثرات العقلية (لائحة المواد الخاضعة للمراقبة) لعام 2022، الذي بدأ سريانه اعتبارا من 26 تشرين الأول/أكتوبر 2022. وبهذا التعديل، أصبح تصدير واستيراد تلك المواد يخضع للتنظيم الآن؛ غير أنه لا توجد حتى الآن ضوابط مفروضة على صنعها وتجارتها على الصعيد الداخلي. وبالإضافة إلى ذلك، أطلق المكتب المركزي لشؤون المخدرات في الهند بوابته الموحدة في 11 نيسان/أبريل 2023. وستعمل البوابة على تيسير وتبسيط إجراءات تقديم الطلبات (في مجال الصناعة) للحصول على تراخيص مختلفة، بما في ذلك شهادات الاستيراد، وأذون التصدير، وشهادات عدم الممانعة فيما يتعلق بالعقاقير المخدرة والمؤثرات العقلية والسلائف، وتراخيص الصنع، وتوزيع الحصص المقررة من العقاقير المخدرة.

19- وفي نيوزيلندا، دخل الأمر الخاص بإساءة استعمال العقاقير (التصنيف وافتراض التوريد) لعام 2022 حيز النفاذ في 15 كانون الأول/ديسمبر 2022. وقد أضيفت، من خلاله، سبع سلائف للفنتانيل وخمس سلائف للميثامفيتامين إلى الجدول 4 من القانون الخاص بإساءة استعمال العقاقير لعام 1975. وشملت هذه المواد الكيميائية سلائف الفنتانيل الخاضعة للمراقبة الدولية، فضلا عن ثلاث سلائف للفنتانيل لم تخضع بعد للمراقبة الدولية. وشملت أيضا خمس مواد كيميائية تستخدم في صنع الميثامفيتامين بصورة غير مشروعة بطريقة ناغاي (انظر الفقرة 115 أدناه).

20- وعملا باللائحة التفويضية 2023/196 (EU) الصادرة عن المفوضية الأوروبية، نُفذت على مستوى الاتحاد الأوروبي، في 20 شباط/فبراير 2023، مقررات الجدولة الصادرة عن لجنة المخدرات بتاريخ آذار/ مارس 2022 بشأن ثلاث سلائف للفنتانيل (4-AP و1-boc-4-AP والنورفنتانيل). وإلى جانب ذلك، أضيفت مادة DEPAPD (سليفة للأمفيتامين والميثامفيتامين) ومادة 3,4-MDP-2-P إيثيل غليسيدات (سليفة للعقار MDMA والمواد المتصلة به) ضمن مواد الفئة 1 إلى مرفقات اللائحة رقم 273/2004 الصادرة عن البرلمان الأوروبي والمجلس ولائحة المجلس رقم 111/2005. وتخضع المواد المدرجة في الفئة 1 لأشد الضوابط صرامة بمقتضى تشريعات السلائف في الاتحاد الأوروبي.

21- وفي مملكة هولندا، دخلت لائحة محكمة الدولة رقم 9472 بشأن تحديد المواد الكيميائية، التي يمكن استخدامها لصنع العقاقير الخاضعة للمراقبة والتي ليس لها استخدامات مشروعة معروفة، حيز النفاذ في 1 نيسان/أبريل 2023. ويحظر قانون منع إساءة

الشكل 1- الحكومات التي ردت على الدراسة الاستقصائية للتشريعات الوطنية والضوابط الداخلية المتعلقة بسلائف المخدرات، حسب المنطقة

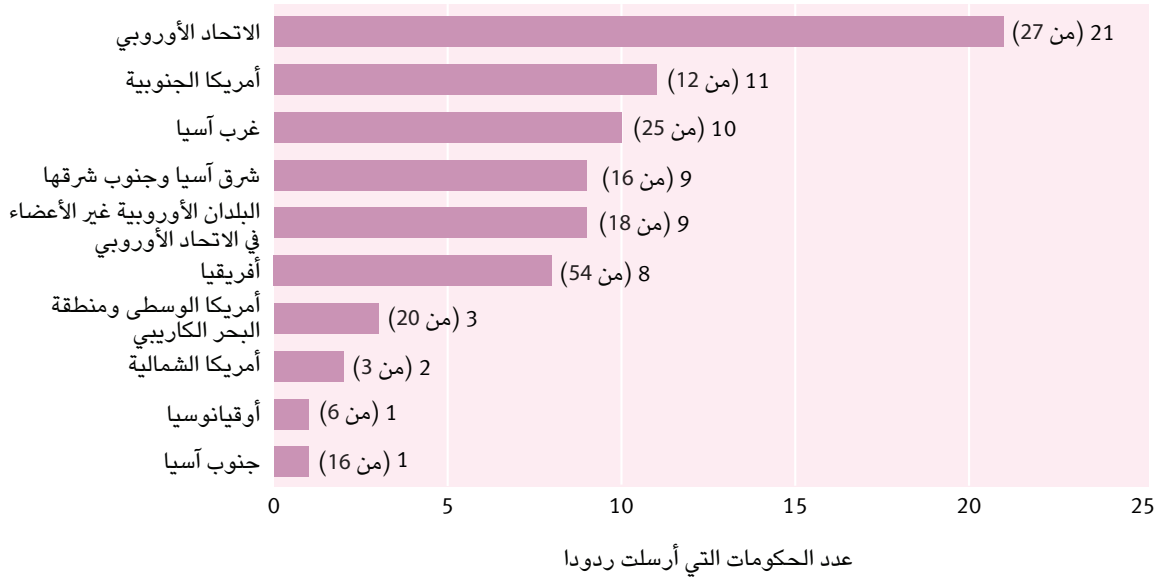

استعمال المواد الكيميائية، في الفقرة 1 من المادة 4 (أ) منه، استيراد المواد الكيميائية المحددة في تلك اللائحة أو تصديرها أو نقلها أو حيازتها. وقد جمعت قائمة المواد الكيميائية المحددة بالتنسيق مع فريق الخبراء الهولندي المعني بسلائف المخدرات المنشأ رسميا بموجب القرار رقم 9473. وتشمل القائمة الأولية أكثر من 100 مادة من سلائف مختلف المنشطات الأمفيتامينية وسلائفها التقليدية، بما في ذلك المواد P-2-P وP-2-MDP-3,4 والأمفيتامين والميثامفيتامين وMDMA والميفيدرون. ودخول هذا القرار حيز النفاذ ووضع قائمة بالمواد الكيميائية المحددة إنما هو مثال عملي على كيفية التصدي لانتشار السلائف المحورة دون إضافة عبء إداري يثقل كاهل السلطات المختصة ومشغلي الأنشطة التجارية.

22- وقد عدلت هيئة الدواء المصرية إجراءات تصدير السلائف الكيميائية في 1 نيسان/أبريل 2023، بحيث يعلق إرسال الشحنات المقترحة إذا لم تأذن سلطات البلد المستورد بها صراحة عبر نظام "بن أونلاين".

23- وأخضعت حكومة البرازيل ثلاث سلائف للفنتانيل (4-AP و1-boc-4-AP والنورفنتانيل) للمراقبة الوطنية في 6 نيسان/أبريل 2023. وتخضع جميع هذه المواد الثلاث للمراقبة الدولية منذ تشرين الثاني/نوفمبر 2022.

24- وعدلت المكسيك قانونها الاتحادي المتعلق بمراقبة السلائف الكيميائية والمواد الكيميائية الأساسية وآلات صنع الكبسولات والأقراص. ودخل التعديل حيز النفاذ في 4 أيار/مايو 2023، وهو ينص، بين أمور أخرى، على فرض عقوبات بالسجن من 10 سنوات إلى 15 سنة على تسريب السلائف أو استخدامها في صنع المخدرات على نحو غير مشروع، مع توجيه تهم إضافية إلى الجاني إذا كان موظفا عموميا. ومن بين الجوانب المحورية في هذا الإصلاح إنشاء نظام متكامل للمواد الكيميائية يهدف إلى تبسيط الإجراءات الإدارية لجهات التشغيل من أجل تسجيل أي معاملة خاضعة للتنظيم تتعلق بسلائف كيميائية في غضون 24 ساعة من تاريخ إجرائها. وينشئ التعديل أيضا عددا من الوكالات الإضافية التي لها دور في مراقبة السلائف والمعدات ومنع التسريب.

25- وأدرجت حكومة الولايات المتحدة مادة 4-بيبيريدون، التي هي من سلائف الفنتانيل الأولية، في القائمة الأولى للمواد الكيميائية المحكومة بقواعد تنظيمية من قانون المواد الخاضعة للمراقبة في 12 أيار/مايو 2023. وتماشيا مع قرار لجنة المخدرات 3/65، يمتد نطاق المراقبة ليشمل المشتقات الوثيقة الصلة، وهي الأسيتالات والأميدات والكربامات، وكذلك أملاحها، وأي مزيج منها، كلما كان وجودها ممكنا. وجميع المعاملات، بغض النظر عن حجمها، التي تتعلق بمادة 4-بيبيريدون ومشتقاتها المحددة، محكومة بقواعد تنظيمية وتخضع للمراقبة بموجب القانون. وتنطبق نفس الأحكام أيضا على الأمزجة الكيميائية التي تحتوي على أي كمية من مادة 4-بيبيريدون أو مشتقاتها المحددة. وإضافة إلى ذلك، فقد أدرجت الولايات المتحدة في 30 تشرين الثاني/نوفمبر 2023، بموجب قانون المواد الخاضعة للمراقبة، هاليدات مادة 4-AP، وهي من سلائف الفنتانيل وتخضع للمراقبة في ذلك البلد منذ أيار/مايو 2020 وعلى الصعيد الدولي منذ تشرين الثاني/نوفمبر 2022، في قائمة المواد الخاضعة للمراقبة. ومن شأن إدراج تلك الهاليدات في القائمة أن يخضع تلك النظائر لنفس الأحكام التنظيمية التي تخضع لها المادة الأم. وأخيراً، فقد حدَّثت الولايات المتحدة في 24 تشرين الأول/أكتوبر 2023 قائمة المراقبة الخاصة للمواد الكيميائية والمنتجات والمواد والمعدات المستخدمة في صنع المواد الخاضعة للمراقبة والمواد الكيميائية المجدولة.

26- وفي كندا، أُضيفت صفة الدوام، في 31 آب/أغسطس 2023، على الأمر المعدِّل للجدول الخامس لقانون المخدرات والمواد الخاضعة للمراقبة واللوائح المعدِّلة للوائح مراقبة السلائف (سلائف الفنتانيل الجديدة)، الذي أضيفت بموجبه نظائر ومشتقات مادة 4-AP إلى ذلك الجدول. وكان الأمر معمولا به بالفعل بصفة مؤقتة لمدة سنة قبل ذلك.

دراسة استقصائية للضوابط الداخلية ومدى استخدام أحكام الفقرة 8 من المادة 12 من اتفاقية سنة 1988

27- فيما يتعلق بالمراقبة الدولية للسلائف، ظهر على مدار سنوات عديدة أن تسريب السلائف لاستخدامها في الأنشطة غير المشروعة قد تحول الآن، بفضل زيادة فعالية المراقبة والرصد، من فعل يرتكب من خلال عمليات التجارة الدولية إلى فعل ذي طابع داخلي أساسا.

28- ومن أجل تقييم تطور الأطر الوطنية المعيارية والتنظيمية لمراقبة السلائف والضوابط الطوعية المفروضة على المواد غير المجدولة دوليا، أرسلت الهيئة استبيانا شاملا إلى جميع الحكومات في حزيران/يونيه 2021. وفي آذار/مارس 2023، أرسلت الهيئة رسالة تذكيرية تلتمس فيها من الدول الأعضاء الرد على الاستبيان. وحتى 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2023، كانت 78 حكومة إجمالا[5] والمفوضية الأوروبية[6] قد ردت على الاستبيان (انظر الشكل 1).

---

[5] الاتحاد الروسي، أذربيجان، الأرجنتين، إسبانيا، إكوادور، ألبانيا، ألمانيا، الإمارات العربية المتحدة، أندورا، أوروغواي، أوزبكستان، أوكرانيا، أيرلندا، إيطاليا، باراغواي، باكستان، البرازيل، البرتغال، بروني دار السلام، بلجيكا، بلغاريا، بنما، بوركينا فاسو، بولندا، بوليفيا (دولة-المتعددة القوميات)، بيرو، تايلند، تركيا، تونس، الجزائر، الجمهورية الدومينيكية، الجمهورية العربية السورية، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، جورجيا، رومانيا، السلفادور، سلوفاكيا، سلوفينيا، سنغافورة، السويد، سويسرا، شيلي، صربيا، الصين، طاجيكستان، العراق، غانا، غواتيمالا، فرنسا، الفلبين، فنزويلا (جمهورية-البوليفارية)، فنلندا، قطر، قيرغيزستان، كرواتيا، كندا، لاتفيا، لبنان، ليتوانيا، مالطة، ماليزيا، مدغشقر، مصر، المغرب، المكسيك، المملكة العربية السعودية، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، ميانمار، النرويج، النمسا، النيجر، نيكاراغوا، نيوزيلندا، الهند، هنغاريا، هولندا (مملكة -)، اليابان.

[6] لما كانت القاعدة المعمول بها في الاتحاد الأوروبي هي أن التشريعات والتدابير التي تقررها المفوضية الأوروبية تصبح واجبة التطبيق مباشرة في الدول الـ 27 الأعضاء في الاتحاد الأوروبي من خلال لوائح الاتحاد الأوروبي (فيما يتعلق، على سبيل المثال، بأحكام الرصد والجدولة والأحكام الجامعة)، فإن رد المفوضية الأوروبية يعكس، إلى حد كبير، الحالة السائدة في الدول الـ 27 الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، حتى على الرغم من أن 21 دولة فقط منها هي التي ردت مباشرة.

29- ويظهر تحليل الردود الواردة أن أكثر من نصف المجيبين أفادوا بعدم وجود ضوابط لديهم على الصنع الداخلي لمادة واحدة أو أكثر من المواد المدرجة في الجدول الأول أو الجدول الثاني من اتفاقية سنة 1988. وأفاد حوالي ربع المجيبين بعدم وجود ضوابط لديهم على أنشطة التجارة والتوزيع الداخلية لواحدة أو أكثر من المواد المدرجة في الجدول الأول. وأفاد عدد قليل جدا من المجيبين بعدم وجود ضوابط لديهم على أنشطة التجارة والتوزيع الداخلية لأي من المواد الـ 33 المدرجة حاليا في الجدولين الأول والثاني.

30- واستفسرت الدراسة الاستقصائية أيضا عن وجود ضوابط على الاستخدام النهائي. وفي هذا الصدد، أفاد نحو خُمس المجيبين بعدم وجود ضوابط لديهم على الاستخدام النهائي لمادة واحدة أو أكثر من المواد المدرجة في الجدول الأول من اتفاقية سنة 1988. وطُلب إلى الحكومات أيضا أن توضح ما إذا كانت لوائحها تتضمن تدابير محددة، مثل تسجيل الشركات التجارية والمستعملين النهائيين، والإبلاغ عن أنشطة التجارة الداخلية، وبيان الاستخدام النهائي، والإبلاغ عن الطلبيات المشبوهة. وأشارت غالبية الردود الواردة إلى أن بعض هذه التدابير منصوص عليه في التشريع الوطني، لكن بعضها الآخر له طابع طوعي.

31- ولما كان لدى العديد من الحكومات ضوابط وطنية مفروضة على عدة مواد كيميائية غير مجدولة دوليا، فقد وسعت الدراسة الاستقصائية نطاق نفس الأسئلة عن الضوابط الداخلية لتشمل المواد الكيميائية الأخرى التي تبين أنها تستخدم في صنع المخدرات بصورة غير مشروعة. وأفادت أكثر من ثلاثة أرباع الحكومات المجيبة بأنها أخضعت مواد كيميائية غير مجدولة دوليا للمراقبة الوطنية. وتغطي هذه الضوابط طائفة واسعة من المواد، تتراوح بين مادة واحدة وأكثر من 70 مادة كيميائية مدرجة في فرادى تشريعاتها الوطنية. وتعلم الهيئة أيضا بأن بعض البلدان توسع بصورة عامة نطاق تعاريف المواد الكيميائية الخاضعة للمراقبة، وذلك مثلا بإدراج مشتقات المواد الكيميائية المجدولة وغيرها من المواد الوثيقة الصلة بها في التعاريف.

32- ووردت أيضا ردود قيمة فيما يتعلق بتفاصيل نظم المراقبة المطبقة على استيراد وتصدير المواد المدرجة في جدولي اتفاقية سنة 1988، وحالة رصد التجارة الدولية في المواد الكيميائية غير المدرجة في الجدولين المذكورين ولكنها تخضع للمراقبة الوطنية في بلدان مختلفة، والجزاءات المفروضة على عدم الامتثال لتدابير المراقبة الوطنية. وأفيد، في هذا الصدد، باستخدام جزاءات إدارية وجنائية على السواء. وتتدرج الجزاءات الإدارية من لفت نظر بسيط إلى توقيع غرامات مالية إدارية وسحب ترخيص المشغل المخالف أو إلغائه بصفة دائمة. أما العقوبات الجنائية فتتراوح بين مصادرة الشحنة المضبوطة وتوقيع غرامات قد تصل إلى أضعاف قيمتها والسجن لمدد تتفاوت بين بضعة أشهر وعدة سنوات. وعادة ما تتوقف العقوبة نفسها على طريقة ارتكاب الفعل والقصد منه.

33- واستفاض المجيبون أيضا في بيان ماهية المعلومات المحددة ومستويات التفصيل المطلوبة لكي يستطيعوا اتخاذ إجراءات بناء على المعلومات أو الاستخبارات أو الأدلة المقدمة من نظرائهم أو لبدء تحقيقات، ولا سيما حيال المواد الكيميائية التي لا تخضع للمراقبة في بلدانهم، وقدموا أمثلة عملية في هذا الشأن.

34- وأثبت تحليل الردود الواردة منذ عام 2021 صحة التقييم السابق الذي أجرته الهيئة في هذا الشأن وخلصت منه إلى أن الحاجة تدعو إلى المضي قدما في تعزيز الضوابط الداخلية على المواد الكيميائية المدرجة في الجدولين الأول والثاني من اتفاقية سنة 1988. ففي حين أن أكثر من نصف الحكومات المجيبة تطبق ضوابط على الصنع وأن حوالي ثلاثة أرباع جميع الحكومات المجيبة تراقب أنشطة التجارة والتوزيع الداخلية حسبما ورد، فإن الاستخدام النهائي لا يخضع في أغلب الأحيان للمراقبة. ويبدو أن الضوابط الداخلية تطبق على نحو أكثر اتساقا على المواد الكيميائية الخاضعة للمراقبة الوطنية ولكنها غير مدرجة في جدولي اتفاقية سنة 1988. وكشفت نتائج الدراسة الاستقصائية أيضا عن أن الأطر المعيارية لدى حوالي ربع الحكومات المجيبة لم تكفل بعد إخضاع جميع المواد المدرجة في الجدولين الأول والثاني من اتفاقية سنة 1988 للمراقبة على الصعيد الوطني.

35- والمعلومات المقدمة من خلال الدراسة الاستقصائية بالغة الأهمية للهيئة من أجل تحديث حزمة المعلومات التي أعدتها بشأن مراقبة السلائف، وتعزيز حوارها مع فرادى الحكومات، والمساهمة في مناقشة السياسات المتعلقة بالإطار الدولي لمراقبة السلائف. **وتشيد الهيئة بجميع الحكومات التي قدمت هذه الرؤى القيمة بشأن نطاق تشريعاتها الوطنية ومداها، بما في ذلك الضوابط الداخلية المفروضة على المواد المدرجة في كل من الجدولين الأول والثاني من اتفاقية سنة 1988 وكذلك المواد الكيميائية الإضافية غير المدرجة فيهما التي تخضع للمراقبة الوطنية.**

التدابير الرامية إلى التصدي لانتشار المواد الكيميائية غير المجدولة، بما في ذلك السلائف المحورة

36- ما زالت المضبوطات المبلغ عنها من المواد الكيميائية غير المدرجة في الجدول الأول أو الجدول الثاني من اتفاقية سنة 1988، التي يمكن استخدامها في الصنع غير المشروع للسلائف الخاضعة للمراقبة أو كبديل لها، تمثل نسبة كبيرة من المضبوطات العالمية من السلائف. وقد أبلغ ما مجموعه 70 حكومة عن مضبوطات من تلك المواد (انظر الخريطة 2).

37- وعقب اعتماد قرار لجنة المخدرات 3/65 المعنون "تكثيف الجهود الرامية إلى التصدي لتسريب المواد الكيميائية غير المجدولة

الخريطة 2- الحكومات التي أبلغت عن مضبوطات من المواد غير المدرجة في الجدول الأول أو الجدول الثاني من اتفاقية سنة 1988 في الاستمارة D وعبر نظام "بيكس"، 2019-2023

لا تنطوي الحدود والأسماء المبينة في هذه الخريطة والتسميات المستخدمة فيها على أي إقرار أو قبول رسمي من جانب الأمم المتحدة، ولم تحدد بعد الحدود النهائية بين جمهورية السودان وجمهورية جنوب السودان. ويمثل الخط المنقط تقريبياً خط المراقبة في جامو وكشمير الذي اتفقت عليه الهند وباكستان. ولم يتفق الطرفان بعد على الوضع النهائي لجامو وكشمير. وهناك نزاع قائم بين حكومتي الأرجنتين والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية على السيادة على جزر فوكلاند (مالفيناس).

التي يكثر استخدامها في صنع المخدرات بصورة غير مشروعة ولانتشار السلائف المحورة"، في آذار/مارس 2022، زاد التركيز على مجموعات المواد المتصلة كيميائيا بالسلائف الخاضعة للمراقبة والتي يمكن بسهولة تحويلها إلى تلك السلائف أو إحلالها محلها. ولدعم الحكومات في هذا الصدد، أجرت الهيئة، في عام 2022، دراسة استقصائية بين الحكومات بشأن نطاق الضوابط الوطنية المفروضة على السلائف المتصلة كيميائيا.

38- وتشير نتائج تلك الدراسة إلى أن عددا من البلدان لديها بالفعل تشريعات بشأن السلائف توسع نطاق الضوابط لتشمل بعض مشتقات السلائف الخاضعة للمراقبة، وأحيانا نظائرها، بطريقة عامة. فعلى سبيل المثال، تتبع الأرجنتين وبيلاروس وسويسرا وكندا وليختنشتاين وماليزيا ومصر والمكسيك وهندوراس والولايات المتحدة هذا النهج بطريقة أو بأخرى. والمعلومات المتاحة للهيئة مدرجة في قائمة المواد الكيميائية الخاضعة للمراقبة الوطنية في بلدان مختلفة، وهي قائمة متاحة للحكومات على الموقع الشبكي الآمن للهيئة ضمن حزمة المعلومات المتعلقة بمراقبة السلائف. **وترحب الهيئة بتطبيق مفهوم الجدولة الجماعية على السلائف، أي جدولة المواد الكيميائية الوثيقة الصلة بالسلائف الخاضعة للمراقبة والتي يمكن بسهولة تحويلها إلى تلك السلائف أو إحلالها محلها، عملا بقرار لجنة المخدرات 3/65، وكبديل لهذا أو بالإضافة له، تشجع الهيئة الحكومات على النظر في اتخاذ تدابير محددة بشأن المواد الكيميائية التي ليس لها أي استخدامات مشروعة معترف بها حاليا.**

39- ويشكل مفهوم مشتقات السلائف الخاضعة للمراقبة وغيرها من المواد الوثيقة الصلة بها جزءا لا يتجزأ من قائمة الهيئة المحدودة للمواد غير المجدولة الخاضعة لمراقبة دولية خاصة منذ عام 2013، حيث تُدرج تلك المشتقات والمواد تحت عنوان "تعاريف موسعة". وتتضمن القائمة أنواعا مختلفة من المشتقات التي يمكن تحويلها إلى السلائف الخاضعة للمراقبة بوسائل يسيرة الاستخدام. وتعمل الهيئة في الوقت الراهن على تجميع المشتقات المحددة للمواد المدرجة في جدولي اتفاقية سنة 1988 والقائمة المحدودة للمواد غير المجدولة الخاضعة لمراقبة دولية خاصة والمواد الكيميائية المتصلة بالمواد المدرجة في جدولي الاتفاقية وتلك القائمة لتعميمها على جميع الحكومات من أجل تزويدها بإرشادات عملية في هذا الصدد.

40- وكان استخدام مشتقات السلائف الخاضعة للمراقبة كبدائل لتلك السلائف في الصنع غير المشروع للمخدرات والزيادة في حجم مضبوطات بعض تلك المشتقات (انظر الفقرات 110-114 والفقرتين 127 و128 أدناه) من الأمور التي استرشدت بها الهيئة أيضا في اقتراحها بشأن إخضاع ما مجموعه 16 سليفة للمنشطات الأمفيتامينية للمراقبة الدولية، وهي سلسلة من إسترات حمض ميثيل غليسيديك المادتين P-2-P و3,4-MDP-2-P (انظر الفقرة 7 أعلاه).

41- وبالنظر إلى استمرار استخدام المواد الكيميائية غير المجدولة على الصعيد العالمي، ما زالت الهيئة مقتنعة بضرورة المضي قدما في تشجيع وتعزيز التدابير الرامية إلى التصدي لانتشار المواد الكيميائية غير المدرجة في الجدول الأول أو الجدول الثاني من اتفاقية سنة 1988 وضرورة تيسير التعاون العالمي في هذا الشأن. وتحقيقا لهذه الغاية، **تدعو الهيئة الحكومات إلى التوسع بشدة في استخدام الأدوات والموارد المرجعية التي أعدتها الهيئة**

الشكل 2- عدد الحكومات التي قدمت تقديرات للاحتياجات السنوية المشروعة، 2013-2023

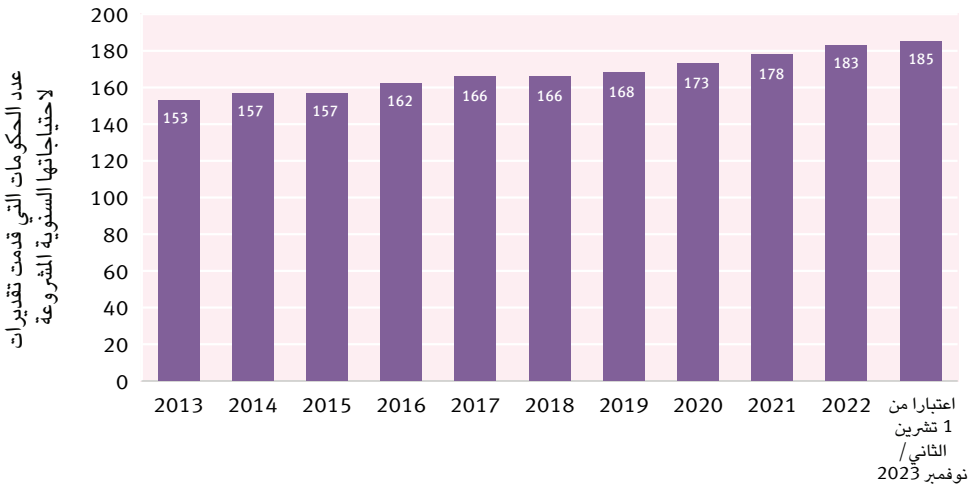

بشأن المواد الكيميائية غير المجدولة والسلائف المحورة، مثل نظام "بن أونلاين لايت"، والقائمة المحدودة للمواد غير المجدولة الخاضعة لمراقبة دولية خاصة وذلك الجزء من حزمة المعلومات المتعلقة بمراقبة السلائف الذي يجمع نظم أذون الاستيراد والتصدير المطبقة على المواد الكيميائية الخاضعة للمراقبة الوطنية وليس الدولية. وجميع هذه الأدوات والموارد المرجعية معروضة ضمن خلاصة تفاعلية متاحة على الموقع الشبكي للهيئة.

هاء- تقديم البيانات عن أنشطة التجارة والاستخدامات والاحتياجات المشروعة المتعلقة بالسلائف

42- وفقاً لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي 20/1995، تقدم الحكومات إلى الهيئة بيانات عن أنشطة التجارة والاستخدامات والاحتياجات المشروعة المتعلقة بالمواد المدرجة في الجدولين الأول والثاني من اتفاقية سنة 1988. وتقدم هذه البيانات بشكل طوعي وفي إطار من السرية وهي تتيح للهيئة مساعدة الحكومات على منع التسريب عن طريق التحقق من مصادر أخرى من البيانات الواردة من الشركاء التجاريين.

43- وعلى الرغم من أن تلك البيانات تقدم طوعا، فإن عدد الحكومات التي قدمتها يفوق عدد الحكومات التي قدمت البيانات الإلزامية عن مضبوطات السلائف (انظر الفقرة 13 أعلاه)، وكانت تلك المعلومات في بعض الحالات أكثر شمولا من المعلومات الإلزامية. وحتى 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2023، كانت 105 حكومات قد قدمت بيانات عن التجارة المشروعة في المواد المدرجة في الجدول الأول أو الجدول الثاني من اتفاقية سنة 1988، وكانت 91 حكومة قد وفرت بيانات عن الاستخدامات و/أو الاحتياجات المشروعة المتعلقة بمادة واحدة أو أكثر من هذه المواد (انظر المرفق الرابع). **وتشيد الهيئة بالحكومات التي قدمت بيانات شاملة عن التجارة المشروعة في المواد المدرجة في الجدولين الأول والثاني من اتفاقية سنة 1988. وهذه البيانات مهمة لفهم أنماط التجارة الاعتيادية بغية تيسير كشف الأنشطة المشبوهة ومنع تسريب تلك المواد.**

واو- الاحتياجات السنوية المشروعة من واردات سلائف المنشطات الأمفيتامينية

44- بغية تزويد البلدان المصدرة بأداة إضافية لرصد مقادير مجموعة مختارة من سلائف المنشطات الأمفيتامينية التي تتضمنها الشحنات المقترح توريدها إلى البلدان المستوردة، طلبت لجنة المخدرات، في قرارها 3/49، إلى الدول الأعضاء أن تزود الهيئة بتقديرات لاحتياجاتها السنوية المشروعة من المواد 3,4-MDP-2-P والسودوإيفيدرين والإيفيدرين و2-P-، وأن تزودها، قدر الإمكان، بتقديرات لاحتياجاتها من المستحضرات المحتوية على تلك المواد التي يمكن استعمالها بسهولة أو استخلاصها بوسائل ميسورة الاستخدام. ويبين المرفق الخامس لهذا التقرير الاحتياجات السنوية المشروعة من واردات سلائف المنشطات الأمفيتامينية التي أبلغت عنها الحكومات، ويجري تحديث تلك البيانات بانتظام في صفحة مخصصة على الموقع الشبكي[7].

[7] www.incb.org/incb/en/precursors/alrs.html.

45- وواصلت الحكومات إبلاغ الهيئة بتقديرات لاحتياجاتها السنوية المشروعة من واردات سلائف المنشطات الأمفيتامينية ومستحضراتها خلال العام، وذلك عن طريق الاستمارة D في معظم الأحيان، وبدرجة أقل، من خلال بلاغات فردية. وحتى 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2023، كانت 185 حكومة قد قدمت تقديرا واحدا على الأقل (انظر الشكل 2). ويشمل هذا الرقم حكومات عدد من الأقاليم والدول التي لم تصبح بعدُ أطرافا في اتفاقية سنة 1988. وفي الوقت نفسه، توجد دول أطراف في اتفاقية سنة 1988، يبلغ مجموعها 16 دولة طرفا، لم تقدم بعد أية تقديرات إلى الهيئة؛ ومعظمها يقع في أفريقيا وأوقيانوسيا.

46- والهدف الرئيسي من تقدير هذه الاحتياجات هو تزويد السلطات المختصة في البلدان المصدرة ببيان بالكميات التي تحتاج إليها البلدان المستوردة بصورة مشروعة. كما أن تبيان الاحتياجات السنوية المشروعة ييسر رصد فرادى الشحنات بالاعتماد على أنماط التجارة القائمة وتحليلها. ومنذ نشر تقرير الهيئة عن السلائف لعام 2022، أعاد 105 بلدان وأقاليم تأكيد تقديراتها أو قامت بتحديثها بالنسبة لمادة واحدة على الأقل. غير أن بعض التقديرات، التي قدمت إلى الهيئة تعود إلى عدة سنوات، ولم تُحدَّث بعد. وتندرج أكثر من 48 حكومة في هذه الفئة، وبعضها فوَّت فرصة تحديث تقديراته لمدة سنة واحدة والبعض الآخر لعدة سنوات.

47- وقد لوحظ في عدة بلدان أن الشحنات المزمعة من سلائف المنشطات الأمفيتامينية، التي أُرسلت إشعارات مسبقة بشأنها عبر نظام "بن أونلاين"، قد تجاوزت الكميات المقدرة للاحتياجات السنوية للفترة المعنية أو كادت تصل إليها وقت الإشعار المسبق بها، مما دفع الهيئة إلى أن تطلب من السلطات الوطنية المختصة المعنية تزويدها بإيضاحات بشأن تلك الشحنات. وعلى العكس من ذلك، قدمت عدة بلدان تقديرات للاحتياجات السنوية المشروعة تجاوزت بكثير الكميات المستوردة بالفعل أو التي أُرسلت إشعارات مسبقة إليها باستيرادها، مما يشير إلى مغالاة في تقدير الاحتياجات. وفي بعض الحالات الأخرى، أشارت الحكومات في الاستمارة D إلى استخدام مادة واحدة أو عدد من المواد لأغراض محددة؛ بيد أنها لم تقدم أي إشارة بشأن الاحتياجات المقدرة المطلوبة. **وتدعو الهيئة الحكومات ثانيةً إلى أن تراجع المنهجية المستخدمة لتقدير احتياجاتها السنوية المشروعة من فرادى سلائف المنشطات الأمفيتامينية لكي تجسد ظروف السوق المتغيرة وأن تقدم إلى الهيئة معلومات محدثة، في أي وقت أثناء السنة، بشأن أي تغييرات ضرورية.**

48- ولزيادة دقة التقديرات، يمكن للحكومات الرجوع إلى الدليل، الذي أعدته الهيئة ومنظمة الصحة العالمية تحت عنوان "دليل بشأن تقدير الاحتياجات من المواد الخاضعة للمراقبة الدولية"، وكذلك الصيغة المحدثة مؤخرا للوثيقة المعنونة "المسائل التي يمكن للحكومات أن تنظر فيها لدى تحديد احتياجاتها السنوية المشروعة من الإيفيدرين والسودوإيفيدرين". وكلتا الوثيقتين متاحة على الموقع الشبكي للهيئة.

زاي- الإشعارات السابقة للتصدير واستخدام نظام الإشعارات السابقة للتصدير بالاتصال الحاسوبي المباشر والنظام الخفيف للإشعارات السابقة للتصدير بالاتصال الحاسوبي المباشر (نظام "بن أونلاين لايت")

49- لا يزال تبادل المعلومات، من خلال الإشعارات السابقة للتصدير، بين حكومات البلدان والأقاليم المصدرة والمستوردة من أنجع الوسائل للتحقق من مشروعية المعاملات وكشف عمليات تسريب السلائف من قنوات التجارة الدولية ومنعها. فالإشعار السابق للتصدير يحيط السلطات المختصة في البلد المستورد علما بشحنات السلائف المزمع إرسالها إلى إقليمها قبل أن تغادر الشحنة البلد المُصدِّر، مما يُمكِّنها من إبداء رأيها في صحة المعاملة وتعليقها أو وقفها في الوقت المناسب، عند الاقتضاء. وعملا بالفقرة 10 (أ) من المادة 12 من اتفاقية سنة 1988، يمكن لحكومات البلدان المستوردة أن تلزم البلدان المصدِّرة بإبلاغها بصادرات السلائف المزمع إرسالها قبل شحنها إليها. وينبغي أيضا للحكومات أن تتسجل في نظام الهيئة المؤتمت لتبادل الإشعارات السابقة للتصدير بالاتصال الحاسوبي المباشر، أي نظام "بن أونلاين"، وإن لم يكن هذا شرطا تعاهديا، لأن التسجل فيه يكفل تقديم هذه الإشعارات بشكل آمن في الوقت الحقيقي.

1- الإشعارات السابقة للتصدير

50- حتى 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2023، بلغ عدد الدول والأقاليم التي طلبت رسميا تلقي إشعارات سابقة للتصدير 118 دولة وإقليما (انظر المرفق السادس). ويشمل هذا الرقم آخر إضافة، وهي حكومة بوركينا فاسو، التي استظهرت بالفقرة 10 (أ) من المادة 12 بالنسبة لجميع المواد المدرجة في الجدولين الأول والثاني من اتفاقية سنة 1988. وعدلت حكومتا بيلاروس والولايات المتحدة طلبيهما الأوليين ليشملا الآن جميع المواد في الجدول الأول وجميع المواد في الجدولين الأول والثاني، على التوالي. وترحب الهيئة بالتعديلات التي أدخلتها الحكومتان على طلبيهما الحصول على إشعارات مسبقة لتعكس التغييرات في الضوابط الوطنية، **وتشدد الهيئة على ضرورة أن تستعرض الحكومات بانتظام نظم الاستيراد والتصدير المطبقة لديها على المواد الخاضعة للمراقبة بموجب اتفاقية سنة 1988 وأن تبلغها بأي تحديثات في هذا الشأن.**

51- ولا تستخدم كل حكومة حقها في الحصول على إشعارات مسبقة بشحنات السلائف الخاضعة للمراقبة الدولية المتجهة إلى إقليمها. وتبلغ نسبة البلدان التي استظهرت بالفقرة 10 (أ) من المادة 12 في كل منطقة ما يلي: القارة الأمريكية، 74 في المائة؛ أوروبا، 73 في المائة؛ آسيا، 72 في المائة؛ أفريقيا، 37 في المائة؛ أوقيانوسيا، 25 في المائة (انظر الشكل 3). ولما كان الصنع غير

الشكل 3- الحكومات التي استظهرت بالفقرة 10 (أ) من المادة 12 من اتفاقية سنة 1988، حسب المنطقة، بترتيب تنازلي (في 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2023)

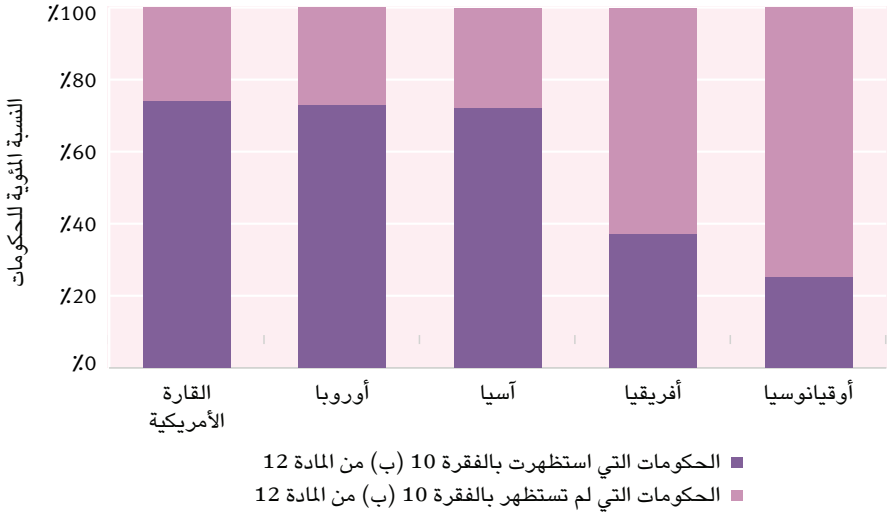

المشروع للمخدرات ظاهرة لا تعرف حدودا، فإن الهيئة لا تزال تشعر بالقلق إزاء بعض البلدان، ولا سيما في أفريقيا وأوقيانوسيا، التي لا تزال عرضة للاستغلال من جانب المتجرين في محاولات التسريب. ورغم أن سلطات غالبية البلدان المصدرة تصدر إشعارات سابقة للتصدير بشأن جميع الشحنات المعتزمة من السلائف الكيميائية، بصرف النظر عما إذا كان البلد المستورد قد استظهر بالمادة المذكورة أم لا، فمن المحتمل ألا تصدر عدة بلدان مصدرة تلك الإشعارات، نظرا لعدم وجود اشتراط قانوني يحملها على القيام بذلك.

52- **وتحث الهيئة جميع الحكومات المتبقية، ولا سيما حكومات بلدان أفريقيا وأوقيانوسيا، على أن تتخذ الخطوات اللازمة للاستظهار بأحكام الفقرة الفرعية 10 (أ) من المادة 12 دون مزيد من التأخير**، علما بأن الاستمارات، التي ينبغي أن تُستخدم لتقديم طلبات رسمية للإشعار المسبق بجميع شحنات المواد المدرجة في الجدولين الأول والثاني من اتفاقية سنة 1988، متاحة لدى الهيئة في مختلف مواقعها، بما يشمل موقعها الشبكي الآمن.

2- نظام الإشعارات السابقة للتصدير بالاتصال الحاسوبي المباشر

53- منذ أن نشرت الهيئة تقريرها عن السلائف لعام 2022، تسجلت حكومة أنتيغوا وبربودا لاستخدام نظام "بن أونلاين"، مما زاد عدد الحكومات المأذون لها باستخدام تلك الأداة الإلكترونية إلى 169 بلدا وإقليما. وانخفض عدد الإشعارات السابقة للتصدير المرسلة عبر نظام "بن أونلاين" انخفاضا طفيفا بالمقارنة بفترة الإبلاغ السابقة، حيث بلغ متوسطه 700 2 إشعار في الشهر خلال السنة المشمولة بالتقرير. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أرسل 62 بلدا وإقليما مصدرا حوالي 000 32 إشعار سابق للتصدير عبر نظام "بن أونلاين". وعلى الرغم من سعادة الهيئة بمستوى الاستخدام النشط لنظام "بن أونلاين" من جانب الحكومات المسجلة، فإنها تشعر بالقلق لأن السلطات المسجلة لاستخدام هذا النظام ليست كلها تطلع على الإشعارات السابقة للتصدير المرسلة إليها أو تطلع عليها بانتظام. ويمكن إدخال تحسينات في هذا الصدد، على وجه الخصوص، من جانب المستعملين في بلدان أفريقيا، حيث لا يُطلع إلا على حوالي 64 في المائة من الإشعارات السابقة للتصدير الواردة (انظر الشكل 4).

54- وعلاوة على ذلك، لا تخطر السلطات المسجَّلة الهيئة في كل الأحوال بأي تغييرات تجد في هيكلها المؤسسي وبمسؤولي الاتصالات أو مراقبة السلائف الجدد. وكثيرا ما يؤدي ذلك إلى عدم إرسال السلطات المصدرة الإشعارات السابقة للتصدير المطلوبة رسميا أو عدم اطِّلاع الحكومات المستوردة على الإشعارات الواردة. **ولذلك، تشجع الهيئة الحكومات بقوة على أن تبلغها بأي تغييرات تتعلق بمستعملي نظام "بن أونلاين"، وتكرر توصيتها للحكومات بأن تستخدم ذلك النظام استخداما نشطا على السواء في إرسال الإشعارات السابقة للتصدير، عند الاقتضاء، وفي الاطلاع على الإشعارات الواردة.**

55- وقد اعتُرض على 5 في المائة من الإشعارات السابقة للتصدير خلال السنة المشمولة بالتقرير. وعلى غرار السنوات السابقة، كان مبعث الكثير من تلك الاعتراضات أسبابا إدارية. وعلاوة على ذلك، لوحظ استمرار استخدام وظيفتي "الاعتراض" و"عدم الاعتراض" على نحو متعاقب في نظام "بن أونلاين"، مما يسبب عبئا إداريا لا لزوم له ويؤخر المعاملات التجارية المشروعة. وكان هذا هو الحال بالنسبة لنحو 10 في المائة من جميع الإشعارات السابقة للتصدير التي اعترضت

الشكل 4- عدد الإشعارات السابقة للتصدير المتلقاة والمطلع عليها، حسب المنطقة، 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2022 - 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2023

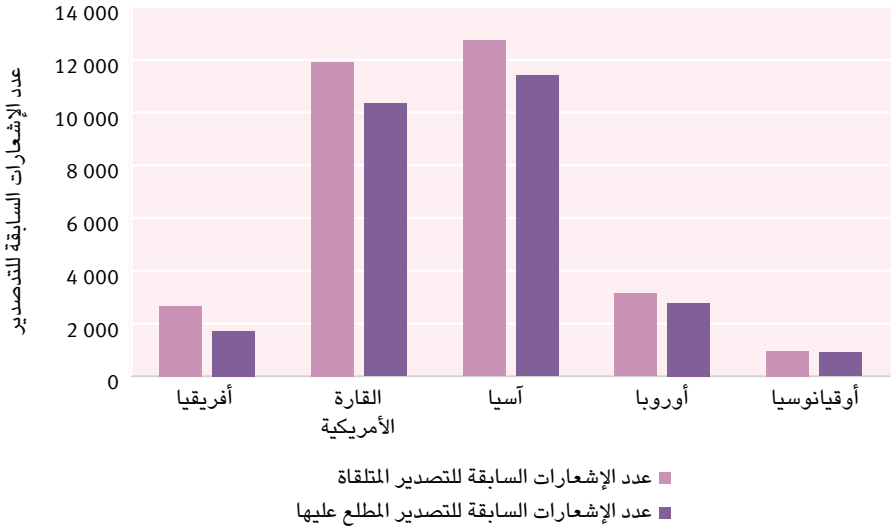

عليها الحكومات المستوردة بداية ثم أذنت بها، أو العكس، خلال الفترة المشمولة بالتقرير. **وتكرر الهيئة توصيتها بأن تستخدم سلطات البلدان المستوردة أداة المحادثة عبر الإنترنت المتاحة في نظام "بن أونلاين" للتواصل مع الشركاء التجاريين المصدرين لأغراض الاستيضاح قبل أن تبلغ الهيئة بقرارها النهائي، عن طريق وظيفتي "الاعتراض" أو "عدم الاعتراض"، بشأن ما إذا كانت الشحنة مأذونا بها أم لا. ويمكن العثور على معلومات مفصلة حول فرادى وظائف نظام "بن أونلاين" في الدليل الموجود داخل ذلك النظام. وتشجع الهيئة السلطات المصدرة أيضا بأن تواصل إدراج جميع التفاصيل ذات الصلة، ولا سيما أرقام الأذون، حيثما كانت متاحة، عند إرسال الإشعارات السابقة للتصدير عبر نظام "بن أونلاين".**

3- النظام الخفيف للإشعارات السابقة للتصدير بالاتصال الحاسوبي المباشر: الإرسال الطوعي لإشعارات سابقة لتصدير المواد الكيميائية غير المجدولة

56- منذ إطلاق نظام "بن أونلاين لايت" في تشرين الأول/أكتوبر 2022، أرسلت 12 حكومة مصدرة 725 إشعارا سابقا للتصدير إلى 50 بلدا وإقليما مستوردا. وقد أرسلت معظم تلك الإشعارات السابقة للتصدير الى بلدان وأقاليم في آسيا والقارة الأمريكية (انظر الشكل 5). وكانت أشيع المواد غير المجدولة التي أرسلت إشعارات بشأنها عبر نظام "بن أونلاين لايت" مادة GBL وحمض الخليك (الجليدي).

الشكل 5- وجهة الإشعارات السابقة للتصدير المرسلة عبر نظام "بن أونلاين لايت"، حسب المنطقة، 17 تشرين الأول/أكتوبر 2022 - 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2023

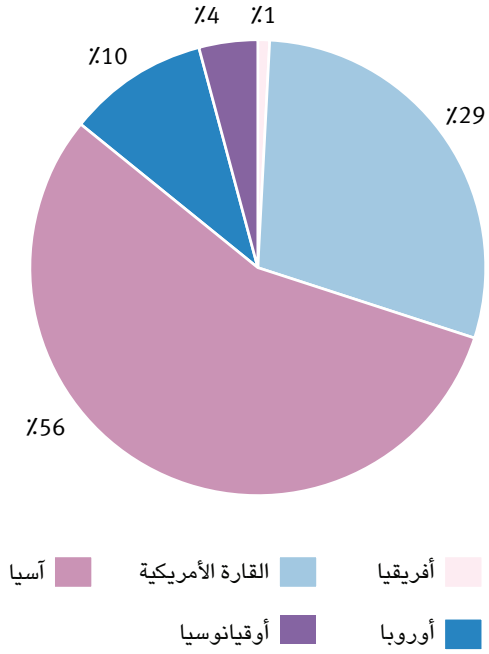

57- ويحق بشكل تلقائي لجميع مستخدمي نظام "بن أونلاين" استخدام نظام "بن أونلاين لايت". وبالإضافة إلى ذلك، يمكن للحكومات أن تعين السلطات أو الوكالات التي تراقب المواد غير المدرجة في الجدولين الأول والثاني من اتفاقية سنة 1988 للسماح لها باستخدام نظام "بن أونلاين لايت" حصرا. **وتشيد الهيئة بالحكومات التي تستخدم بالفعل نظام "بن أونلاين لايت" استخداما نشطا وتشجع سلطات البلدان والأقاليم المصدرة الأخرى المنخرطة في التجارة في المواد غير الخاضعة للمراقبة الدولية على أن تتسجل في النظام وتستخدمه لتقديم إشعارات سابقة للتصدير بالشحنات المزمع إرسالها إلى الحكومات المستوردة.**

حاء- الأنشطة والإنجازات الأخرى في مجال المراقبة الدولية للسلائف

1- مشروع "بريزم" ومشروع "كوهيجن"

58- مشروع "بريزم" ومشروع "كوهيجن" هما مشروعان دوليان يهدفان إلى منع تسريب سلائف المنشطات الأمفيتامينية وغيرها من المخدرات الاصطناعية والاتجار بها (مشروع "بريزم") ومنع تسريب سلائف الكوكايين والهيروين والاتجار بها (مشروع "كوهيجن"). ويشكل هذان المشروعان إطارا للتعاون الدولي بشأن التصدي للاتجار بالسلائف ويوفران منصات للقيام بعمليات ذات أطر زمنية محددة لجمع الاستخبارات بغية جمع المعلومات عن الثغرات أو نقاط الضعف المحتملة في مجال المراقبة الدولية للسلائف، واتجاهات الاتجار الجديدة، وأساليب العمل، والاستخدام الفعلي للمواد الكيميائية المستهدفة في صنع المخدرات غير المشروع، والطرائق التي تُسرب بها تلك المواد الكيميائية إلى المختبرات السرية.

59- والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) ومكتب المخدرات والجريمة ومنظمة الجمارك العالمية، وكذلك الكيانات الإقليمية مثل لجنة البلدان الأمريكية لمكافحة تعاطي المخدرات التابعة لمنظمة الدول الأمريكية والمفوضية الأوروبية، هم من أصحاب المصلحة النشطين في مشروع "بريزم" ومشروع "كوهيجن" وأعضاء في فرقة العمل المعنية بالسلائف التابعة للهيئة. **وتود الهيئة التنويه بمساهمات جميع الشركاء الدوليين في النهوض بجهود مراقبة السلائف في جميع أنحاء العالم.**

60- وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت الهيئة العمل كجهة وصل لتبادل المعلومات عن المعاملات المشبوهة في مجال التجارة المشروعة واتجاهات الاتجار وأساليب العمل المستبانة والمواد الكيميائية المستجدة غير المجدولة، وذلك من خلال جملة وسائل، من بينها نظام "بيكس" ومنصة الهيئة الإلكترونية المخصصة لإرسال المعلومات عن الحوادث المتعلقة بالسلائف (انظر القسم 2 أدناه). وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أصدرت الهيئة ثلاثة تنبيهات في إطار مشروع "بريزم". وقد ركز الأول على طريقة جديدة للإخفاء تنطوي على تهريب السودوإيفيدرين في شكل مسحوق داخل شموع. وسلط الثاني الضوء على الخصائص المشتركة لسلسلة شحنات من مشتقات حمض ميثيل غليسيديك من مادتي P-2-P و3,4-MDP-2-P؛ واتصل الثالث بتحديد سليفة محورة جديدة لعقار MDMA والمواد من نوع "الإكستاسي" ذات الصلة، وهي ملح صوديوم مادة IMDPAM. وجميع التنبيهات السابقة متاحة لمستعملي نظام "بيكس" المسجلين.

عملية "إنسايت"

61- تشارك كل من الهيئة ومنظمة الجمارك العالمية وبرنامج مراقبة الحاويات المشترك بين مكتب المخدرات والجريمة ومنظمة الجمارك العالمية وسلطات بعض مناطق التجارة الحرة المختارة في تنفيذ عملية "إنسايت" (Operation Insight) في إطار مشروع "بريزم" خلال عامي 2022 و2023. وكان الغرض من هذه العملية، التي استهدفت سلائف المخدرات والمتفجرات، التوعية بمواطن الضعف في مناطق التجارة الحرة، وخصوصا ما تتيحه من فرص للمتجرين لاستغلال الإجراءات المبسطة المعمول بها فيها والإعفاءات الممنوحة لها من الخضوع للقواعد التنظيمية لارتكاب أنشطة غير مشروعة، بما فيها الأنشطة المتصلة بتسريب السلائف والاتجار بها. ومن الجدير بالذكر أن اتفاقية سنة 1988 تلزم البلدان بتطبيق تدابير لقمع الاتجار بالعقاقير المخدرة والمؤثرات العقلية والمواد المدرجة في الجدولين الأول والثاني من الاتفاقية في مناطق التجارة الحرة لا تقل صرامة عن التدابير المطبقة في الأنحاء الأخرى من أقاليمها، ولكن كثيرا ما يساء فهم المقصود بوصف تلك المناطق بأنها خارجة عن إقليم الدولة، مما يؤدي إلى تقليل مراقبة سلطات الجمارك للشحنات الداخلة إليها والخارجة منها.

62- وأكدت النتائج المؤقتة للعملية عدم الاتساق في تطبيق الجانب المتعلق بالصفة الإقليمية لمناطق التجارة الحرة، حيث رأت نصف المواقع المشاركة أن مناطق التجارة الحرة تقع خارج نطاق المناطق الجمركية. وتباينت الردود الواردة بشأن عملية اعتماد الشركات ومفهوم مشغل الأنشطة الاقتصادية المأذون له بالعمل في مناطق التجارة الحرة، وأبلغ في بعض الحالات بعدم مشاركة السلطات الجمركية في العملية. وأفادت بعض المواقع أيضا بأن السلطات الجمركية ليست لها صلاحية القيام بعمليات مراجعة وتفتيش (فحوصات) وتحقيقات داخل مناطق التجارة الحرة. وفي حين أن جميع المواقع أفادت بإمكانية الاطلاع على الإقرارات والبيانات المتعلقة بالشحنات، لوحظ وجود تفاوت في نوعية البيانات. وأفادت نصف المواقع بعدم وجود آليات للتعاون مع المشغلين والشركات في مناطق التجارة الحرة.

63- وعلى الرغم من أن عملية "إنسايت" أجريت في مواقع محدودة، فإن نتائجها تشير إلى ضرورة قيام الحكومات باستعراض اللوائح والإجراءات المطبقة على مناطق التجارة الحرة في أقاليمها وكفالة امتثال هذه المناطق لاتفاقية كيوتو المنقحة بشأن تبسيط الإجراءات الجمركية وتنسيقها، وكذلك أحكام المادة 18 من اتفاقية سنة 1988. وتعطي اتفاقية كيوتو سلطات الجمارك الحق في إجراء عمليات تفتيش في أي وقت للسلع المخزونة في مناطق التجارة الحرة، بينما

تنص المادة 18 المذكورة على أن التدابير المطبقة في مناطق التجارة الحرة ينبغي ألا تكون أقل شدة من التدابير المطبقة في الأماكن الأخرى من أجل قمع الاتجار بالعقاقير المخدرة والمؤثرات العقلية والمواد المدرجة في الجدولين الأول والثاني. **وبناء على ذلك، تشجع الهيئة الحكومات على توعية السلطات الجمركية وغيرها من السلطات في مناطق التجارة الحرة بالتدابير الواجبة التطبيق عملا بالمادة 18 من اتفاقية سنة 1988 وبالأحكام ذات الصلة من اتفاقية كيوتو المنقحة، وكذلك بأدوات الهيئة ومواردها المرجعية ذات الصلة في مجال مراقبة السلائف، بغية تطبيق تدابير في تلك المناطق لا تقل صرامة عن التدابير المطبقة في سائر أنحاء أقاليمها، من أجل منع الاتجار بالسلائف الكيميائية.**

عملية "باكأب"

64- نُفذت، في تشرين الأول/أكتوبر 2023، عملية "باكأب" (Operation Backup) العالمية لجمع معلومات استخبارية في إطار مشروع "بريزم"، وهي عملية ذات إطار زمني محدد استهدفت بعض السلائف غير المجدولة دوليا للمنشطات الأمفيتامينية والفنتانيل ونظائره. وطُلب إلى المشاركين فيها التركيز على كشف شحنات المواد المستهدفة المرسلة بأي وسيلة نقل والإعلانات المشبوهة على الإنترنت (الشبكة السطحية) ذات الصلة بالمواد المستهدفة واعتراض تلك الشحنات والإبلاغ عنها وإجراء ما يمكن من تحريات وتحقيقات بشأنها.

65- وكانت سلائف المنشطات الأمفيتامينية المستهدفة في إطار العملية هي حمض ميثيل غليسيديك المادة P-2-P وعدة من إستراته[8]، وكذلك عدة إسترات[9] لحمض ميثيل غليسيديك المادة 3,4-MDP-2-P. أما سلائف الفنتانيل المستهدفة فكانت مادة 4-بيبيريدون ومادة 1-بوك-4-بيبيريدون. وكانت الهيئة تنظر في إدراج جميع السلائف المستهدفة في جدولي اتفاقية سنة 1988، وبناء على ذلك، صُممت تلك العملية لدعم العمل على جمع المعلومات اللازمة لمساعدة الهيئة على استعراض تلك المواد. وشارك في هذه العملية ما مجموعه 39 بلدا[10] و3 منظمات دولية[11]. وحتى 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2023، كان قد أُبلغ في إطار هذه العملية عن 11 حادثة وقعت أثناء مرحلتها التمهيدية ومرحلة التنفيذ وتعلقت بحمض ميثيل غليسيديك المادة P-2-P و/أو إستراته وبلغ مجموع مضبوطاتها 4,4 أطنان. ومن الجدير بالذكر أنه في المرحلة التمهيدية للعملية، أُبلغ عن ضبط كميات من إستر إيثيل حمض ميثيل غليسيديك المادة P-2-P في مملكة هولندا، ولم يكن قد أُبلغ حتى ذلك الحين عن حوادث تتعلق به (انظر أيضا الفقرة 131 أدناه). وعلاوة على ذلك، أُبلغ عن 14 حادثة تتعلق بإسترات حمض ميثيل غليسيديك المادة 3,4-MDP-2-P المستهدفة، بلغ مجموع مضبوطاتها 8,7 أطنان، بالإضافة إلى 9 حوادث تتعلق بمادة 1-بوك-4-بيبيريدون، وقعت في نفس الفترة وبلغ حجم مضبوطاتها أكثر من 2,4 طن. ولم يبلغ عن حوادث متعلقة بمادة 4-بيبيريدون. **وتشكر الهيئة جميع الحكومات والمنظمات الدولية والإقليمية التي شاركت بدور نشط في عملية "باكأب"، حيث وفرت تلك العملية معلومات مفيدة لتقييم مدى الحاجة إلى إدراج مجموعات المواد الثلاث في جدولي اتفاقية سنة 1988.**

اجتماع بشأن حالات الاتجار بالمستحضرات الصيدلانية المحتوية على السودوإيفيدرين

66- لاحظت الهيئة، في الفترة من عام 2021 إلى عام 2023، عدة ضبطيات لمستحضرات صيدلانية تحتوي على السودوإيفيدرين منشؤها مصر، وازدياد عدد الطلبيات المشبوهة لمثل هذه المستحضرات التي طلبتها في مصر شركات زعمت أنها في أفريقيا وآسيا. وفي ضوء هذه التطورات، نظمت الهيئة اجتماعا مغلقا لتشاطر المعلومات مع البلدان المشاركة في التحقيقات التي أجريت على سبيل المتابعة في هذه الحوادث، وهي الأردن والإمارات العربية المتحدة وتشيكيا وجورجيا والصومال وكينيا وليبيا وليتوانيا ومصر ومقدونيا الشمالية والنمسا. ويسر الاجتماع تبادل المعلومات بشأن النتائج المؤقتة للتحقيقات التي أجرتها الأجهزة التنظيمية وأجهزة إنفاذ القانون، بما في ذلك التحري عن أساليب العمل التي يستخدمها المتجرون، وسيساعد الاجتماع على منع الأنشطة غير المشروعة في المستقبل. وبالإضافة إلى ذلك، عدلت هيئة الدواء المصرية إجراءات تصدير السلائف الكيميائية بحيث لا يسمح بالمضي قدما في إرسال الشحنة المقترحة إذا لم تأذن سلطة البلد المستورد صراحة بها عبر نظام "بن أونلاين".

2- نظام الإخطار بحوادث السلائف

67- ما زال نظام "بيكس" يقوم بدور حاسم في تشاطر المعلومات على الصعيد العالمي عن ظهور السلائف الجديدة والسلائف المحورة واتجاهات الاتجار وأساليب العمل. وواصل ذلك النظام أيضا تزويد السلطات الوطنية بمعلومات مفتاحية لمساعدتها على تبين الصلات القائمة بين المضبوطات، وبدء تحقيقات اقتفائية، وإجراء المزيد من الضبطيات، ومنع محاولات التسريب. وقدم أيضا معلومات مفيدة عن حالات متعلقة بالمعدات المستخدمة في الصنع غير المشروع للمخدرات، وأتاح، في إحدى الحالات، التعرف على هوية مورد عام

---

[8] إسترات الميثيل والإيثيل والبروبيل والأيزوبروبيل والبوتيل والأيزوبوتيل وثانوي-البوتيل وثلاثي-البوتيل.

[9] إسترات الإيثيل والبروبيل والأيزوبروبيل والبوتيل والأيزوبوتيل وثانوي-البوتيل وثلاثي-البوتيل.

[10] إسبانيا، أستراليا، إكوادور، ألمانيا، الإمارات العربية المتحدة، إيطاليا، البرازيل، البرتغال، بلجيكا، بلغاريا، بنغلاديش، البوسنة والهرسك، بيلاروس، تركيا، جمهورية تنزانيا المتحدة، جنوب أفريقيا، الدانمرك، زامبيا، السلفادور، سورينام، شيلي، الصين، غابون، غانا، الفلبين، كوستاريكا، كينيا، لكسمبرغ، مالطة، المكسيك، ملديف، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، موريشيوس، نيجيريا، الهند، هندوراس، هنغاريا، هولندا (مملكة -)، هونغ كونغ (الصين)، الولايات المتحدة الأمريكية.

[11] المفوضية الأوروبية (المكتب الأوروبي لمكافحة الاحتيال) ولجنة البلدان الأمريكية لمكافحة تعاطي المخدرات ومنظمة الجمارك العالمية.

قام بتوريد مكبس أقراص أُسيء الإعلان عنه لدى الجمارك وضبط في بلد في أفريقيا، وسليفة محورة للميثامفيتامين، هي حمض ميثيل غليسيديك المادة P-2-P، ضبطت في بلد في أوروبا.

68- وتوفر المعلومات المتشاطرة عبر نظام "بيكس" أيضا نظاما فعالا للإنذار المبكر، حيث نبهت المستعملين إلى الزيادات السريعة في الحوادث المتعلقة بسلائف محورة للمنشطات الأمفيتامينية، بما في ذلك الحالات الأخيرة المتعلقة بحمض ميثيل غليسيديك المادة P-2-P وإستر ميثيله، وإستر إيثيل حمض ميثيل غليسيديك المادة 3,4-MDP-2-P. وبالإضافة إلى ذلك، وفر ذلك النظام أدلة داعمة قوية لعمليات التقييم التي قامت بها الهيئة من أجل جدولة تلك المواد دوليا (انظر أيضا الفقرة 7).

69- وفي 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2023، كان لدى نظام "بيكس" أكثر من 600 مستعمل مسجل من 129 بلدا وإقليما، يمثلون حوالي 300 جهة في جميع المناطق[12]. وفي الفترة ما بين 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2022 و1 تشرين الثاني/نوفمبر 2023، أُبلغ عن حوالي 500 حادثة جديدة متعلقة بسلائف عبر ذلك النظام، بزيادة قدرها حوالي 50 في المائة مقارنة بالفترة المقابلة من العام السابق، ليصل العدد الإجمالي للحوادث المبلغ عنها عبر نظام "بيكس" منذ إنشائه في عام 2012 إلى أكثر من 300 4 حادثة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أبلغ عما مجموعه 118 مادة منفصلة، منها 19 مادة فقط خاضعة للمراقبة الدولية (13 مادة مدرجة في الجدول الأول و6 مواد مدرجة في الجدول الثاني من اتفاقية سنة 1988). وتعلقت معظم المضبوطات المبلغ عنها عبر نظام "بيكس" بمواد غير خاضعة للمراقبة الدولية ولكنها مدرجة في قائمة الهيئة المحدودة للمواد غير المجدولة الخاضعة لمراقبة دولية خاصة (37 مادة)؛ و46 مادة أخرى غير مجدولة و16 مادة تستخدم للترقيق أو الغش أو التخفيف أو كسواغات. وتؤكد الحالات المبلغ عنها عبر نظام "بيكس" في هذه الفترة غلبة استخدام المواد الكيميائية غير المجدولة، ومنها سلائف محورة، في الصنع غير المشروع للمخدرات (انظر أيضا الفقرتين 110 و120).

70- وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وقعت أيضا 14 حادثة تتعلق بأنواع مختلفة من معدات المختبرات. وكثيرا ما توفر المعلومات المتعلقة بالمختبرات والمعدات المضبوطة رؤى ثاقبة وفرصا أساسية تتيح إجراء تحقيقات وعمليات ملاحقة قضائية أكثر تعمقا، على الصعيدين الوطني والدولي على السواء. ومن المؤسف أن هذه العمليات غالبا ما تفضي إلى ضبط المنتج النهائي - أي المخدرات غير المشروعة - مما يحرم سلطات التحقيق والملاحقة القضائية من فرصة إجراء التحقيقات الاقتفائية، التي تشتد الحاجة إلى إجرائها بشأن عمليات الصنع غير المشروع.

71- ووقعت أكثر من 130 حادثة أبلغ عنها عبر نظام "بيكس" خلال الفترة المشمولة بالتقرير، في مرافق لمطارات (بما في ذلك مرافق شحن جوي) والبريد وخدمات توصيل الرسائل والطرود، مما يشير إلى تزايد الاعتماد على وسائط النقل ذات الصلة لتهريب السلائف. كما وقعت أكثر من 75 حادثة أخرى في مختبرات غير مشروعة، مما يشير إلى الاستخدام المباشر لهذه المواد في صنع المخدرات غير المشروع.

72- وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل نظام "بيكس" إثبات فعاليته كجهاز لا يقتصر دوره على تشاطر المعلومات عن الحوادث، بل يمتد إلى تحديد الصلات القائمة بين الحوادث المختلفة، مما يوفر أساسا ملموسا لإجراء تحقيقات لأغراض المتابعة. والهيئة على علم أيضا بحالات استهلت فيها الحوادث المبلغ عنها عبر نظام "بيكس" ضروبا من التعاون النشط بين مستعملي النظام بشأن حوادث اتجار دولية. **وتشيد الهيئة بجميع مستعملي نظام "بيكس" لتشاطرهم المعلومات عن الحوادث المتعلقة بالسلائف و/أو المعدات عبر ذلك النظام. وتشجع الهيئة أيضا الحكومات التي لا تقدم في الوقت الراهن معلومات عن الحوادث عبر نظام "بيكس" بسبب خشيتها من المساس بالتحقيقات الجارية على أن تقدم تلك المعلومات،** فالوظائف الأمنية في نظام بيكس تمنع تسرب المعلومات الحساسة عن طريق تقييد الوصول إلى أسماء الشركات والصور ووثائق الشحن.

3- التعاون مع قطاع الصناعة

73- ما زال التعاون مع دوائر الصناعة يشكل إضافة قيِّمة إلى الأطر التنظيمية، كما أنه يمثل مكونا أساسيا من مكونات المراقبة الفعالة للسلائف. وهو يمثل نهجا استباقيا مرنا يسهم إسهاما كبيرا في التصدي للتحديات المزمنة، بما في ذلك الاتجاهات السريعة التغير في الاتجار، وخصوصا السلائف المحورة المستجدة حديثا وغيرها من المواد الكيميائية غير الخاضعة للمراقبة الدولية، وكذلك طرائق ودروب التسريب الجديدة.

74- ففي عام 2022، على سبيل المثال، أدى هذا التعاون إلى تلقي السلطات المختصة في تشيكيا ما يقرب من 70 إشعارا من مشغلي أنشطة صناعية بشأن معاملات مشبوهة تنطوي على سلائف ومعدات. وأجريت تحقيقات على سبيل المتابعة بشأن هذه الإشعارات أدت بدورها إلى اكتشاف 250 مختبرا للميثامفيتامين في البلد.

75- وكما سبق أن أكدت الهيئة، فإن من بين المقومات الهامة للنجاح في التعاون الصناعي هو معرفة وفهم مجموعة الصناعات التي تتعامل مع المواد الكيميائية المستخدمة في الصنع غير المشروع للمخدرات، والتي من ثم قد يستهدفها المتجرون - بدون علم منها في كثير من الأحيان. وإلى جانب الصناعات الكيميائية والصيدلانية، هناك فئات أخرى من الصناعات التي تشارك في صنع وتوزيع وتجارة مواد كيميائية يمكن استخدامها في صنع المخدرات بصورة غير مشروعة. ويشمل ذلك، على سبيل المثال، كبار منتجي المواد الكيميائية السلعية ومنتجي المكونات الصيدلانية الفعالة ومنتجي

[12] يمكن للحكومات، التي لم تسجل بعد جهات وصل مع نظام "بيكس" من أجل سلطاتها الوطنية المعنية بمراقبة السلائف، أن تطلب إنشاء حساب لها، وذلك بإرسال طلب مكتوب على عنوان البريد الإلكتروني التالي: incb.pics@un.org.

المواد الكيميائية النقية والمتخصصة ومقدمي خدمات البحث والتطوير والمؤسسات الصناعية، الذين يمكن التواصل معهم من أجل التعاقد على تخليق مواد كيميائية. غير أن وجود هذه الصناعات يختلف من بلد إلى آخر. **ومن ثم، تشجع الهيئة الحكومات على رسم خريطة للمشهد العام للأنشطة الصناعية الوطنية بهدف إذكاء الوعي في هذا الشأن لدى الدوائر الصناعية التي قد تكون عرضة لاستغلالها في التسريب.**

76- وتتيح الهيئة على موقعها الشبكي موارد وأدوات للمساعدة على إذكاء الوعي في هذا الشأن ودعم الحكومات في العمل على بناء جسور التعاون مع دوائر الصناعة أو توثيق أواصره.

4- استخدام الإنترنت (الشبكة السطحية) لتيسير الاتجار بالسلائف

77- لا تزال إساءة استخدام الإنترنت للاتجار بالسلائف الكيميائية، وكذلك بالمعدات المستخدمة في صنع المخدرات الاصطناعية بصورة غير مشروعة، من الشواغل الملحة. وما زال المتجرون يستهدفون منصات التجارة الإلكترونية ومنصات وسائط التواصل الاجتماعي العاملة على الإنترنت في مناطق مختلفة، حيث يستخدمون تلك المنصات لتسويق مجموعة متنوعة واسعة من المواد للمشترين المهتمين في جميع أنحاء العالم. وقد أبرزت الهيئة هذه المسألة في تقاريرها السنوية السابقة عن السلائف[13].

78- وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، استمر استخدام منصات الإنترنت للإعلان عن إمدادات من طائفة واسعة من السلائف الكيميائية، منها سلائف محورة لا توجد لها استخدامات مشروعة. وقد تحسن هذا الاستخدام مع تزايد استعمال رقم تسجيل المادة في دائرة المستخلصات الكيميائية بدلا من اسم المادة نفسها أو بالإضافة إليه. ومع ذلك، لا يزال من الممكن العثور على إعلانات مشبوهة على الإنترنت عن السلائف بمجرد البحث باستخدام اسم المادة أو أحد مرادفاته أو رقم التسجيل في دائرة المستخلصات الكيميائية. وقد دعت الهيئة إلى اتباع نهج ذي شقين لمعالجة هذه المسألة، إي إقامة شراكات مع منصات التداول التجاري العاملة على الإنترنت والشركات المعنية بالتعاملات فيما بين المؤسسات التجارية ومقدمي خدمات الإنترنت لتيسير وصول الحكومات إلى المعلومات، وقيام السلطات بالتحقيق في الإعلانات المشبوهة. وقد أسفر هذا النهج عن نتائج في الماضي[14].

79- ولتعزيز قدرات الحكومات في هذا الصدد، نظمت الهيئة فعالية تدريبية لمدة خمسة أيام بشأن التحقيق في الإعلانات المشبوهة المنشورة على الإنترنت (الشبكة السطحية) ذات الصلة بالسلائف الكيميائية، أُقيمت في فيينا في حزيران/يونيه 2023. وحضر التدريب 24 موظفا من الأجهزة التنظيمية وأجهزة إنفاذ القانون من 14 بلدا في أفريقيا وآسيا وأوروبا وأمريكا الشمالية، وكان الهدف منه تمكين المشاركين من: (أ) استبانة الإعلانات المشبوهة على الإنترنت، ولا سيما المتعلقة بالسلائف الكيميائية، والتحقيق فيها؛ (ب) الرصد الآمن للإنترنت (الشبكة السطحية)؛ (ج) طلب المعلومات الأساسية الخاصة بالمشتركين؛ (د) إقامة علاقات قائمة على المنفعة المتبادلة مع مقدمي خدمات الإنترنت. **وتشجع الهيئة الحكومات على مواصلة إعطاء الأولوية للتحقيقات في الإعلانات المشبوهة على الإنترنت ذات الصلة بالسلائف، وتدعوها إلى التعاون في ذلك الشأن. وتشجع الحكومات كذلك على الاستفادة من القدرات الداخلية في مجال التحقيق في الجرائم السيبرانية والأدوات الاستخبارية المفتوحة المصدر التي قد لا تكون متاحة بسهولة لموظفي أجهزة التنظيم وإنفاذ القانون الذين يعملون في مجال مراقبة السلائف.**

ثالثا- نطاق التجارة المشروعة في السلائف وآخر الاتجاهات في الاتجار بها

80- يقدم هذا الفصل لمحة عامة عن الاتجاهات والتطورات الرئيسية في مجالات التجارة المشروعة في السلائف الكيميائية والاتجار بها على السواء، حسب مجموعة المواد، بغية معالجة الثغرات ونقاط الضعف في آليات مراقبة السلائف. ويلخص الفصل المعلومات الواردة عن الضبطيات والمضبوطات وحالات التسريب من قنوات التجارة الدولية أو محاولات التسريب منها، وكذلك الأنشطة المرتبطة بصنع المخدرات غير المشروع. ويستند الفصل إلى المعلومات المقدمة إلى الهيئة من خلال آليات مختلفة، مثل الاستمارة D، ونظام "بن أونلاين" ونظام "بن أونلاين لايت" ونظام "بيكس" ومشروعي "بريزم" و"كوهيجن"، ومن خلال التقارير الوطنية وغيرها من المعلومات الرسمية الواردة من الحكومات. ويغطي التحليل الفترة الممتدة حتى 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2023.

81- وترد في شطر كبير من هذا الفصل معلومات عن المواد غير المدرجة في الجدول الأول أو الجدول الثاني من اتفاقية سنة 1988، التي تم إبلاغ الهيئة بها عملا بالفقرة 12 (ب) من المادة 12 من الاتفاقية. وتتشاطر الحكومات أيضا هذه المعلومات عبر نظام "بيكس". وترد البيانات المتعلقة بالمواد الكيميائية غير المجدولة عموما في أقسام فرعية مخصصة لها، ولكن يمكن أيضا العثور عليها في الأقسام التي تقدم تفاصيل عن الاتجاهات المتعلقة بالمواد المدرجة في الجدولين الأول والثاني من اتفاقية سنة 1988، لا سيما في الحالات التي تكون فيها المواد الكيميائية غير المجدولة قيد المناقشة جزءا من تطور أكثر تعقيدا. **وتود الهيئة مرة أخرى أن تشكر الحكومات على المعلومات التي تلقتها وأن تذكر الحكومات الأخرى بالتزامها بموجب اتفاقية سنة 1988 بتقديم الاستمارة D**

---

[13] انظر أيضا تقرير الهيئة عن السلائف لعام 2022 (E/INCB/2022/4)، الفصل الرابع.

[14] المرجع نفسه.

سنويا في وقت مناسب. وتشجع الهيئة الحكومات، بالمثل، على تشاطر المعلومات المتعلقة بحوادث السلائف بأفضل السبل الشاملة والعملية المنحى الممكنة عبر نظام "بيكس". فبدون تشاطر هذه المعلومات، لا يمكن الوقوف على الاتجاهات الجديدة في الاتِّجار بالسلائف وصنع المخدِّرات غير المشروع والتصدي لها في مرحلة مبكرة، مما يحد من التعاون العملياتي مع البلدان الأخرى المعنية.

ألف- المواد المستخدمة في الصنع غير المشروع للمنشطات الأمفيتامينية

1- المواد المستخدمة في الصنع غير المشروع للأمفيتامينات

(أ) الإيفيدرين والسودوإيفيدرين

82- لكل من الإيفيدرين والسودوإيفيدرين تطبيقات طبية مشروعة. ويستخدم الإيفيدرين في صنع الموسعات القصبية (أدوية السعال)، بينما يستخدم السودوإيفيدرين في صنع الموسعات القصبية ومزيلات الاحتقان الأنفي. ومن ثم، يجري تداول هاتين المادتين تجاريا على نطاق واسع دوليا. غير أنهما تُستخدمان أيضا في الصنع غير المشروع للميثامفيتامين. والطريقة الأخرى لصنع الميثامفيتامين هي استخدام مادة P-2-P، التي يمكن صنعها هي نفسها من حمض فينيل الخل أو من مجموعة مجدولة حديثا من السلائف المحورة مثل، المواد APAA وAPAAN وMAPA (انظر أيضا المرفق الثامن)، أو مواد كيميائية غير مجدولة بعد.

التجارة المشروعة

83- فيما بين 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2022 و1 تشرين الثاني/نوفمبر 2023، أرسلت البلدان المصدرة 630 5 إشعارا سابقا للتصدير عبر نظام "بن أونلاين" بشأن شحنات معتزمة من الإيفيدرين والسودوإيفيدرين، في شكل سائب وفي شكل مستحضرات صيدلانية. وتعلقت هذه الإشعارات بما مجموعه حوالي 180 1 طنا من السودوإيفيدرين، بما يمثل انخفاضا طفيفا في حجم التداول التجاري لتلك المادة بالمقارنة مع السنة المشمولة بالتقرير السابق، وحوالي 87 طنا من الإيفيدرين. وكان منشأ الشحنات 41 بلدا وإقليما مصدِّرا، وكان مقصدها 179 بلدا وإقليما مستوردا.

84- ويورد الجدول 2 أدناه أكبر 10 بلدان من حيث حجم الواردات المقترحة من الإيفيدرين والسودوإيفيدرين، بجميع الأشكال، مرتبة من حيث حجم الواردات التي جرى الإشعار بها عبر نظام "بن أونلاين" في الفترة المشمولة بالتقرير.

الجدول 2- أكبر 10 بلدان من حيث حجم الواردات المقترحة من الإيفيدرين والسودوإيفيدرين، بجميع الأشكال، مرتبة حسب حجم الواردات، 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2022 - 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2023

الترتيب	الإيفيدرين	السودوإيفيدرين
1	جمهورية كوريا	الولايات المتحدة
2	غانا	تركيا[أ]
3	نيجيريا	سويسرا
4	مصر	مصر
5	الدانمرك	المملكة العربية السعودية
6	أوغندا	جمهورية كوريا
7	فرنسا	إندونيسيا
8	الصين، منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة	فرنسا
9	الولايات المتحدة	شيلي
10	سويسرا	كندا

[أ] اعتبارا من 31 أيار/مايو 2022، استعيض عن اسم "Turkey" في الوثائق الصادرة باللغة الإنكليزية باسم "Türkiye" باعتباره الاسم المختصر المستخدم في الأمم المتحدة.

الاتجار

85- انخفضت المضبوطات العالمية من الإيفيدرينات (أي الإيفيدرين والسودوإيفيدرين) انخفاضا كبيرا على مدار العقد الماضي، من أكثر من 43 طنا في عام 2013 إلى 6,1 أطنان فقط – وهو أدنى مستوى أُبلغ عنه على الإطلاق – في عام 2021. وحدثت زيادة طفيفة في عام 2022، حيث أبلغ 36 بلدا عن مضبوطات تقارب 6,7 أطنان. ويتناقض هذا الانخفاض العام في مضبوطات الإيفيدرينات الذي جرى على مدى العقد الماضي تناقضا صارخا مع الزيادة في المضبوطات العالمية من الميثامفيتامين خلال تلك الفترة (انظر الشكل 6) والزيادة في مضبوطات السلائف المحورة للمادة P-2-P (انظر أيضا الفقرتين 110 و111) لا تفسر هذه الظاهرة إلا جزئيا.

86- وفي المقابل، نمت مضبوطات المستحضرات المحتوية على السودوإيفيدرين بشكل مطرد منذ عام 2018[15]، على العكس من اتجاه التراجع العام في المضبوطات من الإيفيدرينات. ولكن هذا الاتجاه انعكس على نحو طفيف في عام 2022، حيث أبلغ 21 بلدا عن ضبط حوالي 1,1 طن من المستحضرات المحتوية على السودوإيفيدرين، بما يمثل أكبر عدد من البلدان التي تبلغ عن ضبطيات من تلك المستحضرات خلال السنوات العشر الماضية (انظر الشكل 7). فعلى الرغم من أن كمية المستحضرات المحتوية على السودوإيفيدرين التي ضبطت في عام 2021 كانت أقل من

[15] انظر تقرير الهيئة عن السلائف لعام 2022 (E/INCB/2022/4)، الفقرة 64.

الشكل 6- مضبوطات الإيفيدرين والسودوإيفيدرين التي أبلغت عنها الحكومات في الاستمارة D، ومضبوطات الميثامفيتامين حسبما أُبلغ عنها في الاستبيان الخاص بالتقارير السنوية لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، 2013-2022

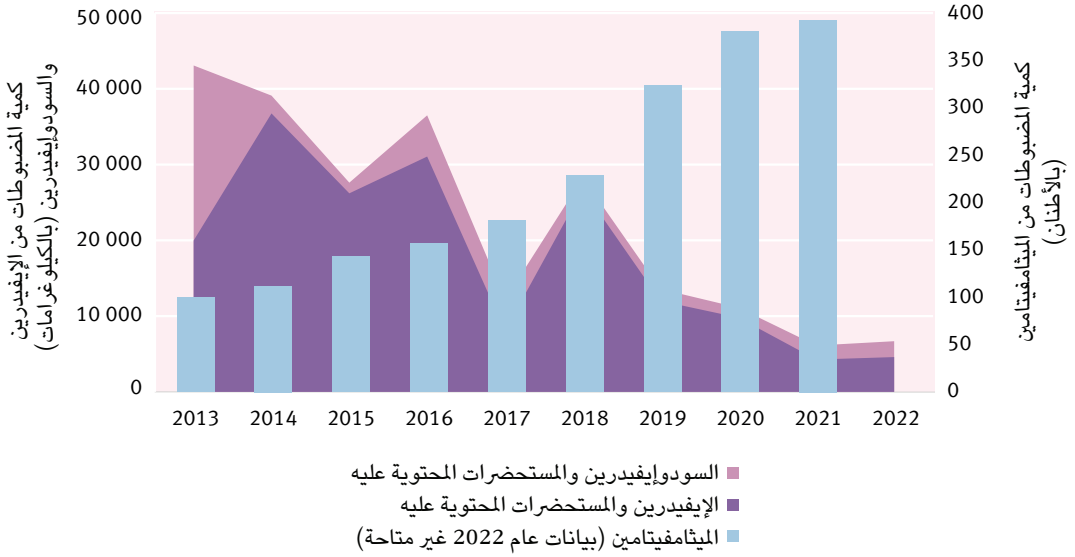

الشكل 7- المضبوطات من مستحضرات السودوإيفيدرين، التي أبلغت عنها الحكومات في الاستمارة D، 2018-2022

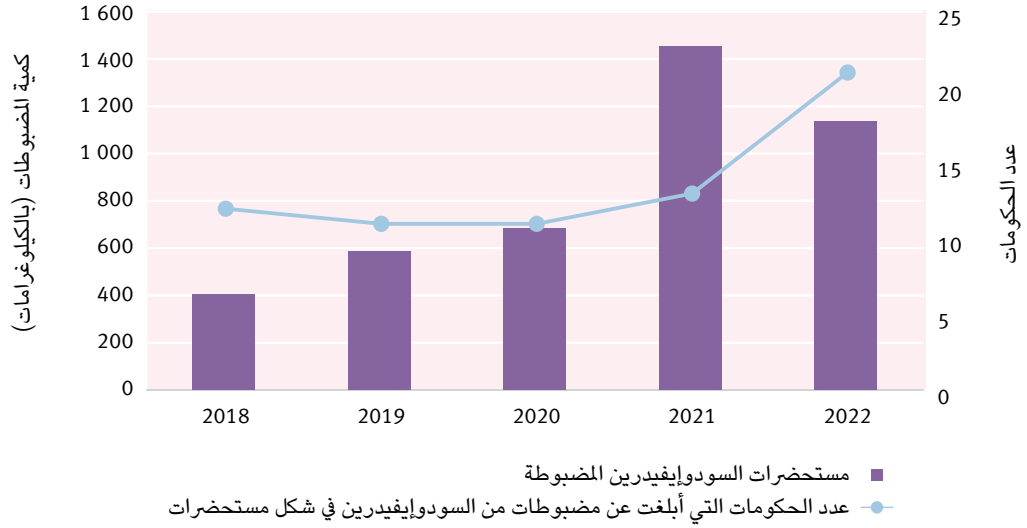

1,4 طن، إلا أن كمية الـ 1,1 طن المضبوطة منها في عام 2022 تبقى تعادل أكثر من ضعف الكمية المضبوطة منها في عام 2018. ويشير بقاء المضبوطات المبلغ عنها من مستحضرات السودوإيفيدرين في مستواها العالي والزيادة في عدد البلدان المبلغة عن تلك المضبوطات[16] واتساع دائرة انتشارها الجغرافي إلى ضرورة أن تتخذ الحكومات خطوات ملموسة للتصدي لإساءة استخدام تلك المستحضرات لأغراض غير مشروعة. **وبناء على ذلك، تؤكد الهيئة من جديد أن على الحكومات أن توفر آليات مناسبة لمنع تسريب المستحضرات المحتوية على مواد كيميائية مدرجة في الجدولين الأول والثاني من اتفاقية سنة 1988، ولا سيما المستحضرات التي تحتوي على الإيفيدرين والسودوإيفيدرين، وأن تراقبها بنفس الطريقة التي تراقب بها هاتين المادتين نفسيهما.**

87- وعلى الصعيد العالمي، أبلغت الصين عن أكبر قدر من مضبوطات الإيفيدرين، حيث بلغ مجموعها أكثر من 2,1 طن في شكل مواد خام وطنا واحدا في شكل مستحضرات. ويمثل مجموع هذه المضبوطات، الذي يزيد على 3,1 أطنان، قرابة 70 في المائة من حجم المضبوطات العالمية من الإيفيدرين. وقد انخفضت مضبوطات البلد من الإيفيدرينات، التي يمثل الإيفيدرين أغلبها، انخفاضا حادا

[16] في عام 2022، أبلغت أربعة بلدان (الأرجنتين والإمارات العربية المتحدة وجمهورية تنزانيا المتحدة ولاتفيا) عن مضبوطات من المستحضرات الصيدلانية المحتوية على السودوإيفيدرين لأول مرة. وكانت الكميات التي ضبطت في الإمارات العربية المتحدة والكميات التي سبق أن ضبطتها النمسا في عام 2021 متجهة إلى مقدونيا الشمالية، وهي بلد لم يبلغ أبدا عن مثل هذه المضبوطات.

منذ عام 2018، عندما أُبلغ عن ضبط ما يقرب من 26 طنا. ويفسر هذا الانخفاض التراجع العالمي في حجم المضبوطات الذي شوهد منذ ذلك الوقت. وعلاوة على ذلك، يبدو أن الإيفيدرين المضبوط في البلد يصنع عادة بصورة غير مشروعة من البروبيوفينون، وليس ناتجا عن التسريب من القنوات المشروعة، استنادا إلى مضبوطات البروبيوفينون التي أبلغت عنها الصين في السنوات الأخيرة (انظر أيضا الفقرة 141).

88- وأبلغت الهند عن ثاني أكبر مقدار من مضبوطات الإيفيدرينات على الصعيد العالمي في عام 2022، وكان حجم هذه المضبوطات يزيد على الطن، ضبط منها 676 كيلوغراما من الإيفيدرين في 6 حالات و325 كيلوغراما من السودوإيفيدرين في 25 حالة. وكان منشأ هذه الكميات المضبوطة برمتها، التي كانت في شكل مواد خام في جميع الحالات، داخل البلد. وشملت أكبر ضبطية 662 كيلوغراما من الإيفيدرين المصنوع بصورة غير مشروعة في مصنع سري في شمال الهند باستخدام مادتي البروبيوفينون وحمض الطرطريك اللتين جلبتا من مصادر داخلية[17]. وتشير هذه الحالة إلى ضرورة تعاون حكومة الهند مع المصانع التي تصنع مواد كيميائية غير مجدولة يمكن استخدامها لصنع المخدرات أو السلائف بصورة غير مشروعة. **وعلاوة على ذلك، تشجع الهيئة الحكومات، في ضوء تزايد الإبلاغ عن صنع الإيفيدرين بصورة غير مشروعة، على إخضاع الإيفيدرين المضبوط لتحليل التصنيف الجنائي لتحديد ما إذا كان قد صنع بصورة غير مشروعة أو سُرب من مصادر مشروعة. ومن شأن التوسع في إخضاع منتجات الميثامفيتامين النهائية لتحليل التصنيف الجنائي أن يخدم نفس الغرض أيضا.**

89- وضبطت 23 شحنة، شملت ما مجموعه 152 كيلوغراما من الإيفيدرينات، في مرافق البريد وخدمات نقل الطرود والمطارات (بما في ذلك الشحن الجوي)، وقد اعترضت هذه الشحنات أثناء نقلها إلى بلدان أخرى. وعلى غرار الماضي، كان مقصد غالبية الشحنات (14) أستراليا (45 كيلوغراما من الإيفيدرين و15 كيلوغراما من السودوإيفيدرين)، تليها نيوزيلندا (ست حالات شملت ما مجموعه 41 كيلوغراما من السودوإيفيدرين)، والفلبين (حالة واحدة شملت 49 كيلوغراما من السودوإيفيدرين). وفي حين أن الهند لم تبلغ عن أي مضبوطات من المستحضرات الصيدلانية لأي من المادتين في عام 2022، فقد أبلغت، حتى 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2023، عن 16 حادثة تتعلق 13 منها بالسودوإيفيدرين و3 منها بالإيفيدرين. ومن خلال نظام "بيكس" ضبط في حادثتين ما يقرب من 7,9 ملايين قرص سودوإيفيدرين. وكان من المعتزم تهريب تلك الأقراص في كلتا الحالتين إلى بلدان أخرى؛ حيث ضبطت شحنة من 3,9 ملايين قرص في الجزء الشمالي الشرقي من البلد كان مقصدها ميانمار وشحنة أخرى من 3,9 ملايين قرص كانت مهربة إلى جنوب السودان في حاوية شحن.

90- وفي حين أن المعلومات عن منشأ الإيفيدرينات المضبوطة في الهند (أي التسريب أو الصنع غير المشروع) غير متاحة في الغالب، فإن اتجاه المضبوطات يشير، فيما يبدو، إلى أن الإيفيدرين، عندما يضبط في شكل مواد خام، يكون مصنوعا بصورة غير مشروعة، وأن المستحضرات الصيدلانية، عندما تضبط، سواء كانت من الإيفيدرين أو السودوإيفيدرين، يكون مصدرها التسريب من قنوات التجارة المشروعة. وعلاوة على ذلك، فإن الدرب المستخدم لتهريب الإيفيدرين والسودوإيفيدرين في شكل مواد خام من الهند إلى أستراليا، وبدرجة أقل إلى نيوزيلندا، هو درب وطيد وقد أُبلغ عنه بانتظام في الماضي[18]. وقد سبق أن لوحظ أيضا تهريب مستحضرات السودوإيفيدرين إلى ميانمار لاستخدامها في صنع الميثامفيتامين بصورة غير مشروعة في ذلك البلد[19]. وقد ناقشت الهيئة هذه المسائل مع حكومة الهند من أجل فهم منشأ هذه المنتجات ونقاط تسريبها فهما أفضل، وهي تنتظر رد الحكومة. **وتشجع الهيئة جميع الحكومات على تحديد ومعالجة مواطن الضعف في نظمها الرقابية التي تتيح التسريب من قنوات التجارة المشروعة، وبالأخص تسريب المستحضرات الصيدلانية المحتوية على السودوإيفيدرين.**

91- وأبلغت نيوزيلندا عن ثالث أكبر مقدار من مضبوطات الإيفيدرينات على الصعيد العالمي، حيث ضبط أكثر من 800 كيلوغرام منها في 86 حالة. وكانت غالبية المضبوطات من السودوإيفيدرين في شكل مواد خام (27 حالة ضبط فيها ما مجموعه 482 كيلوغراما، منها كمية تبلغ 452 كيلوغراما كان منشؤها الهند). وبعد فترة طويلة من انقطاع المضبوطات في بداية عام 2022، عاد حجم المضبوطات من الإيفيدرين والسودوإيفيدرين الخام إلى مستوياته السابقة في وقت لاحق من ذلك العام. وحُددت الهند بوصفها بلد المَصدَر في غالبية الحالات. والهيئة على علم بإدانة رجل أعمال من فيجي في نيوزيلندا والحكم عليه في آب/أغسطس 2023 بسبب استيراده المزعوم، منذ 2017، لكميات كبيرة من السودوإيفيدرين. والتحقيقات بشأنه لا تزال جارية في فيجي.

92- وبرزت أستراليا بصفتها البلد الذي أبلغ عن ضبط ثاني أكبر كمية من الإيفيدرين بلغت 443 كيلوغراماً، معظمها، 384 كيلوغراماً، في شكل مستحضرات سودوإيفيدرين وارتبط 300 كيلوغراماً منها بـ 72 حالة كان منشأ المستحضرات فيها في الهند. وفيما يتعلق بالحالات الأخرى التي كان فيها منشأ المستحضرات معروفاً، فقد كانت بروني دار السلام (17 كيلوغراماً في حالتين) ونيبال (11 كيلوغراماً في حالة واحدة) هما مصدري أكبر الكميات المضبوطة التالية. وحتى 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2023، أبلغت أستراليا عن 8 حوادث عبر نظام "بيكس" تعلقت 5 منها بالسودوإيفيدرين و3 منها بالإيفيدرين ووصل حجم المضبوطات فيها إلى 332 كيلوغراما. وكان منشأ السودوإيفيدرين مرة أخرى الهند في حادثتين منهما، غير أن أكبر ضبطية حدثت في ميناء بحري وبلغ حجم المضبوطات فيها 240 كيلوغراما من السودوإيفيدرين وكان منشؤها ماليزيا. ولذلك لا تزال الهند مصدرا رئيسيا للإيفيدرينات بالنسبة لأستراليا، وإن لوحظت أيضا نقاط منشأ جديدة مثل بروني دار السلام ونيبال. **وتشجع الهيئة حكومات أستراليا وماليزيا ونيوزيلندا والهند على إجراء تحقيقات مشتركة بشأن الدروب الوطيدة والمستجدة المستخدمة في تهريب الإيفيدرينات إلى أوقيانوسيا وتفكيك الشبكات الإجرامية الضالعة في استخدامها.**

[17] تقرير الهيئة عن السلائف لعام 2022 (E/INCB/2022/4)، الفقرة 75.

[18] المرجع نفسه، الفقرة 104.

[19] المرجع نفسه، الفقرة 72.

استخدام المستحضرات الصيدلانية المحتوية على الإيفيدرين في صنع الميثامفيتامين بصورة غير مشروعة في أوروبا

طلبت سلطات الجمارك في تشيكيا، في عام 2022، المساعدة من الهيئة في تيسير إجراء تحقيق في ضبطيات تمت في بلدها لمستحضر صيدلاني يحتوي على الإيفيدرين ويزعم أن منشأة رومانيا. وقد تمت ثلاث ضبطيات عند معابر حدودية برية وعلى طرق داخلية، وضبط 50 000 قرص في اثنتين منها وكيلوغرامان من الإيفيدرين في الثالثة. وضبط في حادثة رابعة المستحضر في مختبر غير مشروع لصنع الميثامفيتامين في تشيكيا. وهذا المستحضر غير مسجل للاستخدام الطبي في البلد، وبالتالي لا توجد أي شركة تشيكية مسجلة لمزاولة التجارة فيه وتوزيعه. وقد اتصلت الهيئة بالسلطات في رومانيا للحصول على تأكيد بأن الشركات التشيكية التي حُددت أثناء التحقيقات قد اشترت هذا المستحضر.

وفي وقت لاحق، تولت السلطات في بولندا وتشيكيا ورومانيا وسلوفاكيا، بدعم من وكالة الاتحاد الأوروبي للتعاون في مجال العدالة الجنائية ووكالة الاتحاد الأوروبي للتعاون في مجال إنفاذ القانون (اليوروبول)[أ]، تفكيك جماعة إجرامية منظمة في عام 2023، وهذه الجماعة كانت مسؤولة عن صنع وتوزيع ما لا يقل عن 4,7 أطنان من الميثامفيتامين في أوروبا. وألقي القبض على ستة عشر شخصا مشتبها فيه وضبطت كمية من الأقراص المحتوية على الإيفيدرين تتألف من أكثر من 3,3 ملايين قرص وكان من المعتزم استخدامها في صنع الميثامفيتامين.

ويُعتقد أن الميثامفيتامين صنع بصورة غير مشروعة في بولندا وتشيكيا من منتجات صيدلانية تصنعها شركة أدوية رومانية. وشحنت الأقراص المنتجة في رومانيا إلى شركات دون تراخيص تسويق في عدة بلدان في الاتحاد الأوروبي وأعيد توجيهها إلى مختبرات غير مشروعة.

الإطار القانوني

لا تخضع المستحضرات الصيدلانية المحتوية على الإيفيدرين أو السودوإيفيدرين للمراقبة الدولية. غير أن الهيئة شجعت الأطراف في الاتفاقية على مراقبة الإيفيدرين والسودوإيفيدرين الموجودين في شكل مستحضرات صيدلانية بنفس الطريقة التي تراقب بها نفس هاتين المادتين[ب]. وبموجب لوائح الاتحاد الأوروبي، يتطلب تصدير المستحضرات الصيدلانية المحتوية على الإيفيدرين أو السودوإيفيدرين إلى البلدان غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي تقديم إشعار سابق للتصدير، غير أن هذا الإجراء غير ضروري للتجارة داخل الاتحاد الأوروبي.

وفي الحالة المذكورة أعلاه، لم يرسل أي إشعار مسبق لرومانيا بأي شحنات من هاتين المادتين عبر نظام "بن أونلاين" بعد حزيران/يونيه 2020. ويوحي هذا بأن كميات الإيفيدرين والسودوإيفيدرين اللازمة لصنع تلك المستحضرات الصيدلانية، التي سربت إلى قنوات غير مشروعة، كان مصدرها، فيما يرجح، من داخل الاتحاد الأوروبي.

وفي غياب أي إشعارات مسبقة بعمليات التجارة في السلائف داخل الاتحاد الأوروبي، يظل فهم التغيرات في أنماط التجارة المشروعة المتعلقة برومانيا وغيرها من البلدان في الاتحاد الأوروبي محدودا. وهذا يحد أيضا من قدرة السلطات الوطنية المختصة في البلدان المصدرة للسلائف إلى بلدان في أوروبا على التحقق الفعال من مشروعية الشحنات.

[أ] www.eurojust.europa.eu/news/crackdown-criminal-network-produced-and-distributed-methamphetamine-europe.

[ب] www.incb.org/incb/en/precursors/precursors/recommendations/introduction.html.

93- وفي عام 2022، أبلغت الإمارات العربية المتحدة، لأول مرة على الإطلاق، عن ضبط كمية من الإيفيدرينات بلغت في حالة واحدة 310 كيلوغرامات (2,58 مليون قرص) من المستحضرات الصيدلانية من السودوإيفيدرين. وتشير المعلومات التي أفادت بها الإمارات عبر نظام "بيكس" إلى أن المضبوطات كانت أقراصا من نوع Decancit SR وأن تلك الأقراص ضبطت في دبي. وكان منشأ الشحنة مصر ويعتقد أنها كانت متجهة إلى مقدونيا الشمالية عبر الأردن والإمارات العربية المتحدة (منطقة التجارة الحرة في ميناء جبل علي). وقد وصفت الشحنة خطأ في الإقرار الجمركي بعبارة عامة على أنها "منتجات صيدلانية بشرية" ولم يكن رمز النظام المنسق الذي استخدم هو الرمز المتعلق بالمستحضرات الصيدلانية للسودوإيفيدرين. واكتشفت هذه الحالة أثناء تحقيقات أجريت على سبيل المتابعة بعد ضبط 2,16 مليون قرص (259 كيلوغراما) من عقار Decancit SR مصنوع في النمسا في كانون الأول/ديسمبر 2021، وكان منشأ هذه الشحنة أيضا مصر وكانت متجهة إلى مقدونيا الشمالية عبر الإمارات العربية المتحدة[20]. ونظمت الهيئة بناء على ذلك اجتماعا مغلقا لتشاطر المعلومات (انظر الفقرة 66 من أجل مناقشة هذه الحالة وحالات أخرى تتعلق بمستحضرات السودوإيفيدرين. وتقدم هذه الحالة أيضا أدلة على احتمال استغلال مناطق التجارة الحرة في الاتجار بالسلائف، وهو سبب القيام بعملية "إنسايت" (انظر أيضا الفقرات 61-63)، مما يشير إلى حاجة الحكومات إلى مراجعة تدابير المراقبة المعمول بها في تلك المناطق، وتعزيزها إذا لزم الأمر.

94- وأبلغت ميانمار عن ضبط 305 كيلوغرامات من السودوإيفيدرين في شكل مستحضرات صيدلانية، ولكنها لم تقدم تفاصيل أخرى. والهيئة على علم بحالة واحدة ضبط فيها 1,3 مليون قرص سودوإيفيدرين وكانت الهند بلد المنشأ. غير أن مضبوطات السلائف المبلغ عنها لا تتناسب مع الكمية القياسية البالغة 23 طنا

[20] تقرير الهيئة عن السلائف لعام 2022 (E/INCB/2022/4)، الفقرتان 81 و115.

من الميثامفيتامين البلوري التي ضبطت في ميانمار في عام 2022[21]. وقد يشير ذلك إلى تحول محتمل نحو استخدام مواد كيميائية غير مجدولة في عمليات الصنع غير المشروع للميثامفيتامين، غير أن المعلومات المتعلقة بالاتجار بالمواد الكيميائية البديلة واستخدامها في المنطقة لا تزال شحيحة (انظر أيضا الفقرة 119).

95- وأبلغ 17 بلدا في أوروبا عن مضبوطات من الإيفيدرين والسودوإيفيدرين في الاستمارة D، بما يمثل انخفاضا عن عام 2021 الذي أبلغ فيه 20 بلدا عن مضبوطات من هذا القبيل. وبلغ مجموع المضبوطات المبلغ عنها 357 كيلوغراما، أي أقل بكثير من حجم المضبوطات المبلغ عنها في السنتين السابقتين الذي بلغ نحو الطن في كل منهما. وكانت غالبية المضبوطات (295 كيلوغراما) مستحضرات صيدلانية تحتوي على الإيفيدرين، وأبلغت عن أكبر كميات منها تشيكيا (179 كيلوغراما) وسلوفاكيا (51 كيلوغراما) وأيرلندا (50 كيلوغراما). وكان الاتجاه السائد في أوروبا في عام 2022 متعلقا بمستحضرات الإيفيدرين لا السودوإيفيدرين (انظر أيضا الإطار). والهيئة على علم، من خلال نظام "بيكس"، بحالة ضبط لطنين من الإيفيدرين في ميناء روتردام في شهر كانون الثاني/يناير 2023. وقد قدمت بيانات غير صحيحة بشأن تلك الشحنة، التي كان منشؤها في أفغانستان وعبرت عن طريق باكستان، تفيد بأنها شحنة من مسحوق التالكوم. وأكدت التحاليل الجنائية اللاحقة أن مصدر الإيفيدرين المضبوط طبيعي وهو نبتة الإيفيدرا، التي تنمو برياً في أفغانستان (انظر أيضاً الفقرة 99).

96- وأبلغت السلطات في تشيكيا عن تفكيك 250 مختبرا للميثامفيتامين في عام 2022، وكانت تلك المختبرات تستخدم مستحضرات صيدلانية تحتوي على 50 مليغراما من الإيفيدرين. وقرابة نهاية عام 2022، ضبط مستحضر صيدلاني آخر غير مجاز قانونيا كان يحتوي على نسبة أعلى من السودوإيفيدرين (120 مليغراما). وبالإضافة إلى ضبط 179 كيلوغراما من مستحضرات الإيفيدرين الصيدلانية في 20 حالة، ضبطت تشيكيا أيضا 15 كيلوغراما من الإيفيدرين في شكل مواد خام (16 حالة)، و12 كيلوغراما من مستحضرات السودوإيفيدرين (54 حالة)، و19 كيلوغراما من السودوإيفيدرين كمادة خام (14 حالة). وأفادت سلوفاكيا بضبط 51 كيلوغراما من مستحضرات الإيفيدرين في مختبر للميثامفيتامين، وكذلك ضبط نحو 6 كيلوغرامات من مستحضرات السودوإيفيدرين في أكثر من 100 حالة شملت مختبرات للميثامفيتامين.

97- ومن بين البلدان الأخرى، التي أبلغت عن مضبوطات من الإيفيدرينات، نيجيريا التي أفادت بضبط 131 كيلوغراما من الإيفيدرين في شكل مواد خام في ضبطية واحدة لشحنة كانت مخبأة داخل أجهزة كهربائية مرسلة إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية، وقد اعترضت هذه الشحنة في مطار لاغوس. وحتى 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2023، أبلغت نيجيريا عن خمس حوادث تتعلق بما مجموعه 127 كيلوغراما من الإيفيدرين عبر نظام "بيكس". ووقعت ثلاث من هذه الحوادث في مطارات حيث ضبطت شحنات كانت متجهة إلى جنوب أفريقيا وزامبيا والكونغو.

98- وأبلغت تركيا عن ضبط ما مجموعه 41 كيلوغراما من الإيفيدرين في شكل مواد خام في ضبطيتين، وهي أكبر كمية أبلغت عنها في السنوات العشر الماضية. غير أنها لم تقدم تفاصيل أخرى.

99- ولم تقدم أفغانستان، التي يعتقد حاليا أنها أحد بلدان المصدر الرئيسية للميثامفيتامين، الاستمارة D خلال السنتين الماضيتين، أي عن عامي 2021 و2022. وكانت آخر مضبوطات أبلغت عنها 440 كيلوغراما من مستحضرات السودوإيفيدرين في عام 2019. ويعود تاريخ آخر مضبوطات من الإيفيدرينات أبلغت عنها عبر نظام "بيكس" إلى عام 2018. وفي غياب البيانات والتقارير الرسمية من البلد، يتعذر تقديم تحليل قاطع بشأن نقاط انطلاق أنشطة صنع الميثامفيتامين فيه. **وتحث الهيئة الحكومات التي تضبط ميثامفيتامين أفغاني المصدر على إخضاع عينات من المخدرات المضبوطة لتحليل التصنيف الجنائي لبيان ما إذا كانت قد صنعت باستخدام مصادر طبيعية، أي نبات الإيفيدرا، أو باستخدام المستحضرات الكيميائية المحتوية على إيفيدرينات. وسوف يوفر هذا المزيد من المعلومات للاسترشاد بها في إجراءات التنظيم والإنفاذ التي قد يتخذها المجتمع الدولي في هذا الشأن.**

100- وأورد تقرير الهيئة عن السلائف لعام 2022 عدة حالات تتعلق بمضبوطات أو شحنات اعترض عليها وشحنات مشبوهة من مستحضرات صيدلانية تحتوي على السودوإيفيدرين كان منشؤها مصر ومقصدها بلدان في أفريقيا وأوروبا وغرب آسيا[22]. وإزاء ذلك، نظمت الهيئة اجتماعا لتشاطر المعلومات مع البلدان المعنية في حزيران/يونيه 2023 (انظر أيضا الفقرة 66). وتلاحظ الهيئة بعين الرضا أن السلطات المصرية قد اتخذت سلسلة من التدابير، من بينها تغييرات تنظيمية، لتأمين التجارة الدولية ومنع تسريب السلائف.

(ب) النورإيفيدرين والإيفيدرا

التجارة المشروعة

101- فيما بين 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2022 و1 تشرين الثاني/نوفمبر 2023، أُرسلت عبر نظام "بن أونلاين" إشعارات سابقة للتصدير من 13 بلدا مصدِّرا بشأن 166 شحنة من النورإيفيدرين إلى 32 بلدا مستورِدا تنطوي على أكثر من 27 طنا في شكل مواد خام وحوالي 760 كيلوغراماً في شكل مستحضرات صيدلانية، بما يمثل حوالي ضعف كمية المستحضرات التي أرسلت بشأنها إشعارات مسبقة في العام السابق. وقد أُرسلت إشعارات مسبقة بشأن شحنات تبلغ طنا واحدا أو أكثر إلى البلدان المستوردة التالية، بالترتيب التنازلي حسب الكميات المشحونة: الولايات المتحدة والدانمرك وميانمار والفلبين والمكسيك. ولا يزال حجم التجارة الدولية في مادة النورإيفيدرين، التي يمكن استخدامها في الصنع غير المشروع للأمفيتامين، منخفضا بوجه عام مقارنة بالتجارة في السلائف الأخرى للمنشطات الأمفيتامينية. ولم تُرسل إشعارات مسبقة بشأن أي شحنات من الإيفيدرا.

[21] UNODC, Regional Office for Southeast Asia and the Pacific, *Synthetic Drugs in East and South-East Asia: Latest Developments and Challenges* (Bangkok, 2023).

[22] تقرير الهيئة عن السلائف لعام 2022 (E/INCB/2022/4)، الفقرات 77 و78 و88.

الاتجار

102- أبلغت الولايات المتحدة عن مضبوطات من النورإيفيدرين في الاستمارة D عن عام 2022 تتمثل في كمية صغيرة تبلغ 1,1 كيلوغرام. وكانت أستراليا البلد الوحيد في العالم الذي أبلغ عن مضبوطات من هذه المادة إذ ضبط 80 غراماً منها في 15 حالة. وفي السنوات الخمس الماضية، بلغ حجم المضبوطات العالمية من النورإيفيدرين 13 كيلوغراما فقط، استأثرت منها الولايات المتحدة بـ12 كيلوغراما. ولم تبلغ سوى ستة بلدان أخرى عن مضبوطات من هذه المادة في السنوات الخمس الأخيرة، وقد انطوت هذه المضبوطات على كميات ضئيلة منها، الأمر الذي يشير إلى تناقص استخدام هذه المادة في صنع الأمفيتامين بصورة غير مشروعة.

103- وكانت الصين هي البلد الوحيد الذي أبلغ عن مضبوطات من نبات الإيفيدرا في الاستمارة D عن عام 2022، بإجمالي 28 طنا. ويأتي ذلك في أعقاب ضبط أكثر من 100 طن في عامي 2019 و2020 وقرابة 30 طنا في عام 2021. ولم ترد أي تفاصيل أخرى عن المضبوطات.

(ج) المواد P-2-P وحمض فينيل الخل وAPAAN وAPAA وMAPA

104- التجارة الدولية المشروعة في مادة P-2-P صغيرة نسبيا من حيث الحجم وتقتصر على عدد قليل من البلدان فحسب، في حين أن نطاق التداول التجاري لحمض فينيل الخل أوسع بكثير. وكانت حالات تسريب مادة P-2-P من قنوات التجارة المشروعة نادرة في السنوات الأخيرة، وكثيرا ما تنطوي المضبوطات على كميات من هذه المادة صنعت بصورة غير مشروعة من إحدى سلائفها. أما مواد APAAN وAPAA وMAPA، فيجري تداولها تجاريا بكميات محدودة للغاية أو لا توجد معاملات تجارية بشأنها على الإطلاق. وتظهر البيانات المتاحة عن المضبوطات أن هذه المواد الثلاث الأخيرة قد استعيض عنها إلى حد كبير ببدائل غير مجدولة بعد لمادة P-2-P، أي مشتقات حمض ميثيل غليسيديك المادة P-2-P (انظر الشكل 9 والقسم الفرعي (د) أدناه).

التجارة المشروعة

105- فيما بين 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2022 و1 تشرين الثاني/نوفمبر 2023، ظل حجم المعاملات التجارية الدولية المقترحة المتعلقة بمادة P-2-P وحمض فينيل الخل عند مستوى مماثل للسنوات السابقة. وقد أُرسلت إشعارات سابقة للتصدير عبر نظام "بن أونلاين" بشأن 35 شحنة مقترحة من مادة P-2-P من خمسة بلدان مصدِّرة إلى ثمانية بلدان مستوردة، و731 شحنة مقترحة من حمض فينيل الخل من 17 بلدا مصدِّرا إلى 51 بلدا وإقليما مستورِدا. ومنذ تشرين الثاني/نوفمبر 2022، أُرسل إشعار واحد سابق للتصدير بشأن مادة APAAN وإشعاران سابقان للتصدير بشأن مادة MAPA وكانا يتعلقان بكميات صغيرة فقط من هاتين المادتين.

106- وأفادت الصين في الاستمارة D بأنها أوقفت شحنتين من حمض فينيل الخل بلغ مجموعهما أكثر من 36 طنا. ولم تقدم تفاصيل أخرى للأسف.

الاتجار

107- لوحظ لسنوات طويلة، منذ ظهور السلائف المحورة، أن الكميات المضبوطة من مادة **P-2-P** ليست ناتجة عن عمليات تسريب من قنوات التجارة المشروعة بل تشير إلى استخدام مواد كيميائية غير مجدولة، منها سلائف محورة، في الصنع غير المشروع للأمفيتامين والميثامفيتامين، مع تحول مادة P-2-P إلى مادة وسيطة في الصنع بدلا من أن تكون المادة الأولية. وفي حين أن معظم البلدان لا تقدم صراحة معلومات عن منشأ مادة P-2-P في الاستمارة D، أي ما إذا

الشكل 8- مضبوطات حمض فينيل الخل، التي أبلغت عنها الحكومات في الاستمارة D، وعدد البلدان المبلغة عن مضبوطات، 2012-2022

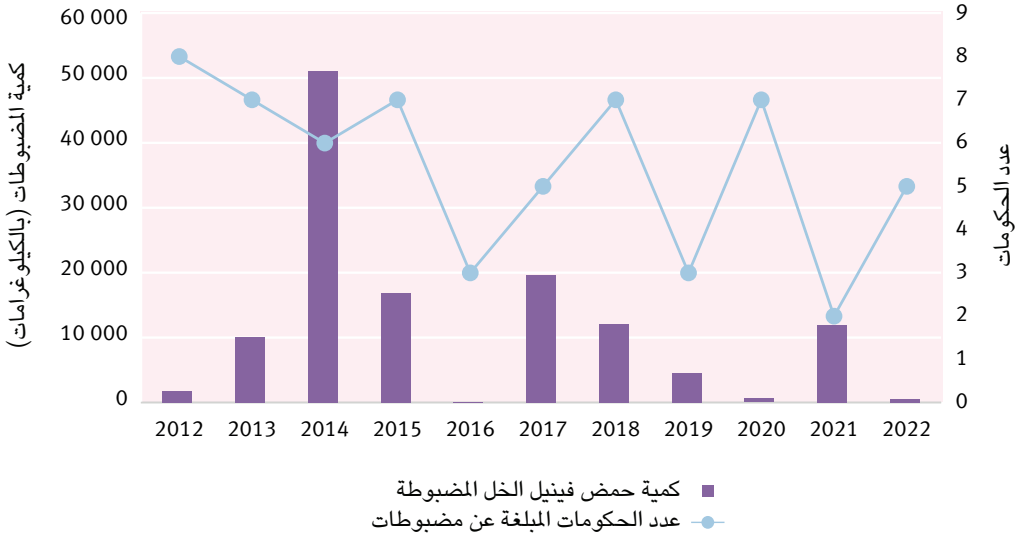

كانت قد صنعت بصورة غير مشروعة أو سُربت من قنوات مشروعة، فقد أفيد بأن قسما كبيرا من مضبوطات مادة P-2-P قد ضبط في مختبرات سرية، وقد عثر عليها فيها مستخدمة كمادة كيميائية وسيطة. وفي عام 2022، أبلغ 14 بلدا عن مضبوطات من مادة P-2-P بلغ مجموعها حوالي 600 1 لتر. وقد ضُبطت أكبر كمية منها في مملكة هولندا (حوالي 850 لترا)، تليها بلجيكا (345 لترا)، ثم المكسيك (240 لتراً)، ثم بولندا (نحو 140 لترا).

108- وفيما يتعلق **بحمض فينيل الخل**، فإن حجم مضبوطاته وعدد البلدان المبلغة عن مضبوطات منه يتذبذبان تذبذبا كبيرا على مر السنين، ولم تضبط كميات كبيرة منه إلا في عدد قليل من البلدان (انظر الشكل 8). وبلغت المضبوطات في عام 2022 حوالي 600 كيلوغراماً، ضبط الجزء الأكبر منها في المكسيك. وعلى غرار مادة P-2-P، كثيرا ما يصنع حمض فينيل الخل المضبوط في الوقت الحاضر بصورة غير مشروعة بدلا من تسريبه من مصادر مشروعة. وهذا هو الحال بصفة خاصة في أمريكا الشمالية.

109- وتؤكد بيانات مضبوطات مادة P-2-P وحمض فينيل الخل لعام 2022، عند مقارنتها بالبيانات المتعلقة بسلائف الأمفيتامين والميثامفيتامين الأخرى، استمرار تراجع اهتمام المتجرين بالسلائف التقليدية الخاضعة للمراقبة. كما أن البيانات المتاحة عن مادة MAPA، وهي سليفة للمنشطات الأمفيتامينية تمت جدولتها مؤخرا بموجب اتفاقية سنة 1988، تؤكد أيضا اتجاه المضبوطات من المواد إلى الانخفاض بعد إخضاعها للمراقبة الدولية (انظر الشكل 9).

الشكل 9- الحوادث المبلغ عنها عبر نظام "بيكس" بشأن المواد APAAN وAPAA وMAPA ومشتقات حمض ميثيل غليسيديك المادة P-2-P، 2012-2023[1]

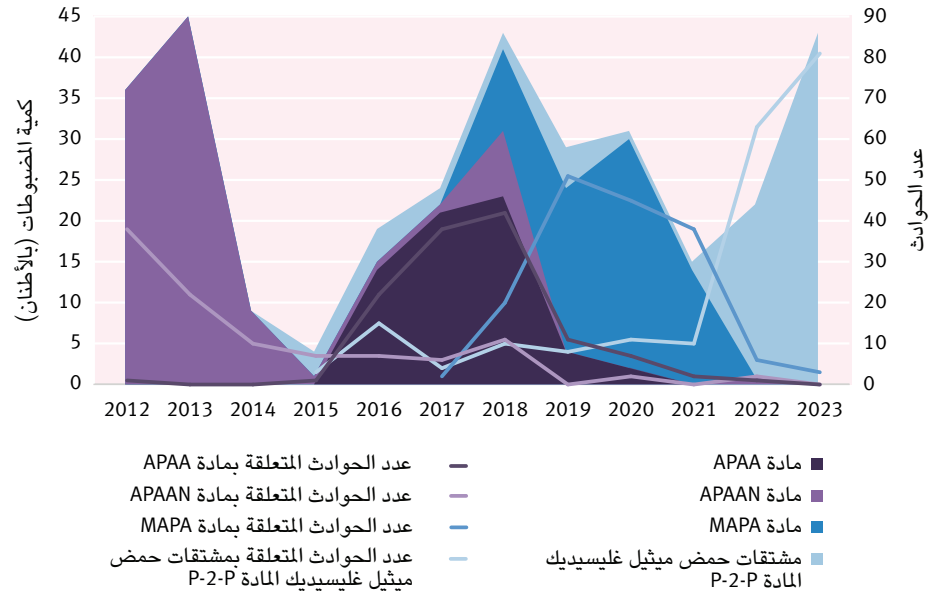

[1] لا تغطي بيانات عام 2023 إلا الأشهر العشرة الأولى منه.

الشكل 10- المضبوطات من مشتقات حمض ميثيل غليسيديك المادة P-2-P، التي أبلغت عنها الحكومات في الاستمارة D، 2012-2022

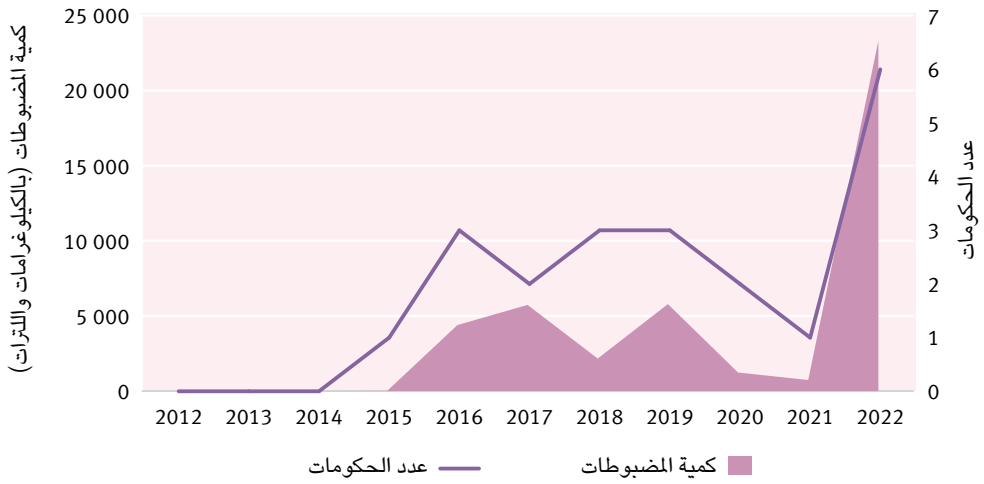

الشكل 11- الحوادث المتعلقة بمشتقات حمض ميثيل غليسيديك المادة P-2-P المبلغ عنها عبر نظام "بيكس"، 2012-2023[أ]

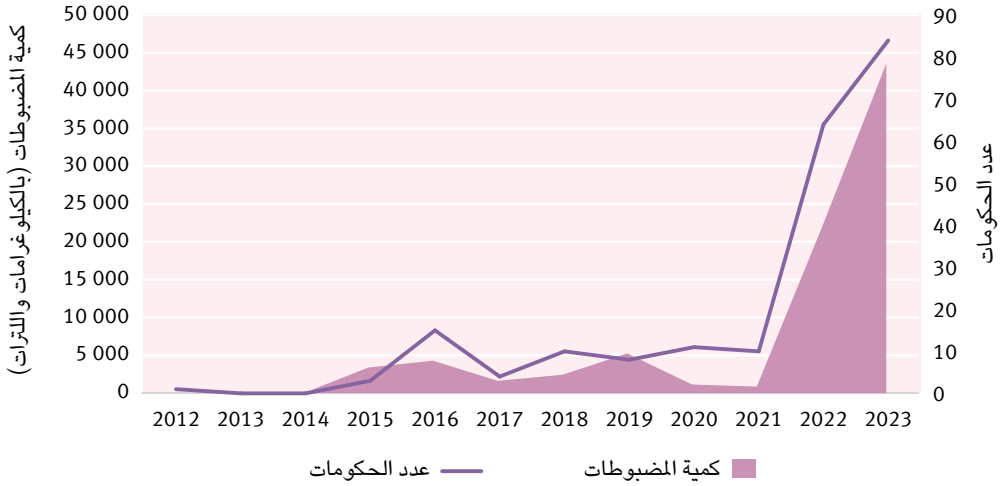

[أ] لا تغطي بيانات عام 2023 إلا الأشهر العشرة الأولى منه.

وفي عام 2022، كانت مملكة هولندا هي البلد الوحيد الذي أبلغ عن مضبوطات ملحوظة من مادة **APAAN** (500 كيلوغرام) ومادة **MAPA** (ما يقرب من 350 كيلوغراما). وبلغ مجموع مضبوطات مادة **APAA** أقل من 15 كيلوغراما، وقد أبلغت عنها أربعة بلدان أوروبية. ولم يُبلغ عبر نظام "بيكس"، في الأشهر العشرة الأولى من عام 2023 عن مضبوطات إضافية من مادتي APAA وAPAAN، بينما أبلغ خلال نفس الفترة عن ثلاث مضبوطات من مادة MAPA لا تتجاوز 30 كيلوغراماً. وفي الوقت نفسه، حدثت زيادة غير مسبوقة في مضبوطات سلسلة معينة من السلائف البديلة، وهي مشتقات حمض ميثيل غليسيديك المادة P-2-P، من حيث عدد الضبطيات وكم المضبوطات (انظر الشكل 11 والفقرتين 110 و111 أدناه).

(د) استخدام المواد الكيميائية غير المجدولة والاتجاهات الأخرى في صنع الأمفيتامين والميثامفيتامين على نحو غير مشروع

110- كان أبرز تطور في الفترة المشمولة بالتقرير هو الزيادة في عدد ضبطيات **مشتقات حمض ميثيل غليسيديك المادة P-2-P** وحجم مضبوطاتها، ولا سيما في أوروبا. وشوهد تطور مماثل، وإن كان على نطاق جغرافي أوسع، فيما يتعلق بمضبوطات مشتقات حمض ميثيل غليسيديك المادة 3,4-MDP-2-P المستخدمة في الصنع غير المشروع للعقار MDMA وما يتصل به من مواد من نوع "إكستاسي" (انظر الفقرتين 127 و128 أدناه).

111- وتظهر الزيادة الكبيرة في ضبطيات مشتقات حمض ميثيل غليسيديك المادة P-2-P في البيانات المبلغة عنها في الاستمارة D عن عام 2022 (انظر الشكل 10)، ولكنها أكثر بروزا في البلاغات التي تقدم في توقيتات أنسب عبر نظام "بيكس" والتي ترسم أيضا صورة عنها خلال الأشهر العشرة الأولى من عام 2023 (انظر الشكل 11). وقد أبلغت بلدان في أوروبا عن الغالبية العظمى من الحوادث المعروفة بشأن مشتقات حمض ميثيل غليسيديك المادة P-2-P في عامي 2022 و2023، حيث تخضع هذه المواد للمراقبة فيها منذ كانون الأول/ديسمبر 2020. وأبلغت عن معظم الضبطيات مملكة هولندا (91)، ومن بعدها المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية (29)، ثم ألمانيا (16). وخلال شهري أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر 2023، أبلغت الولايات المتحدة وأستراليا، على التوالي، عن حوادث متعلقة بمشتقات حمض ميثيل غليسيديك المادة P-2-P لأول مرة. وضبطت أكبر كميات في مملكة هولندا (أكثر من 35 طنا)، تليها هنغاريا (16 طنا تقريبا). وتراوحت الكميات المضبوطة في فرادى الضبطيات بين أقل من كيلوغرام واحد وأكثر من 7,8 أطنان.

112- وحدِّدت الصين، بما فيها هونغ كونغ، كبلد المنشأ في الحالات التي أتيحت فيها هذه المعلومات. وقد أُسيء الإعلان عن الشحنات في حوالي 45 في المائة من جميع الحوادث. وتم 30 في المائة تقريبا من الضبطيات في المطارات ونحو 15 في المائة في مختبرات غير مشروعة. وقد وقعت 37 حادثة ضبط فيها أكثر من 3,7 أطنان كانت مقصدها المملكة المتحدة، ومر حوالي 30 في المائة من الشحنات المضبوطة عبر ألمانيا، ووقعت 17 حادثة أخرى ضبط فيها أكثر من 7,3 أطنان كان مقصدها مملكة هولندا، ومر حوالي 30 في المائة من الشحنات المضبوطة هي الأخرى عبر ألمانيا، ولا تزال التحقيقات جارية في البلدان الثلاثة في هذا الشأن. وقد أصدرت الهيئة تنبيهين موجهين من مشروع "بريزم" بشأن القواسم المشتركة بين هذه الحوادث (انظر أيضا الفقرة 60 أعلاه).

113- ونتيجة لزيادة الاهتمام من جانب سلطات إنفاذ القانون في البلدان التي ضبطت فيها حتى الآن معظم مضبوطات حمض ميثيل غليسيديك المادة P-2-P وإستر ميثيله، توجد الآن مؤشرات على التوسع في التهريب إلى المزيد من البلدان. فعلى سبيل المثال، أسفرت عملية تسليم مراقب، جرت في كانون الثاني/يناير 2022 بين تركيا ومقدونيا الشمالية، عن ضبط أكثر من طن واحد من ميثيل غليسيدات المادة P-2-P. ويعتقد أن مقصد هذه المادة كان مملكة هولندا.

114- وفي آب/أغسطس 2023، أبلغت مملكة هولندا عن أول حادثة متعلقة **بإيثيل غليسيدات المادة P-2-P** عبر نظام "بيكس". وهي من إسترات حمض ميثيل غليسيديك المادة P-2-P التي اقترحت الهيئة إخضاعها للمراقبة الدولية في حزيران/يونيه 2023 (انظر الفقرة 7 أعلاه)، ويوفر ظهورها دليلا إضافيا يدعم دعوة الهيئة إلى التصدي لمجموعات المواد الوثيقة الصلة كيميائيا. **وتود الهيئة توجيه انتباه الدول الأعضاء إلى الكفاءة التي يحققها توسيع نطاق المراقبة ليشمل مجموعات كاملة من المواد الكيميائية حيثما أمكن، بدلا من مراقبة فرادى المواد التي كثيرا ما يسهل للمتجرين الاستعاضة عنها بأخرى.**

115- وعلى النقيض من إسترات حمض ميثيل غليسيديك المادة P-2-P، لم تبلغ البلدان في الاستمارة D عن عام 2022 إلا عن بضع ضبطيات للسلائف المحورة الأخرى للأمفيتامين والميثامفيتامين، مثل مادتي **EAPA** و**DEPAPD**، وأهم ضبطيتين من تلك الضبطيات كانتا لمادة EAPA (315 لتراً) في المكسيك لأول مرة. غير أن البلدان واصلت الإبلاغ عن مواد كيميائية شائعة مختلفة متاح شراؤها دون قيود، منها ما يلي:

(أ) البنزالديهَيد والنتروإيثان، المرتبطان بطريقة النتروستيرين لصنع مادة P-2-P؛

(ب) اليود وحمض الهيدريوديك والفوسفور الأحمر وحمض الهيبوفسفوروز وحمض الفوسفوروز، وهي مواد مرتبطة بطريقة "ناغاي" لصنع الميثامفيتامين بصورة غير مشروعة؛

(ج) كلوريد البنزيل وسيانيد الصوديوم أو سيانيد البنزيل، وهي مواد تُستخدم لصنع مادة P-2-P بواسطة مادة APAAN أو حمض فينيل الخل.

116- وفيما عدا بعض الاستثناءات القليلة الملحوظة، فإن كميات المواد الكيميائية المذكورة أعلاه التي أبلغ عن ضبطها في الاستمارة D عن عام 2022 تشير إلى عمليات صنع غير مشروع على نطاق أصغر. وأبلغت ثمانية بلدان أوروبية عن مضبوطات من المواد الكيميائية المرتبطة بطريقة النتروستيرين. وأبلغ الاتحاد الروسي عن أكبر قدر من المضبوطات حيث تضاعفت كميات **البنزالديهَيد** المضبوطة، بالمقارنة مع عام 2021، إلى ما يزيد على طنين في عام 2022، وهي ثاني أكبر كمية أُبلغ عن ضبطها في السنوات الخمس الماضية. وبالإضافة إلى ذلك، ضبط حوالي طن واحد من **النتروإيثان**. وزعم أن منشأ كلتا المادتين الكيميائيتين هو الصين وأنهما مرَّتا عبر أوكرانيا.

117- وفيما يتعلق بالمواد الكيميائية المرتبطة بطريقة "ناغاي"، وهي الطريقة السائدة القائمة على الإيفيدرين لصنع الميثامفيتامين بصورة غير مشروعة في معظم أنحاء العالم، بما في ذلك أفريقيا وأوروبا وأوقيانوسيا وغرب آسيا، أبلغت 11 بلداً، معظمها في أوروبا، عن مضبوطات في عام 2022. وكان **الفسفور الأحمر** على رأس المواد الكيميائية التي تكرر الإبلاغ عن ضبطها، وقد أخضعه الاتحاد الأوروبي للمراقبة منذ كانون الثاني/يناير 2021. وتراوحت الكميات السنوية الإجمالية المبلغ عن ضبطها بين أقل من كيلوغرام واحد وحوالي 80 كيلوغراما.

118- وفيما يتعلق باستعمال كلوريد البنزيل وسيانيد الصوديوم بواسطة سيانيد البنزيل من أجل الصنع غير المشروع لحمض فينيل الخل، ومن ثم صنع مادة P-2-P، فإن المضبوطات التي بلغت أكثر من 4 300 لتر من كلوريد البنزيل و1,45 طن من سيانيد الصوديوم وحوالي 5 700 لتر من سيانيد البنزيل في المكسيك إنما تؤكد استمرار استعمال هذه الطريقة في الصنع في هذا البلد. ويدعم ذلك أيضاً تحليل التصنيف الجنائي لعينات الميثامفيتامين من المكسيك التي ضبطت عند نقاط الدخول إلى الولايات المتحدة، مما يشير إلى استعمال حمض فينيل الخل كمادة سليفة أولية مادة P-2-P[23]. ولم يبلغ سوى بلدين آخرين عن مضبوطات من هذه المواد الكيميائية، منهما ميانمار التي أبلغت عن أكبر قدر منها، حيث ضبطت حوالي 15,4 طنا من **سيانيد الصوديوم** الذي يزعم أن منشأه تايلند والصين.

119- وتتسق المضبوطات في ميانمار مع الادعاءات المتكررة للمسؤولين الحكوميين في شرق آسيا وجنوب شرقها حول استخدام هذه المادة في صنع الميثامفيتامين بصورة غير مشروعة في تلك المنطقة. وقد أبلغت كل من تايلند وميانمار، منذ عامي 2014 و2019، على التوالي عن كميات كبيرة من سيانيد الصوديوم في الاستمارة D (الشكل 12)، غير أن معظم تلك الكميات قد ضبطت على الحدود، أو لم تقدم معلومات مناسبة عن ملابسات ضبطها. ونتيجة لذلك، ليس لدى الهيئة علم بأي ضبطيات لمختبرات غير مشروعة استخدم فيها سيانيد الصوديوم، ولا بمضبوطات من المادة الكيميائية الأخرى اللازمة، وهي كلوريد البنزيل، في المنطقة. ولذلك فإن الصورة العامة لطبيعة ومصادر المواد الكيميائية المستخدمة في صنع الميثامفيتامين بصورة غير مشروعة في جنوب شرق آسيا لا تزال غير واضحة. **وتشجع الهيئة الحكومات المعنية على مواصلة جمع الأدلة على الاستخدام الفعلي لسيانيد الصوديوم في صنع الميثامفيتامين بصورة غير مشروعة. وبالإضافة إلى ذلك، تدعو الهيئة حكومات البلدان المصدرة لسيانيد الصوديوم، في ضوء تداوله التجاري واستخدامه لأغراض مشروعة، إلى أن تستخدم، على أساس طوعي، نظام "بن أونلاين لايت" التابع للهيئة لإخطار سلطات البلدان المستوردة بأي شحنات مزمعة منه، بغية تحديد الأنماط التجارية المنتظمة والتعرف على أي تجاوزات.**

الشكل 12- المضبوطات من سيانيد الصوديوم، التي أبلغت عنها الحكومات في الاستمارة D، 2014-2022

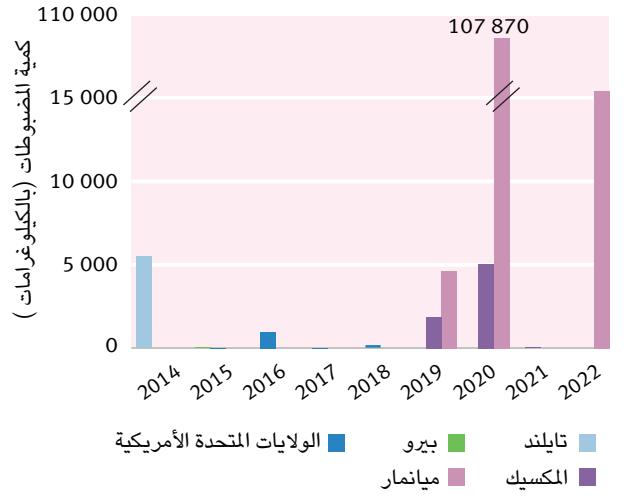

[23] يوفر ضبط أكثر من 2,3 طن من خلات (أسيتات) الرصاص براهين إضافية على الصنع غير المشروع لمادة P-2-P باستعمال حمض الفينيل في المكسيك.

2- المواد المستخدمة في الصنع غير المشروع للعقار MDMA ونظائره

120- البيبيرونال هو المادة الوحيدة، من بين سلائف العقار MDMA (المعروف عموما باسم "إكستاسي") الخاضعة للمراقبة الدولية والمدرجة في الجدول الأول من اتفاقية سنة 1988، التي يجري تداولها تجاريا على نطاق واسع بكميات كبيرة بشكل ملحوظ. وكانت حالات تسريب أي من هذه السلائف من قنوات التجارة المشروعة نادرة أو معدومة، وكذلك المضبوطات في السنوات الأخيرة، وذلك باستثناء مشتقات حمض ميثيل غليسيديك المادة 3,4-MDP-2-P. وكان أبرز تطور يتعلق بسلائف عقار MDMA في الفترة المشمولة بالتقرير، كما هو الحال بالنسبة لنظائرها من مادة P-2-P (انظر الفقرات 110-113 أعلاه)، هو الزيادة في عدد الضبطيات وحجم المضبوطات من مشتق واحد معين، لا يزال غير خاضع للمراقبة، من حمض ميثيل غليسيديك المادة 3,4-MDP-2-P، هو إستر إيثيل إيثيل غليسيدات المادة 3,4-MDP-2-P (انظر الشكل 13 والقسم الفرعي (ج) أدناه).

(أ) المواد 3,4-MDP-2-P وميثيل غليسيدات المادة 3,4-MDP-2-P، وحمض ميثيل غليسيديك المادة 3,4-MDP-2-P، والبيبيرونال

التجارة المشروعة

121- فيما بين 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2022 و1 تشرين الثاني/نوفمبر 2023، أرسل 15 بلدا وإقليما مصدِّرا إشعارات إلى السلطات في 51 بلدا وإقليما مستوردا بشأن حوالي 690 شحنة تصدير مقترحة من البيبيرونال. وكان عدد كل من البلدان المصدِّرة والمستوردة في تلك الفترة مماثلا لما كان عليه تقريبا في السنوات السابقة. وفي حين أن إشعارا سابقا للتصدير أرسل عبر نظام "بن أونلاين" بشأن شحنة تصدير واحدة لكمية صغيرة جدا من مادة 3,4-MDP-2-P، فلم يبلغ عن أي معاملات تجارية بشأن السليفتين المحورتين ميثيل غليسيدات المادة 3,4-MDP-2-P وحمض ميثيل غليسيديك المادة 3,4-MDP-2-P. وأفادت الصين في الاستمارة D بأنها أوقفت ثلاث شحنات من البيبيرونال بلغ مجموعها 21 طنا. ولم تقدم تفاصيل أخرى للأسف. **وتود الهيئة أن تذكر جميع الحكومات بأهمية تبادل المعلومات المهمة من الناحية العملياتية بشأن الشحنات التي أوقفت بسبب الاشتباه فيها أو بشأن محاولات التسريب.**

الاتجار

122- كانت حوادث الاتجار المتعلقة بمادة **3,4-MDP-2-P** نادرة. وعلى غرار مادة P-2-P، عادة ما تضبط مادة 3,4-MDP-2-P في مختبرات سرية تُستخدم فيها كمادة كيميائية وسيطة في الصنع غير المشروع لعقار MDMA من إحدى سلائفه غير المجدولة دوليا. وفي عام2022، أبلغت خمسة بلدان عن ضبطيات لمادة 3,4-MDP-2-P. وتعلقت ضبطية أبلغت عنها إيطاليا بكمية قياسية من تلك المادة تناهز 500 3 لتر في شحنة، وهي ثاني أكبر كمية يُبلغ عن ضبطها في حادثة منفردة خلال السنوات العشر الماضية. وقد أُسيء الإعلان عن تلك الشحنة التي كانت جزءا من سلسلة من ثلاث عمليات للتسليم المراقب شملت عدة سلائف منشطات أمفيتامينية غير مجدولة جُلبت من شركة صينية معينة. وبالنظر إلى أن مادة 3,4-MDP-2-P نادرا

الشكل 13- الحوادث المتعلقة بمادة 3,4-MDP-2-P والمشتقات الخاضعة وغير الخاضعة للمراقبة الدولية من حمض ميثيل غليسيديك المادة 3,4-MDP-2-P المبلغ عنها عبر نظام "بيكس"، 2014-2023[أ]

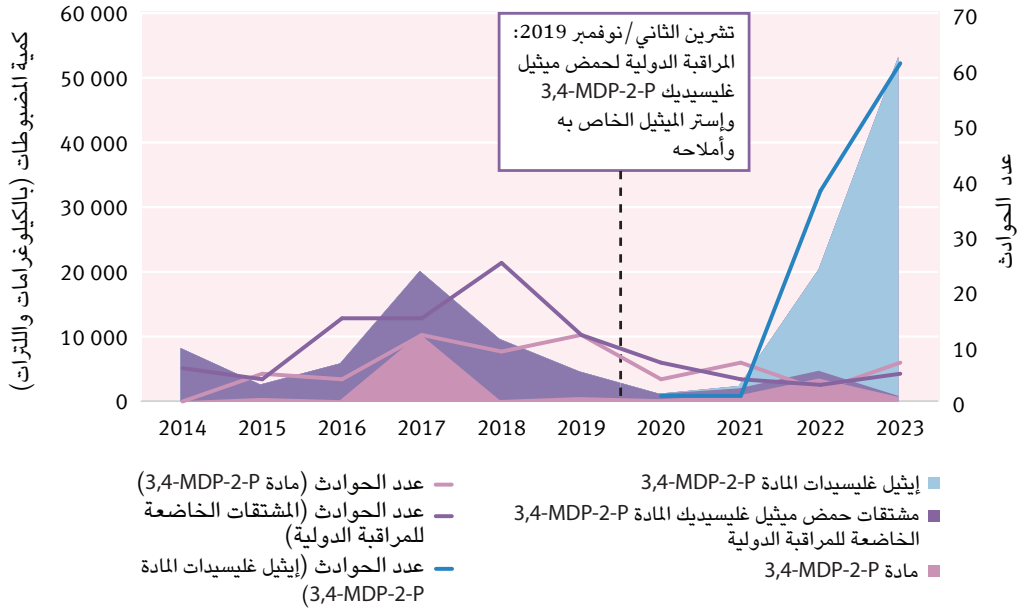

[أ] لا تغطي بيانات عام 2023 إلا الأشهر العشرة الأولى منه.

ما تضبط خارج المختبرات السرية، **تذكر الهيئة السلطات الوطنية بأن هذه المادة يمكن أن تحددا خطأ باعتبارها المكون الرئيسي أثناء التحليل الكيميائي لبعض المواد الكيميائية البديلة مثل أملاح حمض ميثيل غليسيديك المادة 3,4-MDP-2-P، نتيجة لتحلل المواد المضبوطة أثناء عملية التحليل (أي تتحول إلى مصنوعات تحليلية)**[24].

123- وبلغت مضبوطات **مشتقات حمض ميثيل غليسيديك المادة 3,4-MDP-2-P** الخاضعة للمراقبة الدولية ما مجموعه حوالي 700 كيلوغرام في عام 2022 وأبلغت عنها خمسة بلدان، تقع أربعة منها في أوروبا. وهو ما يقل عن الكميات المضبوطة من المادة المشتقة إيثيل غليسيدات المادة 3,4-MDP-2-P التي بلغت 14.5 طناً، التي لم تجدول بعد. والاستعاضة شبه الكاملة بإستر الإيثيل عن حمض ميثيل غليسيديك المادة 3,4-MDP-2-P وأملاحه وإستر الميثيل الخاص به في فترة عامين فقط إنما هو مثال آخر على السرعة التي تتطور بها السلائف المحورة. وكان هذا المثال بالذات أيضا هو الدافع وراء المقترح الذي قدمته الهيئة إلى الأمين العام ببدء عملية جدولة سلسلة من سبعة إسترات لحمض ميثيل غليسيديك المادة 3,4-MDP-2-P (انظر الفقرة 7 أعلاه).

124- واستمر الإبلاغ عن حوادث تتعلق بمادة 3,4-MDP-2-P والمشتقات الخاضعة للمراقبة الدولية من حمض ميثيل غليسيديك المادة 3,4-MDP-2-P عبر نظام "بيكس" في عام 2023، وبلغ إجمالي مضبوطات تلك المواد حوالي 830 لتراً و160 كيلوغراماً في الأشهر العشرة الأولى من السنة. ومع ذلك، فإن تلك الكميات تقل بكثير عن الكميات التي شهدتها السنوات السابقة، وفي الوقت نفسه، استمرت مضبوطات إيثيل غليسيدات المادة 3,4-MDP-2-P غير المجدولة دوليا في الزيادة (انظر الشكل 13 والفقرتين 127 و128 أدناه).

(ب) السافرول والزيوت الغنية به والإيسوسافرول

التجارة المشروعة

125- فيما بين 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2022 و1 تشرين الثاني/نوفمبر 2023، أرسلت أربعة بلدان مصدِّرة 21 إشعارا سابقا لتصدير كميات من السافرول إلى السلطات في تسعة بلدان وأقاليم مستوردة عبر نظام "بن أونلاين" يبلغ مجموعها 50 لترا تقريبا. وأرسل إشعاران بشأن كمية من الزيوت الغنية بالسافرول بلغ إجماليها حوالي 190 لتراً، وهي كمية مشابهة للكمية التي أبلغ عنها في السنة الماضية. ولم يرسل سوى إشعار واحد سابق للتصدير بشأن كمية صغيرة جداً من الإيسوسافرول.

الاتجار

126- تؤكد مضبوطات السافرول والزيوت الغنية به والإيسوسافرول المبلغ عنها في الاستمارة D أو عبر النظام "بيكس" أن السلائف التقليدية الخاضعة للمراقبة أصبحت أقل أهمية في صنع العقار MDMA بصورة غير مشروعة، مع ظهور السلائف المحورة. وقد أبلغت حكومتان فقط عن مضبوطات من السافرول والزيوت الغنية به والإيسوسافرول في الاستمارة D. وشمل ذلك ضبط 435 لترا من السافرول في مملكة هولندا ونحو 45 لترا من الإيسوسافرول في الاتحاد الروسي. وخلال الأشهر العشرة الأولى من عام 2023، أُبلغ عن حادثة واحدة فقط تتعلق بكمية ضئيلة جداً من السافرول عبر نظام "بيكس".

(ج) استخدام المواد الكيميائية غير المجدولة والاتجاهات الأخرى في صنع العقار MDMA ونظائره بصورة غير مشروعة

127- كان أبرز تطور منفرد يتعلق باستخدام المواد الكيميائية غير المجدولة في الصنع غير المشروع للعقار MDMA هو الزيادة في مضبوطات **إيثيل غليسيدات** المادة **3,4-MDP-2-P**، التي تتصل اتصالا وثيقا بكل من ميثيل غليسيدات المادة 3,4-MDP-2-P والحمض المقابل لها، وكلاهما مدرج في الجدول الأول من اتفاقية سنة 1988 منذ تشرين الثاني/نوفمبر 2019. وأبلغت سلطات ثمانية بلدان أوروبية عن ضبط أكثر من 14,5 طنا من هذه المادة في الاستمارة D في عام 2022، مقارنة ببلد واحد فقط أبلغ عن مضبوطات بلغت 350 كيلوغراما في عام 2021. وأبلغت كندا والولايات المتحدة عن مضبوطات من إيثيل غليسيدات المادة 3,4-MDP-2-P كجزء من عملية جمع معلومات نفذتاها دعماً لعملية التقييم التي تجريها الهيئة لهذه المادة من أجل إدراجها المحتمل في قائمة المواد الخاضعة للمراقبة، رغم عدم الإبلاغ عنها في الاستمارة D أو عبر نظام "بيكس". وتحديداً، أبلغت كندا عن ضبط 641 كيلوغراماً من هذه المادة في عام 2021، و8,1 أطنان في عام 2022 و4,3 أطنان خلال الأشهر التسعة الأولى من عام 2023، مع ملاحظة حدوث تحول في طريقة تهريبها من طريقة الشحن الجوي التي كانت سائدة إلى طريقة الشحن البحري والطرق البرية السريعة. وأبلغت الولايات المتحدة عن مضبوطات من تلك المادة بلغت 130 كيلوغراماً في عام 2022.

128- واستمر الإبلاغ عن حوادث متعلقة بإيثيل غليسيدات المادة 3,4-MDP-2-P عبر نظام "بيكس" في عام 2023 (انظر الشكل 13 أعلاه). ووقع ما مجموعه 85 في المائة من تلك الحوادث في أوروبا، و13 في المائة في أمريكا الشمالية، و2 في المائة في أوقيانوسيا. وانطوى الكثير من المضبوطات في أوروبا على استخدام أساليب عمل متماثلة، مما أدى إلى استهلال تحقيقات ثنائية ومتعددة الأطراف فيما بين البلدان المعنية. وحُددت الصين، بما فيها هونغ كونغ، كبلد منشأ في الحالات التي توفرت فيها معلومات من هذا القبيل. وكانت الكميات المضبوطة في الأشهر العشرة الأولى من عام 2023 وحدها كافية لإنتاج حوالي 25 طنا من عقار MDMA.

129- وبالمقارنة مع إيثيل غليسيدات المادة 3,4-MDP-2-P، كانت مضبوطات السلائف المحورة البديلة الأخرى المستخدمة في صنع عقار MDMA ضئيلة في عامي 2022 و2023. وشمل ذلك مادة **MAMDPA**، وهي نظير من نوع "الإكستاسي" لمادة MAPA

[24] انظر تقرير الهيئة عن السلائف لعام 2013 (E/INCB/2013/4)، الفقرة 88.

ظهر في منتصف عام 2021 وأبلغ بلدان في أوروبا، هما بلجيكا وهولندا (مملكة -)، عن مضبوطات كان حجمها مجتمعة أقل من 40 كيلوغراما، في حين أن المضبوطات في عام 2021 في مملكة هولندا لوحدها ناهزت 4,5 أطنان. كما تضمن ذلك 450 كيلوغراما من سليفة محورة جديدة، هي ملح صوديوم مادة **IMDPAM**، وقد ضبطت في مملكة هولندا في شباط/فبراير 2023. وعلى غرار معظم سلائف المحورة الأخرى التي ظهرت مؤخرا، فإن مادة IMDPAM مدرجة في قائمة الهيئة المحدودة للمواد غير المجدولة الخاضعة لمراقبة دولية خاصة في إطار التعاريف الموسعة. وأصدرت الهيئة تنبيها بشأن هذه المادة يتضمن تفاصيل كافية تسمح للحكومات بإجراء تحليل لمخاطر الشحنات، مما يساعد على تحديد شحنات إضافية ذات خصائص مماثلة وتمكين بلدان المنشأ والعبور والمقصد من التعاون في تجهيز الدعاوى لتحديد هوية من يقفون وراء هذا الضرب من الاتجار وملاحقتهم قضائيا.

3- الاتجاهات الأخرى في الصنع غير المشروع للمنشطات الأمفيتامينية

130- يمكن استخدام عدد من المواد الكيميائية غير المدرجة في جدولي اتفاقية سنة 1988 - ولكن كثيرا ما يُبلغ عنها في الاستمارة D - في الصنع غير المشروع لأنواع مختلفة من المنشطات الأمفيتامينية والكاثينونات الاصطناعية والمؤثرات النفسانية الجديدة الأخرى و/أو بعض السلائف مثل الإيفيدرين والسودوإيفيدرين. وهي تشمل عادة عددا من المواد الكيميائية والمذيبات والكواشف. ونظرا لاتساع دائرة التطبيقات المشروعة التي تُستخدم فيها هذه المواد، فإن حجم التجارة فيها كبير. ومن ثم، **تشجع الهيئة الحكومات على توخي اليقظة إزاء احتمالات تسريبها من قنوات التجارة الدولية وقنوات التوزيع الداخلي على السواء. كما تشجع الهيئة الحكومات على النظر في استخدام نظام "بن أونلاين لايت" لإخطار سلطات البلدان المستوردة بالشحنات المعتزم إرسالها من هذه المواد، مما يساعد على فهم أنماط التجارة فيها ومواطن الضعف المحتملة.**

الميثيلامين

131- يعد الميثيلامين من المواد المطلوبة في الصنع غير المشروع لعدة منشطات أمفيتامينية (مثل الميثامفيتامين وعقار MDMA) والكاثينونات الاصطناعية والكيتامين والإيفيدرين والسودوإيفيدرين. ويُستخدم الميثيلامين أيضا على نطاق واسع لأغراض صناعية مشروعة مختلفة، منها الاستخدام في تخليق المواد الكيميائية النقية وفي الصناعات الصيدلانية.

132- وفي عام 2022، لم تبلغ سوى خمسة بلدان عن مضبوطات من الميثيلامين، إما في شكل محلول أو في صورة ملح الهيدروكلوريد. وكانت جميع تلك البلدان في أوروبا ما عدا المكسيك. وأبلغت مملكة هولندا عن أكبر كم من المضبوطات (نحو 9 أطنان في 25 ضبطية، جرت في العادة في مختبرات أو مستودعات غير مشروعة). وضبطت المكسيك 600 1 لتر في ثلاثة حوادث، في حين ضبطت ألمانيا ما يناهز 200 1 لتر في حادثة واحدة مرتبطة بصنع الميثامفيتامين بصورة غير مشروعة. ولم تكن هناك مضبوطات بارزة من سليفتي الميثيلامين، وهما كلوريد الأمونيوم والفورمالديهايد، في عام 2022 (انظر أيضا الفقرة 168 أدناه).

133- وخلال الأشهر العشرة الأولى من عام 2023، أُبلغ عبر نظام "بيكس" عن ضبط كميات بلغ مجموعها أكثر من 800 10 لتر من الميثيلامين و4,5 أطنان من هيدروكلوريد الميثيلامين. وباستثناء حادثة واحدة في ميانمار ضبطت فيها 4,5 أطنان من هيدروكلوريد الميثيلامين، وقعت جميع الضبطيات في مملكة هولندا، وكان معظمها في مختبرات أو مستودعات غير مشروعة.

134- ونظرا للاستخدامات المشروعة الواسعة النطاق للميثيلامين، فإنه كثيرا ما يُسرب من قنوات التوزيع الداخلي أو، في الاتحاد الأوروبي، من السوق الداخلية. ولا يجري الإبلاغ عن معلومات محددة حول المنشأ بشكل متواتر، ولكن عندما تقدم معلومات من هذا القبيل، يبدو أن بولندا هي مصدر المواد الكيميائية الشائعة، بما في ذلك الميثيلامين.

غاز الهيدروجين

135- يمكن استخدام غاز الهيدروجين كعامل اختزال في الصنع غير المشروع لعدة مخدرات اصطناعية. ويجري الإبلاغ بانتظام عن مضبوطات وسرقات لاسطوانات غاز تحتوي على ذلك الغاز في الاستمارة D، وما برحت ألمانيا تبلغ عن سرقات بكميات كبيرة منه من مباني بعض الشركات منذ عام 2015. وأخذت الكميات تزيد باستمرار منذ عام 2018 وبلغت ذروتها في عام 2022، حيث سرق حوالي 000 33 لتر في 20 حادثة. وذكرت السلطات الألمانية أن الغاز المسروق يمكن أن يكون قد استخدم في صنع أكثر من 49 طنا من العقار MDMA بصورة غير مشروعة.

136- وحُددت مملكة هولندا باعتبارها المقصد الرئيسي لغاز الهيدروجين المسروق في ألمانيا، ومن ثم، تواظب المملكة على الإبلاغ عن مضبوطات كبيرة منه. وفي عام 2022، بلغت هذه المضبوطات حوالي 6 أطنان.

137- واستمر أيضا الإبلاغ عبر نظام "بيكس" عن سرقات لغاز الهيدروجين في ألمانيا وضبطيات له في مملكة هولندا في عام 2023. ففي الأشهر العشرة الأولى من عام 2023، أُبلغ عن سرقة حوالي 000 10 لتر من غاز الهيدروجين في ألمانيا، بينما بلغت المضبوطات في مملكة هولندا حوالي 800 7 لتر، أي أكثر من الكمية المبلغ عن ضبطها في عام 2022 بأكمله.

حمض الطرطريك

138- حمض الطرطريك هو عامل فصل يستخدم لزيادة مفعول الميثامفيتامين المصنوع باستخدام طرائق قائمة على مادة P-2-P. وهو مستخدم أيضا لأغراض مشابهة في الصنع غير المشروع للإيفيدرين

من مادة 2-برومو بروبيوفينون وسليفتها البروبيوفينون وسلائف أولية أخرى[25]. وحمض الطرطريك مرتبط أيضا بصورة تقليدية بعمليات الصنع غير المشروع للهيروين، أي استخراج المورفين من الأفيون. وبالنظر إلى أن حمض الطرطريك متاح للشراء دون قيود وله مجموعة متنوعة من الاستخدامات المشروعة في صناعات مختلفة، **فإن الهيئة تشجع جميع الحكومات على توخي اليقظة إزاء احتمال تسريبه، بما في ذلك تسريبه من قنوات التوزيع الداخلي.**

139- ولم يبلغ، في الاستمارة D عن عام 2022، عن مضبوطات من حمض الطرطريك سوى المكسيك (حوالي 2,5 طن في 5 حوادث)، ومملكة هولندا (حوالي 1,9 طن)، وألمانيا (475 كيلوغراماً) (انظر الشكل 14). وقد علمت الهيئة من خلال البلاغات الواردة عبر نظام "بيكس" بمضبوطات إضافية في أمريكا الشمالية (750 كيلوغراما) وفي أوروبا (حوالي 4,5 أطنان و4 000 لتر)، في الأشهر العشرة الأولى من عام 2023.

الشكل 14- مضبوطات حمض الطرطريك، التي أبلغت عنها الحكومات في الاستمارة D، حسب المنطقة، 2013-2022

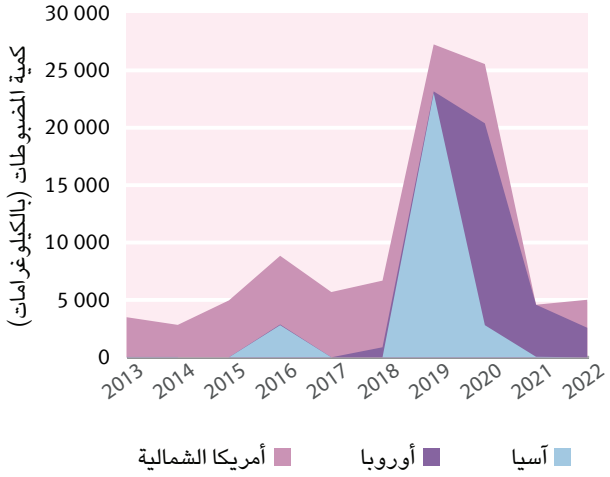

المواد AIBN، والميثيل ثيوغليكولات، وحمض الثيوغليكوليك، والديميريستيل بيروكسيديكربونات

140- في حين أن حمض الطرطريك مرتبط منذ فترة طويلة بالعملية المستخدمة لزيادة مفعول الميثامفيتامين المصنوع بالأساليب القائمة على مادة P-2-P، فقد لوحظ مستوى آخر من التطور في عمليات الصنع في مملكة هولندا في أوائل عام 2020. ويتمثل هذا في استخدام طريقة جديدة تتيح إعادة تدوير منتج ثانوي أقل مفعولا ينشأ عند استخدام الأساليب القائمة على مادة P-2-P ويتم التخلص منه، وهو مادة l-ميثامفيتامين[26].

141- وقبل عام 2022، أبلغت بلجيكا وهولندا (مملكة-) عن مضبوطات من المواد الكيميائية المرتبطة بعملية "إعادة التدوير" هذه، بما فيها مادة **AIBN** و**ميثيل ثيوغليكولات** و**حمض ثيوغليكولات**، و**ديميريستيل بيروكسيديكربونات**، وهي مادة بديلة لمادة AIBN. وباستخدام الاستمارة D عن عام 2022، أبلغت المكسيك لأول مرة عن مضبوطات من مادة AIBN. وكانت مملكة هولندا البلد الآخر الوحيد الذي يبلغ عن مضبوطات من تلك المادة في عام 2022. إلا أن مجموع الكميات المضبوطة من مادة AIBN في البلدين لم تتجاوز 85 كيلوغراماً. وقد علمت الهيئة، من مصادر مفتوحة، بضبط المكسيك لكميات من مادة ميثيل ثيوغليكولات منذ عام 2017.

142- وفي الأشهر العشرة الأولى من عام 2023، تواصلت أيضاً عمليات الإبلاغ عبر نظام "بيكس" عن حوادث مرتبطة بمواد كيميائية تستخدم في عملية التخصيب الإينانتيوميري (enantiomeric enrichment) وزيادة مفعول الميثامفيتامين المصنوع من مادة P-2-P، حيث بلغت في مملكة هولندا 100 كيلوغرام من مادة **AIBN**، و40 لتراً و20 كيلوغراماً من **ميثيل ثيوغليكولات**، و20 كيلوغراماً من **ديميريستيل بيروكسيديكربونات**. **وتشجع الهيئة الحكومات على أن تتشاطر المعلومات عن الحوادث المتعلقة بالمواد غير المجدولة التي يتبين أنها تستخدم في صنع المخدرات بصورة غير مشروعة عبر نظام "بيكس" أو، على الأقل، في الاستمارة D، عملا بالفقرة 12 (ب) من المادة 12 من اتفاقية سنة 1988، من أجل المساعدة على تحديد الاتجاهات في وقت مبكر وتنبيه جميع الحكومات وفقا لذلك.**

المرققات (مواد الغش والمخففات) وسواغات الأقراص

143- استمر الإبلاغ عن مضبوطات من المرققات وسواغات الأقراص. ويمكن أن يقدم تحليل المضبوطات معلومات قيمة تساعد في العمل على مكافحة الاتجار. ويلاحظ بخاصة أن بلدانا في جنوب شرق آسيا تبلغ بانتظام عن مضبوطات كبيرة من **الكافيين**، وهو عنصر شائع الاستخدام في أقراص الميثامفيتامين، المعروفة باسم "يابا". وأبلغت ميانمار عن أكبر المضبوطات في السنوات الخمس الأخيرة، حيث تراوحت بين 10 أطنان و20 طنا في السنة. وفي عام 2022، أبلغت ميانمار وتايلند عن مضبوطات بلغت أكثر من 9 أطنان و3 أطنان على التوالي، وكانت الكمية المضبوطة في تايلند مخبأة في أكياس أسمدة للتمويه. **وتذكر الهيئة الحكومات بقيمة رصد المرققات وسواغات الأقراص في التحقيقات وتشجعها على النظر في اتخاذ إجراءات لمكافحة المرققات، وفقا للمادة 13 من اتفاقية سنة 1988.**

---

[25] تعلم الهيئة بعمليات صنع غير مشروع من هذا القبيل في الصين منذ عدة سنوات. وهي على علم أيضا بحادثة تتعلق بصنع الإيفيدرين بصورة غير مشروعة من البروبيوفينون، بما يشمل استخدام حمض الطرطريك، في الهند في تموز/يوليه 2022. غير أن كميات المواد الكيميائية لم يبلغ عنها في الاستمارة D عن عام 2022 (انظر الفقرة 90 أعلاه، وتقرير الهيئة عن السلائف لعام 2022 (E/INCB/2022/4، الفقرة 115)).

[26] انظر تقرير الهيئة عن السلائف لعام 2020 (E/INCB/2020/4)، الفقرات 114-112 والشكل التاسع.

الشكل 15- مضبوطات برمنغنات البوتاسيوم، التي أبلغت عنها الحكومات في الاستمارة D، 2013-2022

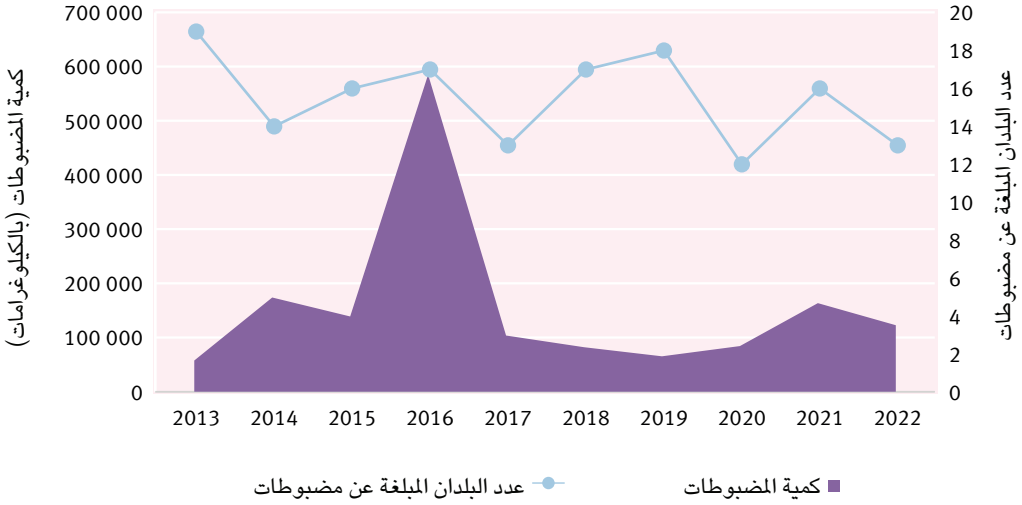

باء- المواد المستخدمة في الصنع غير المشروع للكوكايين

1- برمنغنات البوتاسيوم

144- برمنغنات البوتاسيوم هي العامل المؤكسد الرئيسي المستخدم في عمليات الصنع غير المشروع للكوكايين، ولا تزال معظم كميات الكوكايين التي تضبط بالغة الأكسدة[27].

التجارة المشروعة

145- فيما بين 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2022 و1 تشرين الثاني/نوفمبر 2023، أرسلت سلطات 34 بلدا وإقليما مصدرا 806 1 إشعارات سابقة للتصدير إلى 116 بلدا وإقليما مستوردا بشأن ما مجموعه أكثر من 000 35 طن من برمنغنات البوتاسيوم، بما يمثل زيادة بنسبة 24 في المائة تقريبا في حجم التداول التجاري لهذه المادة بالمقارنة بالسنة المشمولة بالتقرير السابق. وكانت البلدان المصدرة الرئيسية هي الصين، تليها الهند والولايات المتحدة.

146- وواصلت واردات برمنغنات البوتاسيوم من البلدان الثلاثة المنتجة للكوكا في أمريكا الجنوبية، وهي بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات) وبيرو وكولومبيا، الاستئثار بحصة محدودة جداً (أقل من 1 في المائة) من إجمالي الكميات المستوردة على مستوى العالم. في حين ازدادت قليلاً واردات البلدان الأخرى في أمريكا الجنوبية من هذه المادة لتصل إلى نسبة 3 في المائة تقريبا، أو حوالي 035 1 طناً، مقارنة بالعام السابق. ومن بين تلك البلدان تلقت البرازيل وشيلي وكولومبيا إشعارات سابقة لتصدير كميات من برمنغنات البوتاسيوم، بلغ مجموعها 12,3 طناً.

147- وقد أبلغت الصين والهند، في الاستمارة D عن عام 2022، عن وقف تصدير كميات كبيرة من برمنغنات البوتاسيوم. فأبلغت الصين عن وقف تصدير شحنات يزيد حجمها الإجمالي على 215 طناً من تلك المادة، في حين أبلغت الهند عن وقف تصدير شحنتين يزيد حجمهما الإجمالي على طنين من تلك المادة كان مقصدهما بلدين. ويبدو أن الشحنتين قد أوقفتا لأسباب إدارية، دون أي إشارة إلى محاولة للتسريب.

الاتجار

148- أبلغ 13 بلدا وإقليما، في الاستمارة D عن عام 2022، عن مضبوطات من برمنغنات البوتاسيوم تزيد على 122 طنا (انظر الشكل 15). وعلى غرار السنوات السابقة، أبلغت كولومبيا عن أكبر المضبوطات، حيث بلغت أكثر من 117 طنا (في 202 ضبطية). وعلى الرغم من أن المضبوطات في كولومبيا كانت أقل قليلا مما كانت عليه في عام 2021 (عندما ضبط ما مجموعه أكثر من 135 طنا في 307 حوادث)، فإنها شكلت حوالي 96 في المائة من جميع الكميات المبلغ عن ضبطها في عام 2022. وأبلغت دولة بوليفيا المتعددة القوميات عن ثاني أكبر مضبوطات من هذه المادة، حيث بلغت أكثر من 2,5 طن. وفي منطقة الأنديز، أبلغت شيلي وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية) أيضا عن مضبوطات من هذه المادة؛ غير أن كمياتها كانت أقل بكثير مما كانت عليه في السنوات السابقة.

149- وأبلغت ميانمار عن مضبوطات من برمنغنات البوتاسيوم لأول مرة، وبلغ حجمها نحو 1,3 طن، وهي تمثل ثالث أكبر كمية أُبلغ عن ضبطها في عام 2022. ولم يعرف منشأ هذه المادة. وواصلت بلدان في أوروبا أيضا الإبلاغ عن مضبوطات من هذه المادة. وعلى غرار الماضي، لم تقدم إلى الهيئة سوى تفاصيل قليلة جدا، ومع ذلك فإن المعلومات المتاحة توحي بأن منشأ المادة كان داخل البلد الذي ضبطت فيه. وفي عام 2023، أبلغت ألمانيا عن تفكيك مختبر لاستخراج الكوكايين وكان أول مختبر من نوعه يكتشف في ذلك البلد. وأبلغت إسبانيا أيضاً عن اكتشاف مختبر لاستخراج الكوكايين كان، بحسب السلطات، أحد أكبر مختبرات استخراج الكوكايين المكتشفة على الإطلاق في أوروبا.

[27] استمر هذا الاتجاه المستبان في السنوات السابقة، حيث تظهر النتائج، التي توصل إليها برنامج بصمة الكوكايين في مختبر البحوث والتجارب الخاص التابع لإدارة مكافحة المخدرات في الولايات المتحدة، أن أقل من 1 في المائة من عينات الكوكايين، التي تم فحصها من مضبوطات في عام 2022 في الولايات المتحدة، كانت متوسطة الأكسدة أو غير مؤكسدة.

2- استخدام المواد الكيميائية غير المجدولة والاتجاهات الأخرى في الصنع غير المشروع للكوكايين

150- شهد مجال الصنع غير المشروع للكوكايين تغيرات ملحوظة منذ بدء نفاذ اتفاقية سنة 1988، وخصوصا فيما يتعلق بتطور ومستوى المعارف الكيميائية المستخدمة لتحسين عملية الصنع على النحو الأمثل. ونتيجة لذلك، تُستخدم مجموعة من المواد الكيميائية غير المجدولة في تجهيز الكوكايين كبدائل للسلائف التقليدية أو كمكملات لها. فعلى سبيل المثال، هناك مجموعة متنوعة من الأحماض والقواعد والمذيبات الشائعة التي تستخدم كبدائل للأحماض والقواعد والمذيبات الخاضعة للمراقبة في استخراج قاعدة الكوكايين من أوراق الكوكا ولتحويل قاعدة الكوكايين إلى هيدروكلوريد. ومن بين هذه المواد الكيميائية غير الخاضعة للمراقبة الدولية عدة مواد تخضع للمراقبة الوطنية منذ فترة طويلة، ولا سيما في بلدان أمريكا الجنوبية، ويبلغ بانتظام عن مضبوطاتها. وقد زاد عدد البلدان، التي أبلغت عن عدم معرفتها بمنشأ هذه المواد الكيميائية في الاستمارة D عن عام 2022، مقارنة بالماضي. وتشير المعلومات عن المنشأ، في الحالات التي قدمت فيها، إلى أن هذه المواد الكيميائية ما زالت ترد من مصادر من داخل البلد أو المنطقة.

المواد الكيميائية المستخدمة على نحو غير مشروع في صنع السلائف الخاضعة للمراقبة، أو كبدائل للسلائف الخاضعة للمراقبة المستخدمة في تجهيز الكوكايين

151- فيما يتعلق بسلائف برمنغنات البوتاسيوم، ظل الوضع دون تغيير، حيث كانت كولومبيا هي البلد الوحيد الذي أبلغ عن مضبوطات من **ثاني أكسيد المنغنيز** (بيرولوسيت) و**منغنات البوتاسيوم** في عام 2022. وبلغ حجم الكميات المضبوطة من كل من المادتين أكثر من 2,5 طن، في ضبطيتين بالنسبة للأولى وتسع ضبطيات بالنسبة للثانية. وهذا يتفق مع المعلومات المقدمة من مرصد المخدرات الكولومبي، التي تفيد بتفكيك عشرة مختبرات لبرمنغنات البوتاسيوم في عام 2022، مقارنة بتسعة في عام 2021. وخلال الأشهر العشرة الأولى من عام 2023، تم تفكيك ستة مختبرات لبرمنغنات البوتاسيوم[28]. وبالمقارنة مع كميات برمنغنات البوتاسيوم المضبوطة، فإن الكميات المضبوطة من سلائف هذه المادة ظلت صغيرة، وما زالت برمنغنات البوتاسيوم تُسرب في العادة من قنوات التوزيع الداخلي أكثر مما تصنع بصورة غير مشروعة.

152- وبالإضافة إلى برمنغنات البوتاسيوم، هناك عدة مواد كيميائية أخرى لازمة لتجهيز الكوكايين، منها الأمونيا وحمض الهيدروكلوريك وحمض الكبريتيك، قد تصنع أيضا بصورة غير مشروعة. وتقدم كولومبيا معلومات في هذا الشأن من خلال مرصد المخدرات التابع لها. وإضافة إلى ذلك، تقدم كولومبيا، وكذلك عدة بلدان أخرى، معلومات عن مضبوطات السلائف الكيميائية غير المجدولة ذات الصلة في الاستمارة D. وفي عام 2022، أبلغت أربعة بلدان عن مضبوطات من **اليوريا**، وهو سماد مستعمل على نطاق واسع يمكن استخدامه أيضا في تجهيز الكوكايين وفي صنع الأمونيا بصورة غير مشروعة لاستخدامها في هذا التجهيز. والكميات المبلغ عنها في عام 2022 هي أقل مما سبق الإبلاغ عنه في الماضي، وإن كان حجم المضبوطات المبلغ عنها قد تذبذب تذبذبا كبيرا على مدار السنين (انظر الشكل 16). ويتبين، عند حساب حجم المضبوطات بشكل تراكمي، أن فنزويلا (جمهورية - البوليفارية) وكولومبيا هما البلدان اللذان أبلغا عن أكبر كم من المضبوطات.

المواد الكيميائية التي تساعد على تحسين كفاءة عملية صنع الكوكايين

153- فيما يتعلق بالمواد الكيميائية التي تساعد على تحسين كفاءة عملية صنع الكوكايين، أبلغت ستة بلدان عن مضبوطات من **ميتابيسلفيت الصوديوم**[29]، وأبلغت خمسة بلدان عن مضبوطات من **كلوريد الكالسيوم**[30]. وكانت مملكة هولندا البلد الوحيد خارج أمريكا الجنوبية الذي أبلغ عن ضبط كميات ملحوظة من هاتين المادتين الكيميائيتين، مما يشير إلى وجود مختبرات استخراج ثانوية، أو "مغاسل" للكوكايين، في ذلك البلد ونقل التكنولوجيا ذات الصلة من أمريكا الجنوبية إلى أوروبا. وكانت الكميات المضبوطة من كلتا المادتين في مملكة هولندا أقل بكثير جدا مما هي عليه في بلدان أمريكا الجنوبية.

154- وخلافا للمعلومات المتاحة عن معظم البلدان الأخرى، التي يسود فيها التسريب من الداخل كمصدر للحصول على المواد الكيميائية اللازمة، زعم أن المواد الكيميائية المضبوطة في شيلي كان منشؤها الصين ومقصدها دولة بوليفيا المتعددة القوميات. وأبلغت إكوادور أيضا عن وقف شحنات تتضمن كميات ملحوظة من كلوريد الكالسيوم كان مقصدها كولومبيا. ولمعالجة مشكلة تسريب المواد الكيميائية الشائعة ذات الاستخدامات المشروعة إلى قنوات غير مشروعة، والتغلب على الاختلافات في الضوابط المطبقة على تلك المواد الكيميائية فيما بين البلدان على صعيد المناطق وعلى الصعيد العالمي، **تشجع الهيئة الحكومات على النظر في استخدام نظام "بن أونلاين لايت" الذي أطلقته مؤخرا لإخطار سلطات البلدان المستوردة بالصادرات المعتزم إرسالها إليها من كلوريد الكالسيوم وسائر المواد الكيميائية المستخدمة في تجهيز الكوكايين، وعلى وجه الخصوص عندما تكون تلك المواد خاضعة للمراقبة داخليا. وقد يساعد ذلك على فهم أنماط التجارة والتصدي للمعاملات المشبوهة قبل حدوث التسريب.**

155- وفيما يتعلق بالمكاسب المحققة من زيادة كفاءة عمليات الصنع، علمت الهيئة في عام 2022 باتجاه جديد يتمثل في استخدام **كلوريد الأسيتيل** في الخطوة الأخيرة من عملية تحويل قاعدة الكوكايين إلى هيدروكلوريد الكوكايين. وقيل إن استخدام هذه المادة الكيميائية يزيد من كم ونقاء هيدروكلوريد الكوكايين الناتج على السواء. غير أن هناك أدلة جديدة ظهرت منذ ذلك الحين، **ولذلك**

[28] مرصد المخدرات الكولومبي (www.odc.gov.co/sidco/oferta/infraestructura-sustancias-quimicas) (بالإسبانية).

[29] يستخدم ميتابيسلفيت الصوديوم لتوحيد مستوى أكسدة قاعدة الكوكايين المجلوبة من مختبرات استخراج متعددة قبل مواصلة عمليات التجهيز.

[30] يستخدم كلوريد الكالسيوم كمجفف للمذيبات، مما يتيح إعادة تدويرها ويقلل من الحاجة إلى مذيبات جديدة.

الشكل 16- مضبوطات اليوريا، التي أبلغت عنها الحكومات في الاستمارة D، 2013-2022

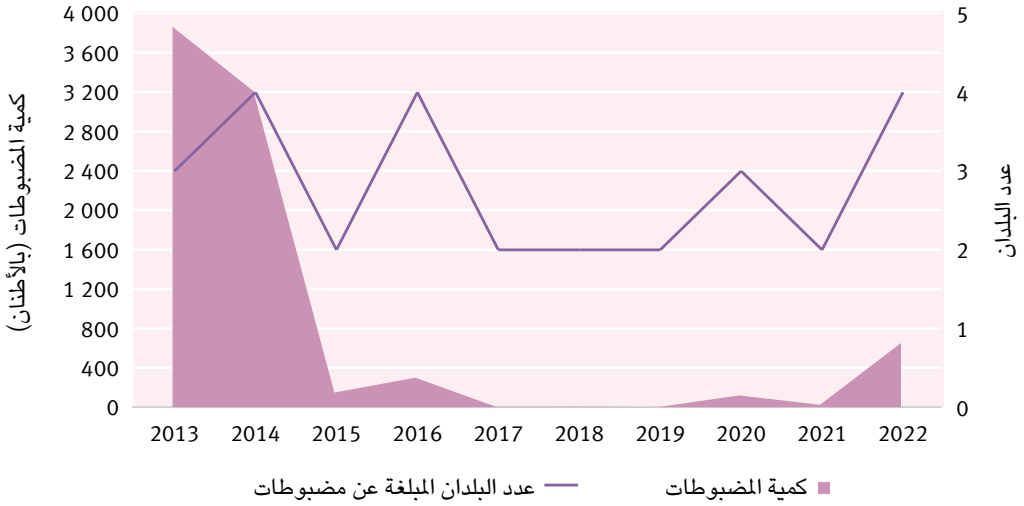

تكرر الهيئة دعوتها إلى إجراء مزيد من البحوث بشأن استخدام كلوريد الأسيتيل في الصنع غير المشروع للكوكايين، وكذلك لإجراء تحريات للكشف عن مصدر هذه المادة الكيميائية عند العثور عليها في بيئات غير مشروعة.

جيم- المواد المستخدمة في الصنع غير المشروع للهيروين

1- أنهيدريد الخل

156 -أنهيدريد الخل هو من أكثر المواد المدرجة في الجدول الأول من اتفاقية سنة 1988 تداولا. فهو يُستخدم كعامل مؤستل ونازع للماء في الصناعات الكيميائية والصيدلانية لصنع خلات (أسيتات) السليلوز، وكعامل تغرية في صناعة المنسوجات، ومنشطات التبييض التي تعمل في درجات حرارة منخفضة، ولصقل المعادن، ولإنتاج موائع الكوابح والأصبغة. ويمكن استخدامه أيضا في صناعة المتفجرات - وقد أبلغ ما مجموعه 11 بلدا عن مثل هذا الاستخدام في الماضي. وهو المادة الكيميائية الرئيسية في الصنع غير المشروع للهيروين، كما أنه مطلوب في الصنع غير المشروع للأمفيتامين والميثامفيتامين، أي في الحالات التي تبدأ فيها عملية الصنع بحمض فينيل الخل أو مشتقاته (انظر المرفق الثامن).

التجارة المشروعة

157- خلال الفترة من 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2022 إلى 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2023، استخدمت سلطات 23 بلدا وإقليما مصدِّرا نظام "بن أونلاين" لإرسال 1 756 إشعارا سابقا للتصدير بشأن شحنات من أنهيدريد الخل. وكان مقصد تلك الشحنات 85 بلدا وإقليما مستوردا وبلغ إجمالي حجمها 1,2 بليون لتر من أنهيدريد الخل، بما يمثل زيادة قدرها 9 في المائة بالمقارنة بالسنة المشمولة بالتقرير السابق.

158- وفي الفترة من 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2022 إلى 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2023، اعترضت السلطات الوطنية المختصة في البلدان المستوردة على ما مجموعه 69 شحنة من 1 756 شحنة من أنهيدريد الخل (3,9 في المائة)، لأسباب إدارية في الغالب. وهذه النسبة من الاعتراضات هي أقل بكثير مما كانت عليه في الفترة 2018-2020، عندما اعتُرض على حوالي 7,6 في المائة من الشحنات المقترحة. وفي السنوات الأخيرة، كانت نسبة كبيرة من الشحنات المعترض عليها تتعلق بالمكسيك بوصفها بلد التصدير المقترح.

الاتجار

159- أبلغ 15 بلدا في الاستمارة D، في عام 2022، عن مضبوطات مجموعها 25 593 لترا من أنهيدريد الخل. وهو أقل مقدار من المضبوطات منذ عام 2005، عندما ضبط 22 379 لترا من أنهيدريد الخل في جميع أنحاء العالم (انظر الشكل 17).

160- وأبلغت تركيا عن أكبر مضبوطات من أنهيدريد الخل في عام 2022 (14 500 لتر)، تليها باكستان (10 000 لتر). وقد أبلغ بلدان آخران عن ضبط أكثر من 100 لتر من أنهيدريد الخل هما الصين (571 لترا) والهند (308 لترات).

161- وقد لا يرتبط الانخفاض في المضبوطات العالمية من أنهيدريد الخل بالتطورات المتعلقة بزراعة خشخاش الأفيون في أفغانستان في الفترة من عام 2021 إلى عام 2023. فوفقا لمكتب المخدرات والجريمة، بلغت مساحة الرقعة المزروعة بخشخاش الأفيون في أفغانستان في موسم الحصاد لعام 2022 حوالي 233 000 هكتار، بزيادة قدرها 56 000 هكتار (32 في المائة) عما كانت عليه في عام 2021، عندما وصلت طالبان إلى السلطة في البلد[31].

(31) UNODC, "Opium cultivation in Afghanistan: latest findings and emerging threats" (2022), p. 4.

الشكل 17- مضبوطات أنهيدريد الخل، التي أبلغت عنها الحكومات في الاستمارة D، 2001-2022

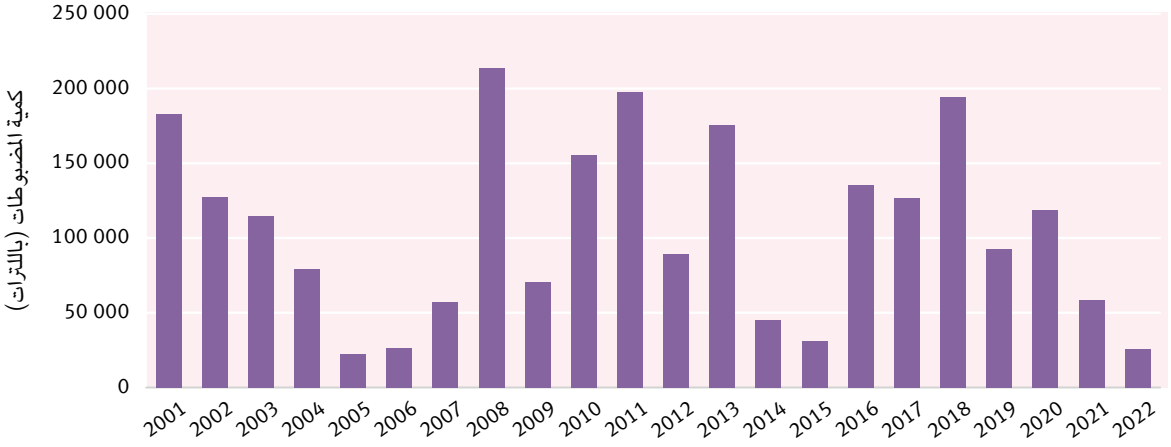

الشكل 18- مضبوطات أنهيدريد الخل، التي أبلغت عنها حكومة أفغانستان في الاستمارة D، 2008-2020

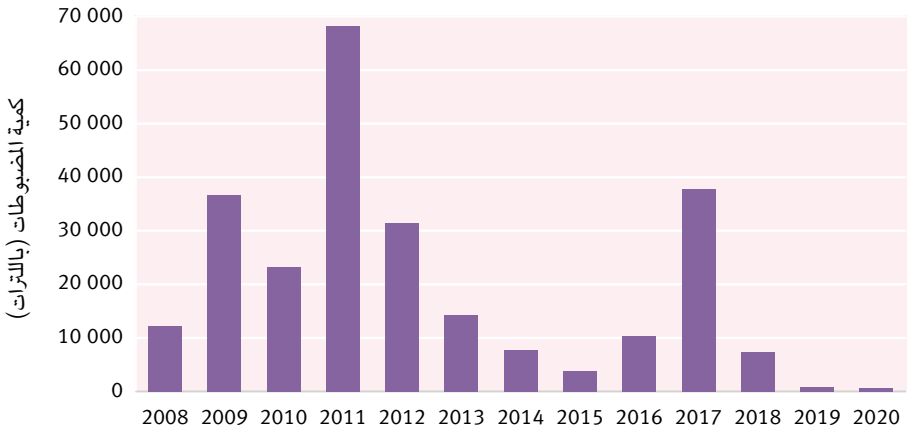

162- ويمكن تحويل محصول الأفيون في أفغانستان في عام 2022 إلى كمية تتراوح بين حوالي 240 و290 طنا من الهيروين النقي. وسيتطلب ذلك ما بين 000 240 و000 725 لتر من أنهيدريد الخل[32]. ولكن بالنظر لعدم ورود معلومات عن المضبوطات من أفغانستان منذ عام 2021، بات من الصعب تقييم حجم الاتجار بأنهيدريد الخل، وكذلك حجم الطلب عليه في الفترة الأخيرة لاستخدامه في الصنع غير المشروع للهيروين في البلد (انظر الشكل 18).

163- وفي الفترة من 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2022 إلى 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2023، أبلغت ثلاثة بلدان عبر نظام "بيكس" عن ضبط كميات صغيرة من أنهيدريد الخل، وهي باكستان (175 لترا) والهند (103 لترات) وهولندا (مملكة -) (740 لترا). وفي مملكة هولندا، ضبط أنهيدريد الخل في حالة واحدة داخل مستودع مع مواد كيميائية غير مجدولة يمكن استخدامها في الصنع غير المشروع لمنشطات أمفيتامينية ومؤثرات نفسانية جديدة، بما في ذلك ملح صوديوم حمض ميثيل غليسيديك المادة P-2-P وإيثيل غليسيدات المادة 3,4-MDP-2-P ومادة 2-برومو-4'-ميثيل بروبيوفينون (انظر الفقرة 183 أدناه).

2- استخدام المواد الكيميائية غير المجدولة والاتجاهات الأخرى في الصنع غير المشروع للهيروين

164- **كلوريد الأسيتيل** هو مادة كيميائية من المعروف أنها يمكن أن تستخدم كعامل أستلة بديل لأنهيدريد الخل في عملية تحويل المورفين إلى هيروين. ولذلك، أدرجت الهيئة كلوريد الأسيتيل في قائمتها المحدودة للمواد غير المجدولة الخاضعة لمراقبة دولية خاصة، وهو يخضع أيضا للمراقبة في عدة بلدان، منها أفغانستان وإيران (جمهورية – الإسلامية) وباكستان.

165- وكانت الهيئة قد أعربت في تقاريرها السابقة عن قلقها إزاء الاشتباه في الاستعاضة الجزئية بكلوريد الأسيتيل عن أنهيدريد الخل كعامل أستلة يستخدم في الصنع غير المشروع للهيروين. وفي الفترة من عام 2018 إلى عام 2021، ضبط كلوريد الأسيتيل

[32] تقرير الهيئة عن السلائف لعام 2022 (E/INCB/2022/4)، الفقرة 167.

في بعض البلدان في آسيا وأوروبا (أفغانستان والإمارات العربية المتحدة وإيران (جمهورية-الإسلامية) وباكستان وتركيا والهند وهولندا (مملكة -)). وفي عامي 2022 و2023، توقفت مضبوطات كلوريد الأسيتيل، باستثناء كمية قدرها 12 500 لتر من هذه المادة ضبطت في جمهورية إيران الإسلامية وكمية دون اللتر ضبطت في هونغ كونغ، الصين.

166- وعلى الرغم من النداءات التي وجهتها أفرقة الخبراء، ولا سيما في إطار مبادرة ميثاق باريس، لإخضاع عينات من مضبوطات الهيروين للتحليل في المختبرات الجنائية لتصنيف سماتها الكيميائية بهدف تحديد طرائق صنعها لدعم الأنشطة العملياتية، فلم يبلغ بعد عن إجراء تحليل تصنيفي من هذا القبيل. ومن ثم، لا يمكن تأكيد الاستخدام الفعلي لكلوريد الأسيتيل كبديل لأنهيدريد الخل.

167- و**حمض الخليك الجليدي** هو مادة كيميائية مدرجة في قائمة الهيئة المحدودة للمواد غير المجدولة الخاضعة لمراقبة دولية خاصة. وقد أبلغ عن استخدامه مرارا في الماضي كغطاء لشحنات أنهيدريد الخل أو لإخفائها بطريقة أخرى. غير أنه قد يرتبط أيضا بالصنع غير المشروع لمخدرات وسلائف أخرى، منها المادتان P-2-P و3,4-MDP-2-P. وكان مجموع كميات حمض الخليك الجليدي المبلغ عن ضبطها في جميع أنحاء العالم في الاستمارة D عن عام 2022 أقل من 1 000 لتر، منها كمية تبلغ 840 لترا ضبطت في ألمانيا.

168- و**كلوريد الأمونيوم** هو مادة كيميائية أخرى غير مجدولة ترتبط في كثير من الأحيان بالصنع غير المشروع للهيروين، حيث تستخدم في عملية استخلاص المورفين من الأفيون. وهو مطلوب أيضا لصنع الميثيلامين بصورة غير مشروعة (انظر الفقرات 131-134 أعلاه). وفي عام 2022، أبلغت ثلاثة بلدان، هي بلجيكا والمكسيك وهولندا (مملكة -)، عن مضبوطات من كلوريد الأمونيوم في الاستمارة D، بكميات صغيرة منه (كيلوغرامات).

دال- المواد المستخدمة في الصنع غير المشروع للعقاقير المخدرة والمؤثرات العقلية الأخرى

169- باستثناء سلائف الفنتانيل ونظائره والمؤثرات الأفيونية الاصطناعية الأخرى، لم تكن هناك تطورات ملحوظة تتعلق بسلائف العقاقير المخدرة والمؤثرات العقلية الأخرى. وينطبق هذا على التجارة المشروعة في سلائف عقار الميثاكوالون (أي حمض أستيل الأنترانيل ومادة *N*-حمض أستيل الأنترانيل) والفينسيكليدين والمخدرات الأخرى من نوع الفينسيكليدين (أي البيبيريدين) كما ينطبق على المضبوطات من تلك المواد على السواء. وفيما يتعلق بسلائف عقار LSD، فقد كانت أستراليا، كما في الماضي، البلد الوحيد الذي يبلغ عن مضبوطات ملحوظة منه. ففي المجموع، بلغ عدد المضبوطات الفردية أكثر من 400 ضبطية، شملت في الإجمال حوالي 200 غرام من الإيرغومترين والإيرغوتامين وحمض الليسرجيك؛ وقد نشأت تلك المواد في 15 بلداً من جميع المناطق باستثناء أوقيانوسيا.

سلائف الفنتانيل ونظائره والمؤثرات الأفيونية الاصطناعية الأخرى والمواد الكيميائية البديلة

التجارة المشروعة

170- فيما يتعلق بالتجارة في سلائف الفنتانيل الخمس الخاضعة الآن للمراقبة الدولية، وهي المواد NPP وANPP و4-AP و4-AP-1-boc والنورفنتانيل، لا يوجد نشاط تجاري ملحوظ إلا فيما يتعلق بمادة NPP، التي تستخدم كمادة أولية في الصنع المشروع للفنتانيل. وفي الفترة بين 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2022

الشكل 19- الصادرات المقترحة من مادة NPP، التي أرسلت الحكومات المصدِّرة إشعارات سابقة للتصدير بشأنها عبر نظام "بن أونلاين"، 2018-2022[أ]

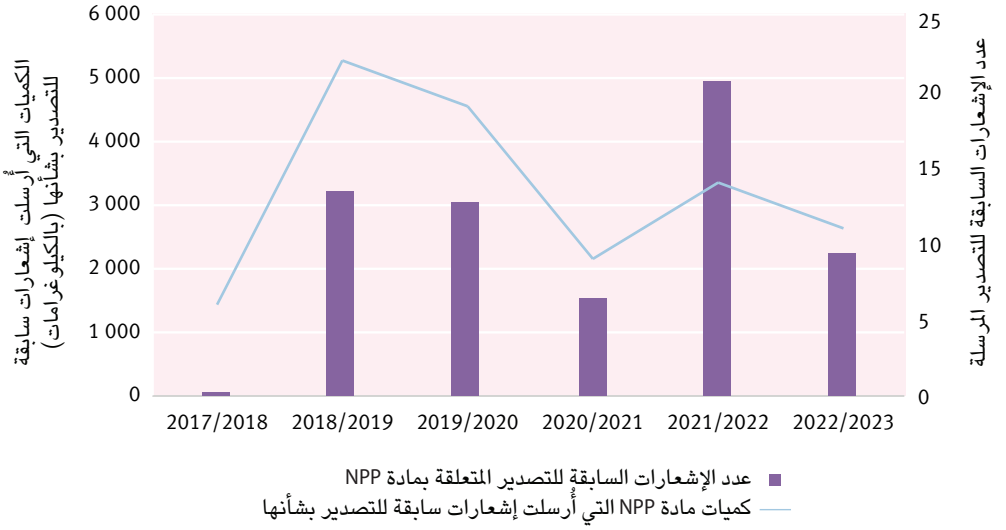

[أ] تمتد فترات الإبلاغ من 1 تشرين الثاني/نوفمبر من السنة الأولى حتى 1 تشرين الثاني/نوفمبر من السنة التالية لها.

و1 تشرين الثاني/نوفمبر 2023، أُخطرت ثلاثة بلدان مصدرة البلدان المستوردة بـ 11 شحنة مزمع إرسالها إليها، يبلغ مجموعها أكثر من 2,2 طن، عبر نظام "بن أونلاين" (انظر الشكل 19). وكانت فرنسا أكبر مصدِّر للمادة NPP وتلتها الهند. وكانت الولايات المتحدة أكبر مستورد، تليها المملكة المتحدة وجنوب أفريقيا والاتحاد الروسي. وقد أبلغت البلدان الأربعة جميعها الهيئة بوجود عمليات صنع مشروعة للفنتانيل. وكانت كميات المواد 4-AP وANPP والنورفنتانيل في الشحنات التي أرسلت بشأنها إشعارات مسبقة خلال الفترة المشمولة بالتقرير صغيرة جداً، وتتسق مع الكميات المستخدمة لأغراض محدودة في مجالات البحوث والتحاليل المخبرية؛ ولم تكن هناك معاملات مقترحة بشأن مادة 1-boc-4-AP.

الشكل 20- مضبوطات سلائف الفنتانيل، التي أبلغت عنها الحكومات في الاستمارة D، 2016-2022[أ]

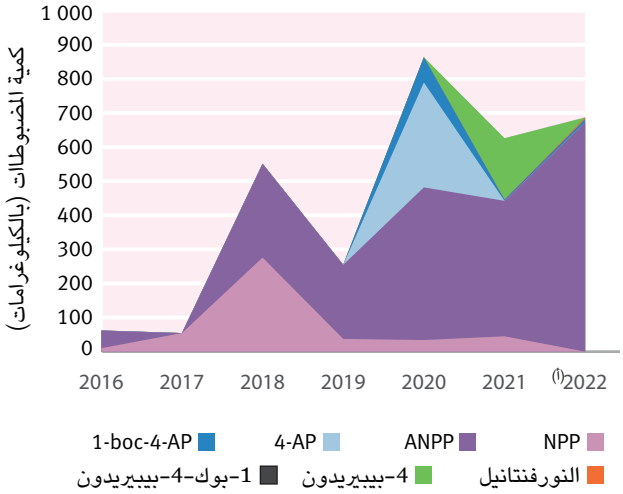

[أ] أبلغت المكسيك عن ضبطية قدرها 855 لتراً من مادة ANPP. وبما أن درجة تركيز المحلول لم تذكر، فلم يكن بالإمكان تحويل الكمية إلى وزن محدد، ومن ثم فإنها لم تدرج في بيانات الشكل.

الشكل 21- مضبوطات سلائف الفنتانيل، التي أبلغت عنها الولايات المتحدة في الاستمارة D، 2016-2022

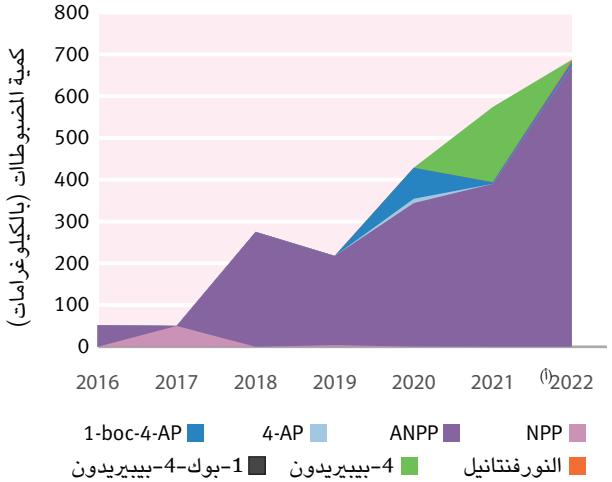

الاتجار

171- كانت المكسيك والولايات المتحدة البلدين الوحيدين اللذين أبلغا في الاستمارة D عن عام 2022 عن مضبوطات ملحوظة من سلائف الفنتانيل الخاضعة للمراقبة الدولية. والواقع أن كمية المضبوطات من مادة **ANPP** التي تبلغ عنها الولايات المتحدة باتت تشكل منذ عام 2018 نسبة تتراوح بين 75 و100 في المائة من جميع مضبوطات هذه المادة المبلغ عنها في الاستمارة D (انظر الشكلين 20 و21). وبالإضافة إلى ذلك، كانت الولايات المتحدة هي البلد الوحيد الذي أبلغ باستمرار عن مضبوطات من مادة 1-boc-4-AP في الاستمارة D على مدى السنوات الثلاث الماضية. وقد أُفادت الولايات المتحدة بأن منشأ المواد المضبوطة داخلي في جميع الحالات التي قدمت فيها معلومات عن منشأ المضبوطات.

172- وقد أبلغت الولايات المتحدة أيضا عن ثلاث حوادث متعلقة بمختبرات للفنتانيل في عام 2022. وهو رقم أقل بكثير من عدد الحوادث التي أبلغت عنها في عام 2021، وهو 28 حادثة. وفي عام 2022 أيضا، أبلغت المكسيك عن ضبطية لكمية كبيرة بشكل غير مألوف من مادة ANPP بلغ حجمها 855 لترا. وربما كانت هذه الكمية مزيجا تفاعليا يحتوي على مادة ANPP، مما يشير إلى وجود مختبر غير مشروع. ولكن لم تُقدَّم أي تفاصيل أخرى.

173- وبينما لم يُبلغ عن مضبوطات من أي سلائف للفنتانيل خاضعة للمراقبة الدولية عبر نظام "بيكس" في عام 2023، وقعت حادثة واحدة في كندا تتعلق بأكثر من 630 كيلوغراما من مادة **4-بيبيريدون** في شكل ملحها من نوع الهيدروكلوريد الأحادي الهيدرات (انظر الشكل 22). وقد نفذت هذه الضبطية، التي شملت أيضاً كميات كبيرة من سلائف مخدرات متنوعة، داخل مستودعات في عدة مدن في مقاطعة بريتش كولومبيا بناء على تحقيق أجري عقب اعتراض حاوية شحن جوي في مطار فانكوفر الدولي أُسيء الإعلان عن محتواها. وكندا هي أيضا البلد الذي أبلغ عن أكبر ضبطية للمادة 4-بيبيريدون حتى الآن (1,5 طن)، وكان ذلك في آب/أغسطس 2021. وتمثل هذه المادة إحدى سلائف الفنتانيل التي اقترح إخضاعها للمراقبة الدولية.

174- وفي سياق عملية "باكأب" (انظر الفقرتين 64 و65 أعلاه)، أبلغت الولايات المتحدة عن 9 حوادث شملت ما مجموعه أكثر من 2,4 طن من مادة **1-بوك-4-بيبيريدون**، وهي السليفة الأخرى للفنتانيل التي اقترح إخضاعها للمراقبة الدولية. وتعلقت 4 من تلك الحوادث أيضاً بضبط ما مجموعه حوالي 660 كيلوغراماً من مادة **2-فينيثيل بروميد**. وتلزم هذه المادة الكيميائية، غير الخاضعة للمراقبة الدولية، مع سلائف أخرى للفنتانيل، في عدد من أساليب صنع الفنتانيل على نحو غير مشروع. وقد وقع معظم الحوادث في مرافق البريد/خدمات نقل الطرود في لاريدو، تكساس.

175- وعلى الرغم من وفرة التغطية الإعلامية لحالات تهريب سلائف الفنتانيل إلى بلدان أمريكا الشمالية، بما في ذلك البيانات

الشكل 22- الحوادث المبلغ عنها عبر نظام "بيكس" بشأن سلائف الفنتانيل، 2015-2023[أ]

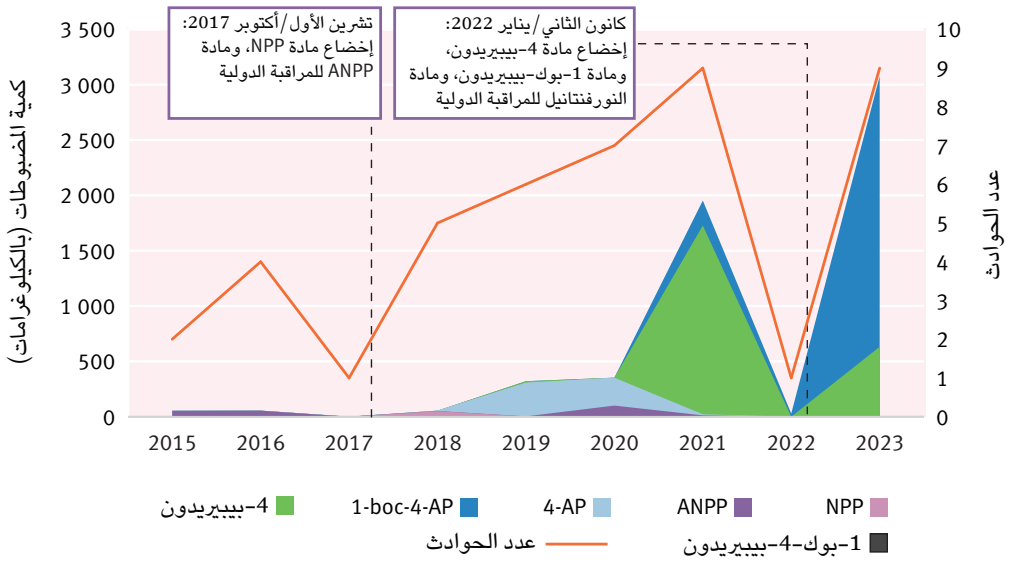

[أ] لا تغطي بيانات عام 2023 إلا الأشهر العشرة الأولى منه.

الإعلامية الرسمية الصادرة من السلطات الحكومية في هذا الشأن، فإن هذه المواد الإعلامية كثيرا ما تفتقر إلى تفاصيل يمكن العمل بناء عليها، بما في ذلك المعلومات المتعلقة بالمواد الكيميائية المحددة ذات الصلة. ونتيجة لذلك، لا تنعكس هذه التقارير الإعلامية في البيانات المتاحة للهيئة، كما أنها لا تسمح بإجراء تحقيقات في الوقت المناسب. **ولذلك تحث الهيئة الحكومات على بذل المزيد من الجهد لتقديم أدلة داعمة بشأن الاتجار بسلائف الفنتانيل، بما يشمل المزيد من النشاط في استخدام نظام "بيكس" على نحو أكثر حينية في تقديم تلك الأدلة. فما من سبيل لتمكين السلطات في البلدان المعنية من إجراء تحقيقات اقتفائية سوى تزويدها بمعلومات مفصلة بشكل كاف يمكن العمل بناء عليها. وتطلب الهيئة أيضا إلى الحكومات أن ترد على استفساراتها في وقت مناسب لمساعدتها ومساعدة السلطات الوطنية المختصة المعنية على استبانة ومنع حالات الاتجار بالسلائف المنفذة باستخدام أساليب عمل مماثلة في المستقبل.**

176- وأبلغت المكسيك والولايات المتحدة عن مضبوطات من سلائف لنظائر الفنتانيل في الاستمارة D عن عام 2022. وتحديداً، أبلغ كل من البلدين ما مجموعه حوالي 10 كيلوغرامات من مختلف سلائف البارا-فلوروفنتانيل. وبالإضافة إلى ذلك، أبلغت الولايات المتحدة عبر نظام "بيكس" بحادثة تتعلق بضبط شحنة من مشتق مقنع من سليفة للبارا-فلوروفنتانيل. وقد ضبطت هذه الشحنة التي أُسيء الإعلان عنها في المطار الدولي بمدينة إنديانابوليس. وبالنظر إلى الندرة العامة للمعلومات عن سلائف الفنتانيل ونظائره، فإن المضبوطات في عام 2022 قد تشير إلى عملية تنويع يقوم بها المتجرون لصنع المزيد من المنتجات النهائية للفنتانيل بصورة غير مشروعة.

هاء- المواد غير المدرجة في الجدول الأول أو الجدول الثاني من اتفاقية سنة 1988 التي تُستخدم في الصنع غير المشروع للعقاقير المخدرة والمؤثرات العقلية الأخرى أو مواد التعاطي غير الخاضعة للمراقبة الدولية

1- سلائف العقار GHB

177- مادة **GBL** هي سليفة كيميائية لعقار GHB ومادة **4،1-بيوتانديول** هي سليفة كيميائية لمادة GBL. ويمكن أيضاً ابتلاع كلتا هاتين المادتين مباشرة، حيث تتحولان إلى عقار GHB عن طريق الاستقلاب في الجسم، أي أن كلا منهما عقار أولي لعقار GHB. ولهذا السبب، تخضع بعض البلدان مادة GBL للمراقبة كسليفة بينما تخضعها بلدان أخرى للمراقبة باعتبارها مؤثرا عقليا. ومن ثم، فليست كل البلدان التي تُضبط فيها مادة GBL تبلغ عن مضبوطاتها من تلك المادة في الاستمارة D. وفي عام 2022، أبلغت أستراليا والولايات المتحدة وسبعة بلدان في أوروبا عن مضبوطات من مادة GBL. وكانت الولايات المتحدة هي البلد الوحيد الذي أبلغ عن مضبوطات من مادة 4،1-بيوتانديول. وعقب إطلاق نظام "بن أونلاين لايت" في تشرين الأول/ أكتوبر 2022، بدأت سلطات الصين في إخطار البلدان المستوردة بالشحنات المعتزم إرسالها من مادة GBL في إطار التبادل التجاري المشروع. وبالإضافة إلى ذلك، أفادت الصين في الاستمارة D بأنها أوقفت 39 شحنة تنطوي على كميات يناهز مجموعها 575 طنا من مادة GBL في عام 2022.

178- وكانت مادتا GBL و4،1-بيوتانديول أيضا من المواد المستهدفة بعملية "الضربة القاضية" (Knockout) التي اضطلعت بها الهيئة ابتغاء استبانة وتفكيك عمليات الصنع غير المشروع وأنشطة التسويق المشبوهة عبر الإنترنت ونقاط التوزيع وإعادة التوزيع المتعلقة بمواد رُبطت على وجه التحديد ببلاغات سبق أن وردت بشأن الاعتداءات الجنسية الميسرة بالمخدرات. وتَشَارك في تنفيذ تلك العملية كل من مشروع "آيون" ومشروع "بريزم" والبرنامج العالمي للاعتراض السريع للمواد الخطرة (برنامج "غريدس") فيما بين 20 تشرين الثاني/نوفمبر و18 كانون الأول/ ديسمبر 2022. وبلغ مجموع المضبوطات خلال فترة تنفيذها 82 كيلوغراما و18 لترا من مادة GBL (في 61 حادثة) و46 كيلوغراما و200 لتر من مادة 4،1-بيوتانديول (في 101 حادثة). ويدل حجم هذه المضبوطات على أنها تتعلق بكميات من المواد تباع بمستوى تجارة التجزئة بغرض الاستهلاك المباشر وليس بغرض الاستخدام كسلائف كيميائية. وكانت أسواق الاستهلاك الرئيسية في أمريكا الشمالية وأوقيانوسيا؛ أما منطقتا المنشأ الرئيسيتان فكانتا أوروبا وشرق آسيا.

179- وبلغ حجم المضبوطات من المادتين GBL و4،1-بيوتانديول المبلغ عنها عبر نظام "بيكس" في الأشهر العشرة الأولى من عام 2023 ما مجموعه حوالي 700 1 لتر في تسع حوادث وأكثر من 300 3 كيلوغرام في حادثتين، على التوالي. وأبلغت كندا عن أكبر قدر من مضبوطات كلتا المادتين وقد ضبطت كلتا المادتين في إطار ضبطيات لأنواع متعددة من السلائف انطوت على سلائف للمنشطات الأمفيتامينية والفنتانيل. ونظرا للطبيعة المزدوجة لهاتين المادتين، استمر أيضا الإبلاغ عن حوادث متعلقة بهما عبر نظام "آيونيكس"، عادة ما تتصل بكميات تباع بمستوى تجارة التجزئة.

2- سلائف الكيتامين

180- على الرغم من حدوث زيادات كبيرة في مضبوطات الكيتامين في السنوات الأخيرة، فضلا عن زيادات في حجم وتطور مختبرات الكيتامين التي جرى تفكيكها، فإن المعلومات المتعلقة بالمواد الكيميائية المستخدمة لا تزال شحيحة. ووفقا لمكتب المخدرات والجريمة[33]، جرى تقويض بعض من أكبر العمليات الجارية في جنوب شرق آسيا، أي كمبوديا وميانمار، وشمل ذلك تفكيك مواقع مختبرات وأماكن تخزين غير مشروعة، مما أدى إلى ضبط كميات ضخمة من المواد الكيميائية، في حدود عدة مئات من الأطنان. غير أن ماهية هذه المواد الكيميائية لم تكن تحدد عادة. أما في الحالات التي حددت فيها، فكان معظمها مواد كيميائية ومذيبات وأحماضا وقواعد أساسية، ولكن لم تقدم معلومات حول المواد الأولية الفعلية.

181- ولم يُبلغ عن أي مضبوطات من سليفتي الكيتامين الرئيسيتين، وهما المادتان **2-كلوروفينيل سيكلوبنتيل كيتون** و"**الهيدروكسيليمين**"[34]، في عام 2022 سوى الصين، التي أفادت بضبط كميات ضئيلة لا تكاد تذكر، مما يجعل من المتعذر تمييز أي اتجاهات في الاتجار بسلائف الكيتامين. **وتشيد الهيئة بالحكومات التي تبلغ طوعا عن المضبوطات من سلائف الكيتامين المحددة وعن منشئها، وتقدم ما قد يتوافر لديها من معلومات سياقية متصلة بهذا الشأن. وتشيد الهيئة، بالمثل، بالحكومات التي تستخدم أسلوب تحليل التصنيف الجنائي لتحديد ما إذا كان الكيتامين المضبوط قد صنع بصورة غير مشروعة وتحديد ماهية المواد الكيميائية المستخدمة في صنعه. وتساعد هذه الجهود على توفير الأدلة اللازمة لمنع صنع الكيتامين بصورة غير مشروعة مع حماية سلاسل التوريد المشروعة، مما يكفل توافر الكيتامين وسلائفه للأغراض المشروعة.**

3- سلائف المؤثرات النفسانية الجديدة، بما في ذلك المواد التي أدرجت مؤخرا في جداول الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة 1961، بصيغتها المعدلة ببروتوكول سنة 1972، أو اتفاقية المؤثرات العقلية لسنة 1971

182- على غرار السنوات السابقة، أبلغ عدد من البلدان، ولا سيما في أوروبا، عن ضبط سلائف لمؤثرات نفسانية جديدة ومواد وضعت مؤخرا تحت المراقبة الدولية في الاستمارة D. وتوفر هذه البلاغات، مع المعلومات المقدمة عبر نظام "بيكس"، مؤشرا على مدى الانتشار الجغرافي للصنع غير المشروع لهذه المواد. وكما كان الحال في السنوات السابقة، انطوت معظم المضبوطات في الفترة المشمولة بالتقرير على سلائف الكاثينونات الاصطناعية.

183- وقد أبلغ الاتحاد الروسي، في الاستمارة D عن عام 2022، عن أكبر المضبوطات، حيث ضبط أكثر من 800 2 لتر من **الفالیروفينون**، وهو سليفة مادة *alpha*-PVP، وحوالي 840 كيلوغراما من مادة **2-برومو-4'-ميثيل بروبيوفينون**، وهي سليفة للميفيدرون. كما أبلغت أربعة بلدان أخرى في أوروبا عن ضبط كميات من المادة الأخيرة تتراوح بين أقل من كيلوغرام واحد (هنغاريا) وحوالي 350 كيلوغراما (أوكرانيا). كما أبلغت بولندا وهولندا (مملكة -) عن مضبوطات من مادة **2-برومو-4'-كلوروبروبيوفينون**، وهي سليفة للمادة 4-كلوروميثكاثينون (الكليفيدرون) ولمشتقات أخرى من الكاثينونات المستبدلة من المجموعة 4-كلورو.

184- وخلال الأشهر العشرة الأولى من عام 2023، أُبلغ عن ست حوادث متعلقة بسلائف لمؤثرات نفسانية جديدة عبر نظام "بيكس".

[33] المكتب المعني بالمخدرات والجريمة، المكتب الإقليمي لجنوب شرق آسيا والمحيط الهادئ، المخدرات الاصطناعية في شرق وجنوب شرق آسيا (*Synthetic Drugs in East and Southeast Asia*).

[34] "الهيدروكسيلامين" هو اسم غير رسمي يستخدم للإشارة إلى المادة المعروفة كيميائيا باسم 1-hydroxycyclopentyl (2-chlorophenyl)-ketone-*N*-methylimine.

وكان من بينها أربع حوادث بشأن مختبرات غير مشروعة في مملكة هولندا تتعلق بسلائف مادة *alpha*-PVP والميفيدرون والكليفيدرون، ورُبطت أيضا واحدة منها على الأقل بخطوات معينة لصنع الكيتامين بصورة غير مشروعة. وتشير المعلومات المتاحة إلى صنع الكاثينونات بصورة غير مشروعة على نطاق محدود في أوروبا، ويغلب صنع الميفيدرون والكليفيدرون في غرب أوروبا ووسطها والميفيدرون ومادة *alpha*-PVP في شرق أوروبا. ويبلغ أيضا عن عمليات صنع من هذا القبيل أحيانا في بلدان آسيا الوسطى. وتضبط كميات كبيرة من السلائف، لكن نوعها لا يحدد عادة. فعلى سبيل المثال، تعلم الهيئة بتفكيك مختبر مزعوم للميفيدرون في قيرغيزستان في حزيران/يونيه 2023 ضبط فيه 2,2 طن من سلائف غير محددة ومعدات مخبرية ذات صلة. والهيئة على علم أيضا بصنع الميفيدرون بصورة غير مشروعة في مقاطعة تايوان الصينية.

رابعا- آثار النزاعات القائمة والمنازعات الإقليمية غير المحسومة على مراقبة السلائف

185- رغم أنه لا يوجد بلد محصن من محاولات المتجرين استغلاله للحصول على مواد كيميائية لأغراض غير مشروعة، فإن الأقاليم، التي يكون مركزها القانوني غير واضح أو متنازع عليه أو التي لا تخضع فعليا في أي وقت من الأوقات لسيطرة حكومة معترف بها دوليا، تشكل خطرا متزايدا بأن يستهدفها مزاولو الأنشطة غير المشروعة. وتختلف السيناريوهات، التي تنشأ عنها مواطن ضعف تتعلق بمراقبة السلائف، في طبيعتها، وتشمل عدم الاستقرار السياسي، والنزاعات القائمة والمنازعات الإقليمية غير المحسومة بمختلف أشكالها، والحروب الأهلية أو الاضطرابات المدنية المطولة، وحالات ما بعد النزاع (يشار إلى الأماكن التي توجد فيها مثل هذه السيناريوهات باسم بلدان أو مناطق النزاع)، وكذلك عدم وجود سلطة وطنية مختصة معترف بها لأي سبب آخر. ويمكن أن تتغير مواطن الضعف في بلد معين بمرور الوقت.

186- وقد أعربت الهيئة، في عدة مناسبات، عن قلقها إزاء تزايد عدد الأقاليم التي تعوق فيها النزاعات القائمة أو المنازعات الإقليمية غير المحسومة أو ظروف أخرى ممارسة المراقبة الحكومية الفعالة، مما يزيد من خطر استغلال مزاولي الأنشطة غير المشروعة لهذه الأقاليم في تسريب المواد الكيميائية و/أو الصنع غير المشروع للمخدرات[35]. كما أعربت الهيئة في الماضي عن قلقها إزاء الكميات الكبيرة من السلائف، وخصوصا الإيفيدرين والسودوإيفيدرين، التي تُرسَل إشعارات مسبقة عبر نظام "بن أونلاين" بشأن تصديرها إلى مناطق النزاع، وإزاء عدم وجود تقديرات مسجلة لديها للاحتياجات السنوية المشروعة من تلك المواد أو إزاء ارتفاع تلك التقديرات بصورة غير واقعية، مع عدم تحديث الكثير منها منذ عدة سنوات. ومما يزيد من تعقد الأمر محدودية قدرة الحكومات على التفاعل مع مناطق النزاع ومحدودية قدرة الهيئة على الرد على الرسائل المتعلقة بتلك المناطق.

187- ويستند هذا الفصل إلى ملاحظات أبدتها الهيئة خلال السنوات الخمس عشرة الماضية. وفي حين أن هناك عدد أكبر من البلدان التي تشهد نزاعات قائمة ومنازعات إقليمية غير محسومة على مستوى العالم، فإن البلدان والأقاليم الواردة أدناه توضح سيناريوهات ملموسة واجهتها الهيئة. وقد عالجت الهيئة معظم تلك السيناريوهات في تقاريرها عن السلائف للسنوات المعنية. كما كانت تلك الملاحظات موضوع عدة تنبيهات صادرة عن مشروع "كوهيجن" ومشروع "بريزم". وفي حين أن الظروف المحددة في بلد أو إقليم ما قد تسود أو تنقشع، فإن الملاحظات المقدمة والدروس المستخلصة قابلة للتطبيق على الحالات المماثلة في مناطق النزاع الأخرى.

تصاريح الاستيراد الصادرة عن جهات أخرى غير السلطة الوطنية المختصة

188- أرسلت في الفترة من عام 2016 إلى عام 2019 إشعارات مسبقة إلى **إقليم كردستان العراق** بشأن شحنات كبيرة من المستحضرات الصيدلانية المحتوية على السودوإيفيدرين، وفي الوقت نفسه اعترضت السلطة الوطنية المختصة في العراق على جميع الشحنات المرسلة إلى تلك المنطقة[36]. وكانت تصاريح الاستيراد في تلك الحالات صادرة عن وزارة الصحة في إقليم كردستان العراق. غير أن السلطة المختصة التي عُينت لتعهد النظام الوطني لمراقبة السلائف هي وزارة الصحة في بغداد، أما الجهة القائمة في إقليم كردستان العراق، فليست مخولة سلطة الإذن باستيراد السلائف.

189- وقد جرت أيضا محاولات للتسريب باستخدام "تصاريح استيراد" صادرة عن وزارة الصحة في إقليم كردستان العراق بين عامي 2008 و2013. وكانت المادة التي استهدفها المتجرون في ذلك الوقت أنهيدريد الخل، وعلى الرغم من أن السلطة المختصة في العراق منعت تسليم مئات الأطنان من هذه المادة بالتعاون مع البلدان المصدرة، فإن عدم إجراء أجهزة إنفاذ القانون لتحقيقات لمعرفة هوية الأشخاص والشركات المسؤولين عن الطلبيات المشبوهة المتعلقة بتلك المادة يعني أن المتجرين استمروا في محاولة الحصول على أنهيدريد الخل عن طريق الشركات العراقية لعدد من السنوات.

---

[35] تقارير الهيئة عن السلائف للأعوام 2016 و2017 و2022 (E/INCB/2016/4، الفقرات 207-210؛ وE/INCB/2017/4، الفقرات 49-54؛ وE/INCB/2022/4، الفقرة 214).

[36] مما زاد الوضع تعقيدا أن المستحضرات الصيدلانية المحتوية على الإيفيدرين أو السودوإيفيدرين لا تخضع لنفس المراقبة الدقيقة التي تخضع لها المواد الخام المستخدمة في صنعها، وليست كل البلدان تتبع جميع التوصيات الواردة في مختلف قرارات لجنة المخدرات وتطبق تشريعات لمعاملة المستحضرات المحتوية على الإيفيدرين والسودوإيفيدرين بنفس الطريقة التي تُعامل بها السلائف المستخدمة في صنعها.

190- وهناك واقعة مماثلة حدثت في قبرص في عام 2016، عندما استفسرت سلطات بلد مُصدِّر من السلطات المختصة في قبرص عن تصدير شحنة مقدارها 500 كيلوغرام من السودوإيفيدرين إلى **الجزء الشمالي من قبرص** على أساس إذن صادر من جهة هناك. وقد أوقفت سلطات البلد المصدر الشحنة في نهاية الأمر على أساس عدم اعترافها بالإقليم المستورد.

191- ومن الأمثلة الأخرى **اليمن**، وهو بلد يعاني من الحرب الأهلية منذ عام 2015. وكان من الأمور المثيرة للقلق تزايد الكميات المقترح توريدها إلى اليمن من الإيفيدرينات، ولا سيما السودوإيفيدرين، سواء في شكل مستحضرات صيدلانية أو مواد خام، منذ بداية الحرب الأهلية (انظر الشكل 23)، مع عدم كفاية عمليات الرصد باستخدام نظام "بن أونلاين". وجرى إبلاغ الهيئة، في منتصف عام 2020، بنقل مكتب السلطة الوطنية المختصة في اليمن من صنعاء إلى عدن مع تعيين جهة وصلة جديدة بخصوص المسائل المتعلقة بالاتفاقيات الدولية الثلاث لمراقبة المخدرات. وخلال فترة السنتين السابقتين لكانون الثاني/يناير 2021، عندما تم تسجيل مستخدم جديد لنظام "بن أونلاين"، أثر التنافس في المصالح بين المكتب الجديد في عدن والمكتب القائم في صنعاء، الذي كان يمثل سابقا السلطة الوطنية المختصة، على الإذن بالشحنات المقترحة من السلائف عبر نظام "بن أونلاين". وبالنظر إلى كم الطلبيات التي تُرسل بشأنها إشعارات مسبقة وصعوبات التحقق من مشروعيتها، شجعت الهيئة سلطات البلدان المصدرة على توخي اليقظة بشأن شحنات السودوإيفيدرين المرسلة إلى اليمن، من أجل منع تسريبها إلى قنوات غير مشروعة مع ضمان أن يظل الإمداد بالسودوإيفيدرين للأغراض المشروعة كافيا.

الشكل 23- الشحنات المقترح تصديرها إلى اليمن من السودوإيفيدرين (المواد الخام والمستحضرات مجتمعة) التي أرسلت البلدان المصدرة إشعارات بشأنها عبر نظام "بن أونلاين"، 2014-2023[أ]

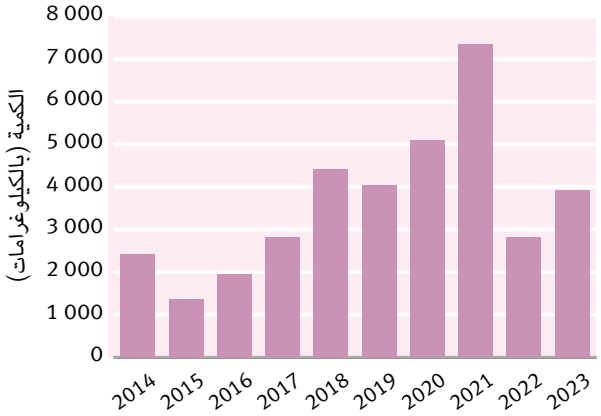

[أ] لا تغطي بيانات عام 2023 إلا الأشهر العشرة الأولى منه.

عدم كفاية الرصد من جانب البلدان والأقاليم المستوردة للتجارة المشروعة

192- تؤدي المعاملات التجارية الدولية في السلائف خارج نطاق نظام "بن أونلاين"، الذي أصبح النظام العالمي المركزي لتبادل الاشعارات السابقة للتصدير عملا بالفقرة 10 (أ) من المادة 12 من اتفاقية سنة 1988، إلى زيادة خطر التسريب. وينطبق ذلك على بلدان النزاع، كما ينطبق، بصورة أعم، على أي بلد مستورد لا يستخدم ذلك النظام لرصد الإشعارات الواردة أو لا يستخدمه بشكل فعال في رصدها. ومما يثير القلق بوجه خاص تجارة المستحضرات الصيدلانية المحتوية على سلائف مجدولة، وخصوصا الإيفيدرين والسودوإيفيدرين، التي أوصت الهيئة ولجنة المخدرات برصدها بنفس الطريقة التي ترصد بها تجارة السلائف التي تحتويها تلك المستحضرات، فالمستحضرات المحتوية على الإيفيدرين والسودوإيفيدرين كثيرا ما تُستخدم في الصنع غير المشروع للميثامفيتامين.

193- وتوجد سلطات في عدد من بلدان النزاع مسجلة لاستخدام نظام "بن أونلاين". غير أنها لا تطلع بانتظام على الإشعارات السابقة للتصدير التي ترد إليها. ونتيجة لذلك، قد تواصل الشحنة التجارية طريقها دون رقابة أو تأكد من الغرض النهائي منها أو وجهتها النهائية. وترد أدناه بعض الأمثلة لحالات معروفة للهيئة توضح مظاهر مختلفة لهذه المسألة.

194- فالوضع السياسي في **ليبيا** أدى إلى فترة من تعطل نشاط السلطات في رصد شحنات السلائف المقترح إرسالها إلى البلد. وعلى مدى هذه الفترة التي دامت ثلاث سنوات ونصف، أُرسلت إشعارات عبر نظام "بن أونلاين" بشأن 16 شحنة من السودوإيفيدرين في شكل مستحضرات صيدلانية، تزيد كل منها عن 100 كيلوغرام، ومجموعها أكثر من 2,8 طن. ونظرا لعدم رد السلطات الليبية على تلك الإشعارات ولا على الاستفسار الذي وجهته الهيئة في هذا الشأن، فربما تكون هذه الشحنات قد توجهت إلى البلد دون علم السلطات. وفي تشرين الأول/أكتوبر 2022، استأنفت السلطات الليبية استخدام نظام "بن أونلاين" والتعاون في مواجهة المعاملات المشبوهة بشكل نشط، واعترضت على عدة شحنات مقترحة، كان من بينها أربع شحنات من مستحضرات السودوإيفيدرين.

195- أما في **الصومال**، فإن وزارة الصحة والخدمات الإنسانية في مقديشو مسجلة في نظام "بن أونلاين" وتستخدمه، حتى على الرغم من أن البلد لم يصبح بعد طرفا في اتفاقية سنة 1988. وبناء على استفسار وجهته الهيئة بشأن شحنات ضخمة من المستحضرات الصيدلانية المحتوية على السودوإيفيدرين كانت مرسلة إلى الصومال، قامت سلطات البلد المصدر بوقف تلك الشحنات في تموز/يوليه 2022. ولكن يبدو أن شحنات يناهز مجموعها طنا واحدا من مستحضرات السودوإيفيدرين كانت قد أُرسلت، قبل ذلك، بسبب عدم إبداء السلطات الصومالية أي اعتراض عليها عبر نظام "بن أونلاين" وعلى أساس وجود شهادة استيراد أكدت السلطة المختصة في الصومال فيما بعد أنها مزورة. وعلى أثر ذلك،

اشترطت السلطة المختصة إرفاق نسخة من تصريح الاستيراد بأي إشعار سابق للتصدير بشكل اعتيادي عام، حتى تتمكن من التحقق من صحة التصريح. ومنذ ذلك الحين، يطبق البلد المصدر المعني هذا الشرط. وتوضح هذه الحالة ضرورة أن تعترض الحكومات المستوردة على الشحنات المشبوهة في الوقت المناسب أو أن تطلب مزيدا من الوقت لتمحيصها.

196- والقصور في استخدام نظام "بن أونلاين" أمر مثير للقلق فيما يتعلق بالعديد من البلدان في إفريقيا. ففي عام 2022، كان مجموع عدد الحكومات غير المسجلة أو التي لا تطلع بانتظام على الإشعارات السابقة للتصدير الواردة 36 حكومة، أو ثلثي جميع الحكومات في القارة (انظر الشكل 24). وشمل ذلك عددا من البلدان في غرب أفريقيا ووسطها التي نشبت فيها نزاعات (من جديد) مؤخرا، مثل **بوركينا فاسو وتشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى وغابون وغينيا ومالي والنيجر**.

الشكل 24- مستوى استخدام نظام "بن أونلاين"، حسب المنطقة، 2022

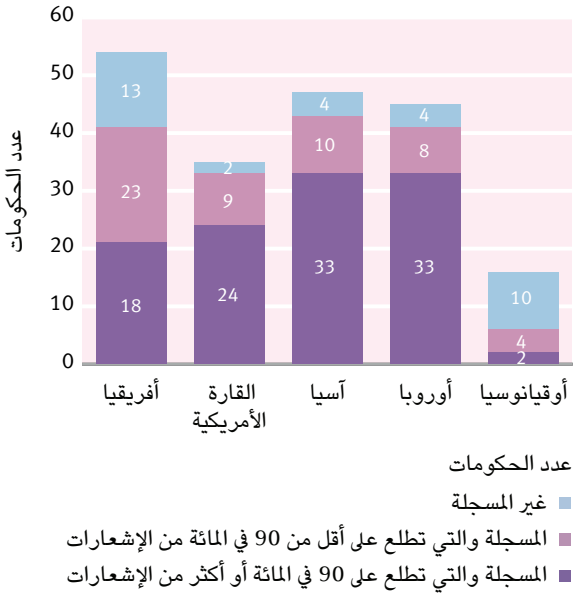

عدم كفاية الرصد من جانب البلدان والأقاليم المصدرة للتجارة المشروعة

197- توفر البيانات المقدمة طواعية من البلدان المستوردة عن التجارة المشروعة في الاستمارة D مؤشرا على دور البلدان والأقاليم الأخرى في تصدير السلائف الخاضعة للمراقبة، حتى وإن لم تكن قد أُرسلت بشأن تلك الصادرات إشعارات سابقة للتصدير عبر نظام "بن أونلاين" أو لم تكن الهيئة قد أُبلغت بها في الاستمارة D.

198- وهناك سيناريو محدد متعلق **بمقاطعة تايوان الصينية** في هذا الشأن، حيث توفر البيانات المقدمة طواعية من البلدان المستوردة عن التجارة المشروعة مؤشرا على دور هذه المقاطعة في هذه التجارة باعتبارها من المصدرين البارزين للمواد المدرجة في الجدول الأول من اتفاقية سنة 1988. فقد استأثرت هذه المقاطعة، على سبيل المثال، بنسبة 10 في المائة من مجموع صادرات النورإيفيدرين التي أعلنت عنها البلدان المستوردة في الاستمارة D خلال الفترة 2018-2022. وفي تلك الفترة، أبلغ 14 بلداً عن واردات من السلائف من مقاطعة تايوان الصينية في الاستمارة D. ويضاف إلى ذلك أن مقاطعة تايوان الصينية، وإن لم تكن مسجلة في عداد مستخدمي نظام "بن أونلاين"، أرسل إليها 16 بلدا مصدرا أكثر من 200 2 إشعار سابق للتصدير (بشأن سلائف مختلفة) عبر نظام "بن أونلاين" في الفترة من 1 كانون الثاني/يناير 2018 إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2022[37]. ويمكن أن تصل هذه الإشعارات بالبريد الإلكتروني إلى الجهة التي يختار مستخدم نظام "بن أونلاين" لدى البلد المصدر إرسالها إليها.

199- وتشكل الصادرات من مقاطعة تايوان الصينية تحديات لسلطات البلدان المستوردة، حيث قد تصل الشحنات إليها دون إشعار مسبق، مما يؤدي في بعض الحالات إلى صدور قرارات بالإلغاء والرفض مع إعادة الشحنات. وبالإضافة إلى ذلك، زودت الصادرات من مقاطعة تايوان الصينية صناعة المستحضرات الصيدلانية في **الجمهورية العربية السورية** بالإمدادات قبل وبعد بداية النزاع في آذار/مارس 2011. وتشير البيانات المبلغ عنها ذاتيا بشأن واردات الجمهورية العربية السورية من السودوإيفيدرين إلى أن مقاطعة تايوان الصينية كانت المورد الرئيسي للسودوإيفيدرين إلى البلد، حيث وردت، في المتوسط، 50 في المائة من الكميات المبلغ عنها خلال الفترة 2012-2016. وبدأت كميات الإيفيدرينات، التي أُرسلت إشعارات مسبقة بتصديرها إلى الجمهورية العربية السورية، في الانخفاض في عام 2013، نتيجة لزيادة الوعي بين البلدان المصدرة، واستفسارات الهيئة، والتنبيه الخاص الصادر عن مشروع "بريزم" في أيلول/سبتمبر 2012. ومما ساهم أيضا في هذا الانخفاض سلسلة من التدابير التي اتخذتها السلطات السورية، كان من بينها وقف مؤقت للموافقة على واردات السودوإيفيدرين في عام 2015، تم تمديده لاحقا عدة مرات حتى نهاية عام 2018[38]. وبناء على ذلك، أُرسلت إلى الجمهورية العربية السورية إشعارات سابقة لتصدير شحنات لا تحتوي إلا على كميات صغيرة جدا من الإيفيدرينات من 169 بلدا وإقليما عبر نظام "بن أونلاين". والواقع أن عدد الإشعارات السابقة لتصدير الشحنات المقترحة من السلائف إلى الجمهورية العربية السورية قد انخفض انخفاضا كبيرا منذ عام 2011، ولم تُرسل إشعارات مسبقة بأي صادرات من هذا النوع عبر النظام منذ عام 2019 (انظر الشكل 25).

[37] بيانات مستمدة من نظام "بن أونلاين".

[38] تقارير الهيئة عن السلائف للأعوام 2015 و2016 و2017 (E/INCB/2015/4، الفقرة 71؛ و E/INCB/2016/4، الفقرة 30؛ و E/INCB/2017/4، الفقرة 54). ولا علم للهيئة بحالة هذا الوقف المؤقت منذ نهاية عام 2018.

الشكل 25- العدد الإجمالي للإشعارات السابقة للتصدير المرسلة إلى الجمهورية العربية السورية، حسب السنة، 2006-2023[i]

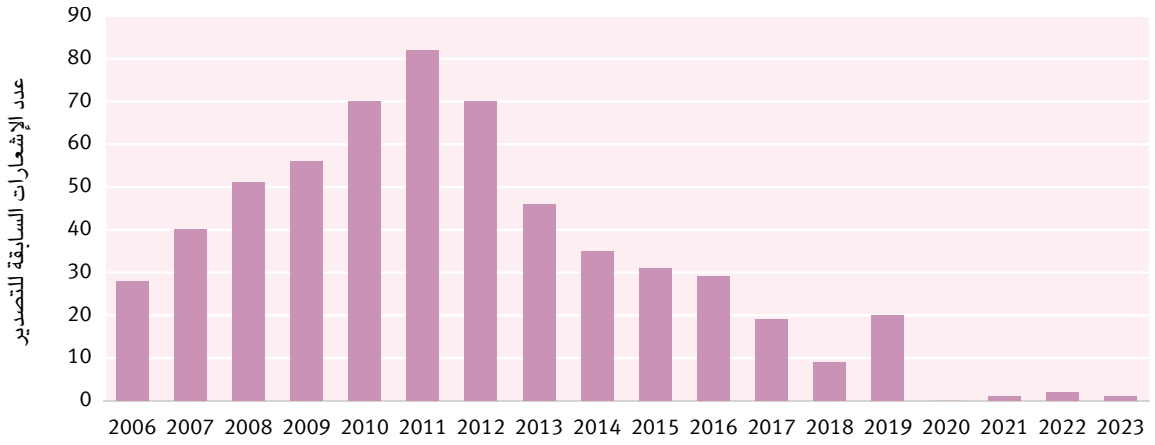

[i] لا تغطي بيانات عام 2023 إلا الأشهر العشرة الأولى منه.

بلدان النزاع وصنع المخدرات غير المشروع

200- إن تسريب السلائف في مناطق النزاع أو عبرها وصنع المخدرات بصورة غير مشروعة في مناطق خارجة عن سيطرة الحكومات أمران قد يسهمان أيضا في التفاوتات التي كثيرا ما تلاحظ بين كميات السلائف المبلغ عن ضبطها والكميات المضبوطة من المخدرات المناظرة لها (انظر الشكل 6 أعلاه).

201- وقد قادت الهيئة في الماضي مبادرتين دوليتين محددتي المدة تهدفان إلى تسليط الضوء على هذه التناقضات. وكان من بينهما العملية EPIG، التي نفذت في عام 2013 بهدف معالجة شواغل سلطات البلدان المصدرة والهيئة بشأن الوجهة النهائية لشحنات الإيفيدرين والسودوإيفيدرين المرسلة إلى مناطق النزاع أو عبرها، ولا سيما في شمال أفريقيا والشرق الأوسط. أما المبادرة الأخرى، المعروفة باسم "عملية الحلقات المفقودة" (Operation Missing Links)، فقد نفذت في الفترة من عام 2016 إلى عام 2017 بهدف سد الفجوات الاستخباراتية المتعلقة بالمواد الكيميائية المستخدمة في الصنع غير المشروع للمخدرات الخاضعة للمراقبة التي يفترض أنها موجودة في أقراص "الكبتاغون" المزيفة.

202- وأسفرت عملية "الحلقات المفقودة" عن أول مضبوطات وأدلة تتعلق باستخدام السلائف المحورة في صنع "الكبتاغون" بصورة غير مشروعة في الشرق الأوسط. وأكد تحليل التصنيف الجنائي، على وجه التحديد، استخدام مادة APAAN كمادة أولية في الصنع غير المشروع للأمفيتامين الموجود في أقراص "الكبتاغون" المزيفة. وبالإضافة إلى ذلك، ضبط ما مجموعه أكثر من ثلاثة أطنان من سليفتين محورتين بديلتين، هما ملح صوديوم وإستر ميثيل حمض ميثيل غليسيديك المادة P-2-P[39]، في مطار بيروت في عام 2016 وأُبلغ عن هذا عبر نظام "بيكس". وفي عام 2021، أكد تحليل التصنيف الجنائي لأقراص "الكبتاغون" المضبوطة في لبنان استخدام ميثيل غليسيدات المادة P-2-P في الصنع غير المشروع للأمفيتامين الموجود في تلك الأقراص. وكشفت عملية "EPIG" عن عدم منهجية استخدام النظام الدولي للإشعارات السابقة للتصدير فيما يتعلق بالبلدان الواقعة في المنطقتين المستهدفتين، مما يجعل من الصعب ضمان تواصل حلقات سلسلة عمليات رصد التجارة الدولية في السلائف، وخصوصا في الإيفيدرين والسودوإيفيدرين والمستحضرات الصيدلانية المحتوية عليهما.

203- وقد لاحظت الهيئة في عدد من تقاريرها السابقة عن السلائف وجود تفاوتات بين حجم عرض (توافر) المنتجات النهائية من المخدرات والمضبوطات من سلائف هذه المخدرات. وقد اتصلت أوجه التفاوت هذه بجميع المخدرات والسلائف تقريبا، في مناطق مختلفة، وشمل ذلك الافتقار إلى معلومات عن طبيعة ومصادر المواد الكيميائية التي تغذي عمليات الصنع غير المشروع للميثامفيتامين في أفغانستان وميانمار، وصنع الأمفيتامين بصورة غير مشروعة لإنتاج "الكبتاغون" المزيف في غرب آسيا. والنزاعات الطويلة الأمد وعدم الاستقرار السياسي في هذه البلدان والمناطق أمران يعقدان تنفيذ الإجراءات اللازمة.

204- وفي **أفغانستان**، توافرت بعض الأدلة في الماضي على استخدام مستحضرات صيدلانية تحتوي على الإيفيدرين أو السودوإيفيدرين في صنع الميثامفيتامين بصورة غير مشروعة. وعندما بدأت هذه الأدلة في الظهور في عام 2015، اتخذت الحكومة تدابير لتحديد نطاق عمليات التسريب الداخلي ومعرفة المصادر وأساليب العمل المستخدمة في هذا الشأن. ومع ورود أول بلاغات عن ضبطيات لنبات الإيفيدرا، الذي ينمو بريا في جبال أفغانستان ويمكن استخدامه كسليفة للميثامفيتامين، في عام 2018، أضيفت شريحة جديدة من المهام المعقدة إلى الجهود المبذولة للتصدي للصنع غير المشروع للميثامفيتامين في البلد. غير أن فجوة المعلومات عن حالة السلائف

[39] أُوصي بجدولة هذه المادة بموجب اتفاقية سنة 1988 (انظر الفقرة 7).

في البلد قد اتسعت منذ أن استولت طالبان على السلطة في آب/أغسطس 2021، في حين أن أفغانستان كانت في السابق تتصرف وفقا لالتزامات الإبلاغ المحددة بموجب اتفاقية سنة 1988 وتستخدم نظام "بن أونلاين" استخداما نشطا.

205- والمناطق الخاصة[40] في **ميانمار** هي أقاليم تتمتع بالحكم الذاتي ويبدو أنها مغلقة تقريبا في وجه السلطات المختصة في البلد، ويزعم أنها تتيح ممارسة ضروب متنوعة من الأنشطة غير المشروعة، أبرزها صنع المخدرات بصورة غير مشروعة. ولا يوجد سوى عدد محدود من الشحنات المقترح تصديرها إلى ميانمار من السلائف الخاضعة للمراقبة الدولية التي يمكن أن تستخدم، في حال تسريبها، في صنع الميثامفيتامين بصورة غير مشروعة. وتتعلق معظم المضبوطات، التي أبلغت عنها ميانمار، بمواد كيميائية شائعة وغير مجدولة ونادرا ما تشمل أي سلائف رئيسية أو أولية للميثامفيتامين. ويبدو أن معظم المواد الكيميائية، سواء كانت خاضعة للمراقبة الدولية أم لا، تُهرب إلى البلد أو تُسرب في المناطق الخاصة. وفيما يتعلق بالمواد الكيميائية غير الخاضعة للمراقبة الدولية، أرسلت تايلند والصين، منذ تشرين الثاني/نوفمبر 2022، إشعارات مسبقة بشأن ما مجموعه 69 شحنة عبر نظام "بن أونلاين لايت" الجديد التابع للهيئة[41]، وقد اعترضت السلطات في ميانمار على 45 شحنة منها. وتتعلق الاعتراضات في معظمها بشحنات من الأحماض الشائعة، مثل حمض الخليك الجليدي، والقواعد، مثل الصودا الكاوية وكربونات وبيكربونات الصوديوم. **وتشيد الهيئة بجميع الحكومات التي تستخدم نظام "بن أونلاين لايت" وتشجعها على النظر في عدم الاقتصار على إرسال إشعارات مسبقة بشأن شحنات المواد الكيميائية الخاضعة للمراقبة في البلدان المصدرة عند تصديرها بل أن ترسل أيضا إشعارات مسبقة بشأن شحنات المواد الكيميائية المعروف أنها تُسرب في البلدان المستوردة.**

206- ويمكن أيضا تغذية أنشطة صنع المخدرات غير المشروع بتسريب السلائف من قنوات التوزيع الداخلي واستخدامها لاحقا داخل البلد الذي سُربت فيه، ومن ثم إدامة النزاعات القائمة هناك من خلال الأموال المكتسبة على هذا النحو. وقد لاحظت الهيئة هذه الحالة في أمريكا الجنوبية فيما يتعلق ببرمنغنات البوتاسيوم، وشجعت الحكومات على استعراض آليات المراقبة الداخلية لديها ووضع استراتيجيات لمعالجة هذه الحالة[42].

دعوة إلى العمل

207- لا تزال الهيئة تشعر بالقلق إزاء تدفقات السلائف في البلدان المتأثرة بنزاعات قائمة أو منازعات إقليمية غير محسومة أو بغير ذلك من الظروف التي تعرقل ممارسة المراقبة الفعالة. وهي تسلم أيضا بأن الشحنات التجارية من السلائف المتجهة إلى بلدان النزاع تثير عددا من التحديات أمام البلدان المصدرة، مما يجعلها في موقف صعب عند البت في جواز أو عدم جواز إرسال الصادرات المقترحة. وينبغي للسلطات الحكومية الراغبة في التصدير إلى مناطق النزاع أن تسترشد بالاعتبارات الصحية والإنسانية وكذلك بحالة الاعتراف الدولي بهذه المناطق على النحو المبين قرارات وتصريحات الجمعية العامة ومجلس الأمن، حسب الاقتضاء، كقاعدة عامة. وفي حين أن الهيئة قد تكون قادرة على تيسير الاتصالات اللازمة فيما يتعلق بالإذن باستيراد السلائف الكيميائية وتصديرها، فإن القرار النهائي بشأن ما إذا كان ينبغي الإذن بالتصدير يعود إلى سلطات البلد المصدر.

208- **وتزيد النزاعات القائمة والمنازعات الإقليمية غير المحسومة من خطر تسريب المواد الكيميائية وتوفر بيئة مواتية لصنع المخدرات بصورة غير مشروعة وتهريب السلائف الكيميائية، مما يسهم في إدامة النزاع من خلال تنشيط الاقتصاد غير المشروع. وللتصدي لهذا، يتعين على كل حكومات البلدان المعنية وشركائها التجاريين الدوليين أن يمحصوا بمزيد من الدقة أساليب العمل المحتملة للشبكات الإجرامية لمعرفة كيفية حصول المتجرين على المواد الكيميائية ونقلها إلى مواقع الصنع غير المشروع.** ويشمل ذلك زيادة الجهود الرامية إلى تشاطر المعلومات التي يمكن العمل بناء عليها بشأن الشحنات المشبوهة العابرة والمضبوطات من السلائف المتجهة إلى بلدان النزاع، سواء كانت تتعلق بمواد كيميائية خاضعة أو غير خاضعة للمراقبة الدولية. وتشمل المعلومات التي يمكن العمل بناء عليها بيانات أوراق الشحن والوثائق الجمركية والفواتير ذات الصلة، التي ينبغي تشاطرها بطريقة أكثر منهجية وحينية، ويفضل أن يكون ذلك عبر نظام "بيكس"، وذلك لدعم التحقيقات الاقتفائية. وإضافة إلى ذلك، يلزم بذل جهود دولية متضافرة لاستخلاص أدلة علمية على السلائف الفعلية المستخدمة في صنع المخدرات غير المشروع، وذلك، على سبيل المثال، من خلال إجراء تحليل التصنيف الجنائي للمنتجات النهائية للمخدرات المضبوطة في أماكن أخرى ولكنها مرتبطة بمناطق النزاع باعتبارها المنشأ.

209- **وتشيد الهيئة بجميع الجهود التي تسهم في ضمان توافر السلائف الخاضعة للمراقبة لاستخدامها في الأغراض المشروعة في جميع مناطق العالم، بصرف النظر عن وضع البلد أو مركز الإقليم، مع إدارة مخاطر التسريب. وتدعو الهيئة كذلك جميع الحكومات إلى العمل معها على إيجاد السبل والوسائل المناسبة لرصد التجارة عملا بالمادة 12 من اتفاقية سنة 1988 والتعامل مع الإشعارات السابقة للتصدير بغية التمكين من ممارسة التجارة بطريقة محكومة بقواعد تنظيمية في المواد الكيميائية الموردة إلى المناطق الشديدة الخطورة والواردة منها.**

---

[40] كانت تعرف سابقا بالأقسام الذاتية الإدارة.

[41] نظام "بن أونلاين لايت" هو منصة لتبادل المعلومات حول الشحنات الدولية المعتزم إرسالها التي تحتوي على سلائف كيميائية للمخدرات لا تخضع للمراقبة الدولية. واستخدام هذا النظام طوعي.

[42] تقرير الهيئة عن السلائف لعام 2020 (E/INCB/2020/4)، الفقرة 136.

خامسا- الاستنتاجات والتوصيات

210- يتضمن هذا الفصل استنتاجات عامة ويقدم توصيات إلى الحكومات بغية منع الاتجار بالسلائف وتعزيز سير عمل نظام مراقبة السلائف على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والدولي. وقد أُدرجت أيضا توصيات واستنتاجات محددة في الفصول السابقة من هذا التقرير، وهي مكتوبة بخط سميك.

211- وقد تأكدت مرة أخرى، خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، صحة العديد من الملاحظات السابقة للهيئة، مثل عظم حجم الاتجار بالمواد الكيميائية البديلة غير المجدولة مقارنة بالسلائف التقليدية الخاضعة للمراقبة، بما في ذلك بعض السلائف المجدولة مؤخرا. وهو ما يؤكد أيضا الأهمية المستمرة للتصدي لتسريب المستحضرات الصيدلانية التي تحتوي على الإيفيدرينات، ولا سيما السودوإيفيدرين.

212- وما زال العمل والتعاون على الصعيد العالمي مقوما حاسما للتصدي لتسريب المواد الكيميائية غير المجدولة التي يكثر استخدامها في صنع المخدرات بصورة غير مشروعة ولانتشار السلائف المحورة، على النحو الموصى به في قرار لجنة المخدرات 3/65 ويشمل هذا تطبيق مفهوم الجدولة الجماعية على كل من الصعيد الداخلي، كما هو الحال بالفعل لدى عدد من البلدان، والصعيد الدولي، على النحو الذي يجسده مقترح الهيئة ببدء عملية جدولة سلسلتين من مشتقات حمض ميثيل غليسيديك المادتين P-2-P و3,4-MDP-2-P المتصلة كيميائيا. وهو ما يشمل أيضا إشراك طائفة واسعة من الصناعات، التي تصنع المواد الكيميائية المعنية غير المجدولة أو تتاجر فيها أو تتعامل معها بطريقة أو بأخرى، ولكنها غير مسجلة في عداد مشغلي الأعمال المتعلقة بالسلائف، وكذلك التعاون الدولي في التحقيق في حالات الاتجار المتعلقة بهذه المواد الكيميائية، التي قد تخضع للمراقبة بأشكال مختلفة باختلاف البلدان أو قد لا تخضع للمراقبة على الإطلاق. وسيتطلب هذا التعاون الدولي أيضا إذكاء وعي القضاة وأعضاء النيابة العامة بمراقبة السلائف، والاستخدام المزدوج للمواد الكيميائية، وخصائص المواد الكيميائية غير المجدولة والسلائف المحورة، من أجل ضمان الاختتام الناجح للقضايا الجنائية التي تشكل رادعا كافيا للجماعات الإجرامية المنظمة. **وتشيد الهيئة بالحكومات التي أحرزت بالفعل تقدما في هذا الصدد، وتشجع جميع الحكومات الأخرى على معاودة النظر في المواد الإرشادية التي أعدتها الهيئة والقرارات ذات الصلة، وهي منشورة كلها على موقع الهيئة الشبكي، كما تشجعها على الاستفادة الكاملة من جميع الأدوات المتاحة، بما في ذلك القائمة المحدودة للمواد غير المجدولة الخاضعة لمراقبة دولية خاصة، ومواصلة التعاون فيما بينها ومع الهيئة من أجل حرمان المتجرين من الحصول على المواد الكيميائية والمعدات اللازمة لصنع المخدرات والسلائف بصورة غير مشروعة.**

213- ولدعم الحكومات في تأمين التجارة الدولية في المواد الكيميائية التي لا تخضع للمراقبة الدولية عندما يتبين الاتجار بها لاستخدامها في صنع المخدرات بصورة غير مشروعة، أطلقت الهيئة نظم "بن أونلاين لايت" في تشرين الأول/أكتوبر 2022. ومن بين مستخدمي نظام "بن أونلاين" الذين منحوا الحق تلقائيا في استخدام نظام "بن أونلاين لايت" والبالغ عددهم 169، يستخدم 25 منهم ذلك النظام الثاني بنشاط لإرسال إشعارات مسبقة بالشحنات المعتزم تصديرها و/أو للإشعار بإقرارها. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، ساعد النظام بالفعل على وقف شحن كميات كبيرة من مادة GBL إلى بلدان لم تكن تعلم بهذه الصفقات التجارية أو لم تأذن بواردات معينة لأسباب أخرى. **وتشيد الهيئة بجميع الجهود التي تسهم في منع المواد الكيميائية غير المدرجة في الجدول الأول أو الجدول الثاني من اتفاقية سنة 1988 من الوصول إلى المختبرات غير المشروعة. ويشمل ذلك تنبيه البلدان المستوردة إلى الصادرات المعتزم إرسالها من هذه المواد الكيميائية إلى أقاليمها، بحيث يمكن للحكومة المستوردة أن تتخذ إجراءات قبل وصول الشحنة غير المرغوب فيها/غير المأذون بها تحول دون إمكانية تسريبها. ويوفر نظام "بن أونلاين لايت" منصة عالمية بسيطة وسهلة الاستخدام لتبادل هذه المعلومات بطريقة منهجية. وتشجع الهيئة جميع الحكومات على استخدام نظام "بن أونلاين لايت" والنظر في تسجيل مستخدمين إضافيين من الوكالات والوزارات ذات الصلة المسؤولة عن المواد الكيميائية غير المجدولة والمعنية بالأمر للسماح لها باستخدام ذلك النظام حصرا.**

214- ويظل التعاون مع الصناعة ركيزة أساسية للاستراتيجيات الفعالة والمستدامة لمنع تسريب السلائف وغيرها من المواد الكيميائية إلى القنوات غير المشروعة. وقد دعمت الهيئة، على مر السنين، الحكومات في جهودها الرامية إلى إنشاء وتنفيذ آليات لهذا التعاون، وتحقيقا لهذه الغاية، فقد استحدثت وعممت عددا من الأدوات والموارد المعيارية والتنفيذية كما أتاحتها على موقعها الشبكي. وهي تشمل مجموعة من المواد الإرشادية بشأن مدونة طوعية للممارسات في مجال الصناعة الكيميائية، والقائمة المحدودة للمواد غير المجدولة الخاضعة لمراقبة دولية خاصة، وتجميعا للممارسات الوطنية المختلفة المتصلة بالشراكات بين القطاعين العام والخاص في مجال سلائف المخدرات والمواد الكيميائية غير المجدولة، واستعراضا عالميا لفئات الأنشطة الصناعية التي تشارك في عمليات صنع وتوزيع وتجارة المواد الكيميائية المستخدمة في الصنع غير المشروع للمخدرات، بما يسلط الضوء على احتمال أن يستهدف المتجرون، بالإضافة إلى الصناعات الكيميائية والصيدلانية، فئات أخرى من الدوائر الصناعية - دون علمها في كثير من الحالات - للحصول منها على مواد كيميائية لصنع المخدرات بصورة غير مشروعة. وتهدف هذه الموارد المرجعية أيضا إلى توفير إرشادات للحكومات في رسم خرائط للمشهد العام للأنشطة الصناعية الوطنية لديها. **وتشجع الهيئة الحكومات على رسم خريطة للمشهد العام للأنشطة الصناعية الوطنية بهدف المساعدة على**

فهم فئات الصناعات المتاحة في أقاليمها وتوعية جميع دوائر الصناعة المعنية. وعلاوة على ذلك، توصي الهيئة الحكومات بأن تزيد من استخدام الموارد والمواد المتاحة التي أعدتها الهيئة لهذا الغرض.

215- وبقيت المضبوطات من المستحضرات الصيدلانية المستخدمة في صنع الميثامفيتامين بصورة غير مشروعة مرتفعة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وأبلغ المزيد من البلدان عن مضبوطات من هذه المستحضرات، ومنها عدة بلدان أبلغت عن هذه المضبوطات لأول مرة. وإضافة إلى ذلك، فُككت شبكة إجرامية رئيسية في أوروبا كانت تعتمد على المستحضرات الصيدلانية من الإيفيدرين والسودوإيفيدرين في صنع الميثامفيتامين والاتجار به في المنطقة. وتتبع هذه الظواهر الاتجاه الذي لوحظ في عام 2021، عندما أُرسلت إشعارات بشأن عدة شحنات مشبوهة من مستحضرات السودوإيفيدرين عبر نظام "بن أونلاين". وتؤكد هذه التطورات الحاجة إلى مواصلة اليقظة والرصد بشأن مستحضرات الإيفيدرين والسودوإيفيدرين، حتى وإن كانت لا تخضع للمراقبة الدولية، بما يشمل سد أي ثغرات تنظيمية في هذا الشأن. ومن شأن تقدير كل بلد لاحتياجاته السنوية المشروعة من هذه المستحضرات لأغراض الاستيراد ومواظبة البلدان المصدرة على إرسال إشعارات مسبقة بالشحنات من هذا القبيل إلى البلدان المستوردة أن يحقق تقدما كبيرا في العمل على منع وقوع هذه المستحضرات في أيدي الشبكات الإجرامية. **ومن ثم، تحث الهيئة الحكومات على مراقبة المستحضرات الصيدلانية المحتوية على الإيفيدرين والسودوإيفيدرين بنفس الطريقة التي تراقب بها هاتين المادتين نفسيهما، واستخدام نظام "بن أونلاين" لإرسال إشعارات سابقة لتصديرها، ووضع تقديرات واقعية ومبررة للاحتياجات السنوية المشروعة من الواردات من هذه المواد، وإبلاغ الهيئة بالتغييرات في الوقت المناسب لتعميمها على الصعيد العالمي.**

216- وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، ظل نظام "بيكس" يوفر أداة فعالة لتشاطر المعلومات عن حوادث الاتجار والشحنات المشبوهة ذات الصلة بالسلائف والمعدات. وقد استُخدم في إحدى الحالات بنجاح لتحديد هوية مورد عام قام بتوريد آلة لصنع الأقراص إلى بلد في أفريقيا وسليفة محورة لمنشط أمفيتاميني إلى بلد في أوروبا. ووفر نظام "بيكس" أيضا معلومات مفيدة لدعم عملية تقييم قامت بها الهيئة من أجل الجدولة الدولية لبعض سلائف المنشطات الأمفيتامينية. ولذلك، فإن التأكيد على مَحَاسِن تشاطر الحكومات للمعلومات عن الحوادث عبر نظام "بيكس" ليس من قبيل المغالاة. غير أن الهيئة لاحظت إحجام الحكومات، في بعض الأحيان، عن تشاطر المعلومات عن القضايا عبر نظام "بيكس" خشية المساس بالتحقيقات الجارية. وتود الهيئة أن تؤكد للحكومات أن هذا النظام يحتوي على عدة وظائف تهدف بالضبط إلى منع تسرب المعلومات الحساسة لضمان عدم المساس بالتحقيقات. **وبناء على ذلك، تشجع الهيئة الحكومات على التوسع في استخدام نظام "بيكس" من أجل تشاطر المعلومات حول المزيد من الحوادث المتعلقة بالسلائف والمعدات في الوقت الحقيقي. وتشاطر المعلومات حول الحوادث عبر نظام "بيكس" من شأنه أيضا أن يتيح التعرف على الشحنات المماثلة المرسلة من نفس المورد إلى بلدان أخرى أو استخدام نفس أساليب العمل، مما يمنع محاولات الاتجار في المستقبل.**

217- وقد نجحت مناطق التجارة الحرة نجاحا هائلا في توفير بيئة تتيح مزاولة التجارة الدولية بسرعة وبدون متاعب، كما نجحت في تشجيع التجارة والصناعة من خلال تبسيط النظم الضريبية وتخفيض الضرائب. غير أن القواعد التنظيمية المواتية نسبيا، التي تساهم في نجاح تلك المناطق، تجعلها أيضا عرضة للاستغلال في الاتجار بالمخدرات والسلائف الكيميائية. ويجدر بالذكر أن اتفاقية كيوتو المنقحة، التي تهدف إلى تيسير التجارة عن طريق تنسيق وتبسيط الإجراءات والممارسات الجمركية، تمكن السلطات الجمركية من فحص السلع في مناطق التجارة الحرة على النحو الواجب. وتدعو اتفاقيات الأمم المتحدة لمراقبة المخدرات إلى وضع نظام في هذه المناطق لا يقل صرامة عن النظم القائمة في الأجزاء الأخرى من بلدانها. والواقع أن قابلية مناطق التجارة الحرة للاستغلال في أغراض غير مشروعة يسوغ تطبيق تدابير أشد صرامة حتى مما تتوخاه تلك الاتفاقيات في هذه المناطق. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قُدمت أدلة على أن مناطق التجارة الحرة تُستغل فعلا في الاتجار بالسلائف، حيث رُبطت ضبطية لكمية كبيرة من المستحضرات الصيدلانية المحتوية على السودوإيفيدرين بإحدى هذه المناطق. وسعيا إلى توسيع دائرة المعرفة بمناطق التجارة الحرة وإذكاء الوعي بين الحكومات بالحاجة إلى فرض رقابة مناسبة فيها، اضطلعت الهيئة بعملية "إنسايت" بالاشتراك مع منظمة الجمارك العالمية وبرنامج مراقبة الحاويات المشترك بين مكتب المخدرات والجريمة وتلك المنظمة. وكشفت نتائج هذه العملية عن ضرورة أن تركز الحكومات اهتمامها على مناطق التجارة الحرة لمعالجة مشكلة الاتجار بالسلائف. **وبناء على ذلك، تشجع الهيئة الحكومات على ضمان ألا تكون اللوائح والإجراءات المعمول بها بشأن مناطق التجارة الحرة أقل صرامة من اللوائح والإجراءات المطبقة في سائر أنحاء أقاليمها من أجل منع الاتجار بالعقاقير المخدرة والمؤثرات العقلية والسلائف الكيميائية. وتشجع الهيئة الحكومات أيضا على الاستفادة من الإرشادات التي وضعتها منظمة الجمارك العالمية بشأن الإجراءات الجمركية التي يتعين اعتمادها في هذه المناطق.**

218- وظل من الملحوظ خلال الفترة المشمولة بالتقرير استخدام الإنترنت (الشبكة السطحية) للاتجار بالسلائف والمعدات. وأصبحت الإعلانات المشبوهة المنشورة عليها أكثر دقة، حيث أخذت تتوسع في استخدام أرقام التسجيل في دائرة المستخلصات الكيميائية للمواد بدلا من الاكتفاء بذكر أسمائها، كما كان الحال في السنوات السابقة. وشرعت الهيئة في اتخاذ تدابير لبناء القدرات من أجل دعم الحكومات في التحقيق فيما ينشر من إعلانات مشبوهة عن السلائف والمعدات على الإنترنت، وفي وضع تدابير طوعية للتعاون مع منصات التداول التجاري العاملة على الإنترنت. **وتشجع الهيئة الحكومات على**

جعل أعمال الرصد والتحقيق المتعلقة باستخدامات الإنترنت في مجال السلائف جزءا لا يتجزأ من أنشطتها المتصلة بتنظيم وإنفاذ آليات مراقبة السلائف. وتشجع الهيئة أيضا على تعزيز التعاون الدولي، نظراً للطبيعة العابرة للحدود لمعظم التحقيقات في الجرائم السيبرانية. وتشجع الهيئة كذلك الحكومات على الجمع بين الخبراء في مجال الجريمة السيبرانية والأدوات الاستخبارية المفتوحة المصدر المتاحة في معظم البلدان وموظفي إنفاذ القانون المعنيين بالتحقيق في القضايا المتعلقة بالسلائف والمعدات، لكي يتسنى لكل منهم الاستفادة من خبرة الآخر.

219- إن النزاعات القائمة والمنازعات الإقليمية غير المحسومة تزيد من خطر تسريب المواد الكيميائية وتوفر بيئة مواتية للاتجار بها. وتمثل التجارة في السلائف الموجهة إلى البلدان التي تشهد نزاعات عدداً من التحديات بالنسبة للبلدان المصدرة، وتضعها في وضع صعب بشأن ما إذا كانت تستطيع تنفيذ عملية توريد مقترحة أم لا. **وتشيد الهيئة بجميع الجهود التي تسهم في ضمان توافر السلائف الخاضعة للمراقبة لاستخدامها في الأغراض المشروعة في جميع مناطق العالم، بصرف النظر عن وضع البلد أو مركز الإقليم، مع إدارة مخاطر التسريب. وتدعو الهيئة كذلك جميع الحكومات إلى العمل معها على إيجاد السبل والوسائل المناسبة لرصد التجارة عملا بالمادة 12 من اتفاقية سنة 1988 والتعامل مع الإشعارات السابقة للتصدير بغية التمكين من ممارسة التجارة بطريقة محكومة بقواعد تنظيمية في المواد الكيميائية الموردة إلى المناطق الشديدة الخطورة والواردة منها.**

220- وكررت الهيئة، على مر السنين، تأكيد أهمية قيام الحكومات بتقديم معلومات دقيقة وكاملة في الوقت المناسب على النحو المنصوص عليه في الفقرة 12 من المادة 12 من اتفاقية سنة 1988. فهذه المعلومات حاسمة لأنها تسمح لها بتحليل واستبانة الاتجاهات المستجدة في مجال الاتجار بالسلائف وصنع المخدرات غير المشروع. ورغم الشروط الإلزامية المنصوص عليها في اتفاقية سنة 1988، فما زالت هناك تحديات تتعلق بكمية البيانات ونوعيتها، حيث لم تقدم سوى 60 دولة طرفا الاستمارة D عن عام 2022 قبل انقضاء الموعد المحدد لتقديمها، وهو 30 حزيران/يونيه 2023. ورغم أن العدد ارتفع إلى 113 بحلول الموعد النهائي لقبول المعلومات، وهو 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2023، فإن المعلومات المقدمة كانت في كثير من الحالات ناقصة وتفتقر إلى التفاصيل اللازمة لكي تحلل الهيئة وتحدد مواطن الضعف في آليات مراقبة السلائف والاتجاهات المستجدة في مجال الاتجار بالسلائف وصنع المخدرات غير المشروع. **ولذلك تحث الهيئة الحكومات على بذل قصارى جهدها لجمع معلومات كاملة ودمج تلك المعلومات وتقديمها على النحو المنصوص عليه في الفقرة 12 من المادة 12 من اتفاقية سنة 1988 في غضون المهلة المحددة. والهيئة على استعداد لمساعدة الحكومات على الوفاء بمتطلبات الإبلاغ الملزمة بها وغيرها من جوانب تنفيذ أحكام اتفاقية سنة 1988 فيما يتصل بالسلائف.**

مسرد

استُخدمت في هذا التقرير المصطلحات والتعاريف التالية:

تحليل التصنيف الجنائي	تحليل مخبري متعمق لمادة من أجل تتبع أي نواتج عرضية تولدت أثناء عمليات صنعها غير المشروع، وذلك لجملة أغراض، منها تحديد السلائف المستخدمة في صنعها على هذا النحو.
تسريب	نقل المواد من القنوات المشروعة إلى قنوات غير مشروعة
سليفة	يقصد بها، بوجه عام، مادة أولية تستخدم في صنع عقار مخدر أو مؤثر عقلي أو سلائف أخرى؛ وتستخدم أحيانا للإشارة حصرا إلى المواد المدرجة في الجدولين الأول والثاني من اتفاقية سنة 1988
سليفة أولية	سليفة لإحدى السلائف
سليفة مباشرة	سليفة لا تحتاج عموما إلا إلى خطوة تفاعلية واحدة فقط لإنتاج المادة النهائية
سليفة محورة	مادة كيميائية وثيقة الصلة بسليفة خاضعة للمراقبة تصنع خصيصا بهدف التحايل على الضوابط، وعادة ما لا يكون لها أي استخدام مشروع معترف به
شحنة موقوفة	شحنة محتجزة بشكل دائم لوجود أسباب معقولة للاعتقاد بأنها قد تشكِّل محاولة للتسريب، أو نتيجةً لمشكلات إدارية، أو لأسباب أخرى مثيرة للقلق أو للارتياب
ضبط	احتجاز شيء أو حظر نقل ملكيته أو تبديله أو التصرف فيه أو تحريكه، أو تولي عهدته أو السيطرة عليه بناء على أمر صادر عن محكمة أو سلطة مختصة؛ وقد يكون احتجازه مؤقَّتا أو دائما (أي مصادرة)؛ وقد تختلف المصطلحات المستخدمة باختلاف النظم القانونية الوطنية. والضبطية هي عملية الضبط نفسها، أما المضبوطات فهي الأشياء التي تضبط فيها
طلبية (أو معاملة) مشبوهة	طلبية (أو معاملة) ذات طابع أو وضع مريب أو مضلِّل أو غير مألوف يوجد بشأنها سبب للاعتقاد بأن الغرض من طلب المادة الكيميائية المعنية أو استيرادها أو تصديرها أو عبورها بلدا أو إقليما هو الاستعمال في الصنع غير المشروع لعقاقير مخدرة أو مؤثِّرات عقلية
القائمة المحدودة للمواد غير المجدولة الخاضعة لمراقبة دولية خاصة	قائمة أعدت عملا بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي 29/1996، وتعمل الهيئة على تحديثها بانتظام. وهي تشمل مواد كيميائية تعويضية وبديلة، إضافة إلى مجموعات من المشتقات الشائعة والمواد الأخرى ذات الصلة التي يمكن تحويلها إلى إحدى السلائف المجدولة بوسائل قابلة للتطبيق بسهولة، والتي توجد معلومات وفيرة بشأن استخدامها في صنع المخدرات غير المشروع
مادة كيميائية وسيطة	مادة كيميائية تتولد خلال عملية تخليق متعددة الخطوات، ولا يتم عزلها عادة، بل تُستهلك فورا خلال الخطوة التالية من عملية التخليق. ويمكن عزل المواد الكيميائية الوسيطة المستقرة، وقد عثر عليها في شكل مواد كيميائية بديلة مصممة بغرض الاستعاضة بها عن السلائف الخاضعة للمراقبة
مختبر صناعي النطاق	مختبر لصنع المخدرات الاصطناعية يستخدم معدات و/أو أوعية زجاجية ضخمة مصممة حسب الطلب أو مشتراة من مصادر للتجهيزات الصناعية و/أو يستعمل تفاعلات متسلسلة، وينتج كميات كبيرة من المخدرات في أوقات قصيرة جدا، ولا يحدُّ الكمية المنتجة فيه إلا مقدار الحاجة للحصول على السلائف والمواد الكيميائية الأساسية الأخرى بالكميات الكافية والحاجة إلى الخدمات اللوجستية والقوى العاملة اللازمة للتعامل مع كميات كبيرة من العقاقير والمواد الكيميائية
مستحضر صيدلاني	مستحضر يستعمل للعلاج (في الطب البشري أو البيطري) في شكل جرعات جاهزة للاستعمال، تحتوي على سلائف موجودة بطريقة تتيح إمكانية استعمالها أو استخلاصها بوسائل سهلة الاستخدام؛ ويمكن عرض هذه المستحضرات في شكل عبوات للبيع بالتجزئة أو في أشكال سائبة

المرفق الأول

الأطراف وغير الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدِّرات والمؤثِّرات العقلية لسنة 1988، حسب المنطقة، حتى 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2023

ملحوظة: تاريخ إيداع صك التصديق أو الانضمام مدرج بين قوسين.

المنطقة	الأطراف في اتفاقية سنة 1988	غير الأطراف في اتفاقية سنة 1988
آسيا	أذربيجان (22 أيلول/سبتمبر 1993)	تيمور-ليشتي (3 حزيران/يونيه 2014)
	الأردن (16 نيسان/أبريل 1990)	الجمهورية العربية السورية (3 أيلول/سبتمبر 1991)
	أرمينيا (13 أيلول/سبتمبر 1993)	جمهورية كوريا (28 كانون الأول/ديسمبر 1998)
	إسرائيل (20 آذار/مارس 2002)	جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية (19 آذار/مارس 2007)
	أفغانستان (14 شباط/فبراير 1992)	جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية (1 تشرين الأول/أكتوبر 2004)
	الإمارات العربية المتحدة (12 نيسان/أبريل 1990)	جورجيا (8 كانون الثاني/يناير 1998)
	إندونيسيا (23 شباط/فبراير 1999)	دولة فلسطين (29 كانون الأول/ديسمبر 2017)
	أوزبكستان (24 آب/أغسطس 1995)	سري لانكا (6 حزيران/يونيه 1991)
	إيران (جمهورية - الإسلامية) (7 كانون الأول/ديسمبر 1992)	سنغافورة (23 تشرين الأول/أكتوبر 1997)
	باكستان (25 تشرين الأول/أكتوبر 1991)	الصين (25 تشرين الأول/أكتوبر 1989)
	البحرين (7 شباط/فبراير 1990)	طاجيكستان (6 أيار/مايو 1996)
	بروني دار السلام (12 تشرين الثاني/نوفمبر 1993)	العراق (22 تموز/يوليه 1998)
	بنغلاديش (11 تشرين الأول/أكتوبر 1990)	عُمان (15 آذار/مارس 1991)
	بوتان (27 آب/أغسطس 1990)	الفلبين (7 حزيران/يونيه 1996)
	تايلند (3 أيار/مايو 2002)	فييت نام (4 تشرين الثاني/نوفمبر 1997)
	تركمانستان (21 شباط/فبراير 1996)	قطر (4 أيار/مايو 1990)
	تركيا[1] (2 نيسان/أبريل 1996)	قيرغيزستان (7 تشرين الأول/أكتوبر 1994)

المنطقة	الأطراف في اتفاقية سنة 1988		غير الأطراف في اتفاقية سنة 1988
	كازاخستان (29 نيسان/أبريل 1997)	منغوليا (25 حزيران/يونيه 2003)	
	كمبوديا (2 نيسان/أبريل 2005)	ميانمار (11 حزيران/يونيه 1991)	
	الكويت (3 تشرين الثاني/نوفمبر 2000)	نيبال (24 تموز/يوليه 1991)	
	لبنان (11 آذار/مارس 1996)	الهند (27 آذار/مارس 1990)	
	ماليزيا (11 أيار/مايو 1993)	اليابان (12 حزيران/يونيه 1992)	
	ملديف (7 أيلول/سبتمبر 2000)	اليمن (25 آذار/مارس 1996)	
	المملكة العربية السعودية (9 كانون الثاني/يناير 1992)		
المجموع الإقليمي **47**	**47**		**0**
أفريقيا	إثيوبيا (11 تشرين الأول/أكتوبر 1994)	جمهورية أفريقيا الوسطى (15 تشرين الأول/أكتوبر 2001)	الصومال غينيا الاستوائية
	إريتريا (30 كانون الثاني/يناير 2002)	جمهورية تنزانيا المتحدة (17 نيسان/أبريل 1996)	
	إسواتيني (8 تشرين الأول/أكتوبر 1995)	جمهورية الكونغو الديمقراطية (28 تشرين الأول/أكتوبر 2005)	
	أنغولا (26 تشرين الأول/أكتوبر 2005)	جنوب أفريقيا (14 كانون الأول/ديسمبر 1998)	
	أوغندا (20 آب/أغسطس 1990)	جيبوتي (22 شباط/فبراير 2001)	
	بنن (23 أيار/مايو 1997)	رواندا (13 أيار/مايو 2002)	
	بوتسوانا (13 آب/أغسطس 1996)	زامبيا (28 أيار/مايو 1993)	
	بوركينا فاسو (2 حزيران/يونيه 1992)	زمبابوي (30 تموز/يوليه 1993)	
	بوروندي (18 شباط/فبراير 1993)	سان تومي وبرينسيبي (20 حزيران/يونيه 1996)	
	تشاد (9 حزيران/يونيه 1995)	السنغال (27 تشرين الثاني/نوفمبر 1989)	
	توغو (1 آب/أغسطس 1990)	السودان (19 تشرين الثاني/نوفمبر 1993)	
	تونس (20 أيلول/سبتمبر 1990)	سيراليون (6 حزيران/يونيه 1994)	
	الجزائر (9 أيار/مايو 1995)	سيشيل (27 شباط/فبراير 1992)	
	جزر القمر (1 آذار/مارس 2000)	غابون (10 تموز/يوليه 2006)	

المنطقة	الأطراف في اتفاقية سنة 1988	غير الأطراف في اتفاقية سنة 1988
	غامبيا (23 نيسان/أبريل 1996)	مالي (31 تشرين الأول/أكتوبر 1995)
	غانا (10 نيسان/أبريل 1990)	مدغشقر (12 آذار/مارس 1991)
	غينيا (27 كانون الأول/ديسمبر 1990)	مصر (15 آذار/مارس 1991)
	غينيا-بيساو (27 تشرين الأول/أكتوبر 1995)	المغرب (28 تشرين الأول/أكتوبر 1992)
	كابو فيردي (8 أيار/مايو 1995)	ملاوي (12 تشرين الأول/أكتوبر 1995)
	الكاميرون (28 تشرين الأول/أكتوبر 1991)	موريتانيا (1 تموز/يوليه 1993)
	كوت ديفوار (25 تشرين الثاني/نوفمبر 1991)	موريشيوس (6 آذار/مارس 2001)
	الكونغو (3 آذار/مارس 2004)	موزامبيق (8 حزيران/يونيه 1998)
	كينيا (19 تشرين الأول/أكتوبر 1992)	ناميبيا (6 آذار/مارس 2009)
	ليبريا (16 أيلول/سبتمبر 2005)	النيجر (10 تشرين الثاني/نوفمبر 1992)
	ليبيا (22 تموز/يوليه 1996)	نيجيريا (1 تشرين الثاني/نوفمبر 1989)
	ليسوتو (28 آذار/مارس 1995)	
المجموع الإقليمي 54	**52**	**2**
أوروبا	الاتحاد الأوروبي[أ] (31 كانون الأول/ديسمبر 1990)	آيسلندا (2 أيلول/سبتمبر 1997)
	الاتحاد الروسي (17 كانون الأول/ديسمبر 1990)	إيطاليا[ب] (31 كانون الأول/ديسمبر 1990)
	إسبانيا[ب] (13 آب/أغسطس 1990)	البرتغال[ب] (3 كانون الأول/ديسمبر 1991)
	إستونيا[ب] (12 تموز/يوليه 2000)	بلجيكا[ب] (25 تشرين الأول/أكتوبر 1995)
	ألبانيا (27 تموز/يوليه 2001)	بلغاريا[ب] (24 أيلول/سبتمبر 1992)
	ألمانيا[ب] (30 تشرين الثاني/نوفمبر 1993)	البوسنة والهرسك (1 أيلول/سبتمبر 1993)
	أندورا (23 تموز/يوليه 1999)	بولندا[ب] (26 أيار/مايو 1994)
	أوكرانيا (28 آب/أغسطس 1991)	بيلاروس (15 تشرين الأول/أكتوبر 1990)
	أيرلندا[ب] (3 أيلول/سبتمبر 1996)	تشيكيا[ب] (30 كانون الأول/ديسمبر 1993)

المنطقة	الأطراف في اتفاقية سنة 1988		غير الأطراف في اتفاقية سنة 1988
	الجبل الأسود (3 حزيران/يونيه 2006)	كرواتيا[ب] (26 تموز/يوليه 1993)	
	جمهورية مولدوفا (15 شباط/فبراير 1995)	لاتفيا[ب] (25 شباط/فبراير 1994)	
	الدانمرك[ب] (19 كانون الأول/ديسمبر 1991)	لكسمبرغ[ب] (29 نيسان/أبريل 1992)	
	رومانيا[ب] (21 كانون الثاني/يناير 1993)	ليتوانيا[ب] (8 حزيران/يونيه 1998)	
	سان مارينو (10 تشرين الأول/أكتوبر 2000)	ليختنشتاين (9 آذار/مارس 2007)	
	سلوفاكيا[ب] (28 أيار/مايو 1993)	مالطة[ب] (28 شباط/فبراير 1996)	
	سلوفينيا[ب] (6 تموز/يوليه 1992)	مقدونيا الشمالية (13 تشرين الأول/أكتوبر 1993)	
	السويد[ب] (22 تموز/يوليه 1991)	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية[د] (28 حزيران/يونيه 1991)	
	سويسرا (14 أيلول/سبتمبر 2005)	موناكو (23 نيسان/أبريل 1991)	
	صربيا (3 كانون الثاني/يناير 1991)	النرويج (14 تشرين الثاني/نوفمبر 1994)	
	فرنسا[ب] (31 كانون الأول/ديسمبر 1990)	النمسا[ب] (11 تموز/يوليه 1997)	
	فنلندا[ب] (15 شباط/فبراير 1994)	هنغاريا[ب] (15 تشرين الثاني/نوفمبر 1996)	
	قبرص[ب] (25 أيار/مايو 1990)	هولندا (مملكة -)[ب،ج] (8 أيلول/سبتمبر 1993)	
	الكرسي الرسولي (25 كانون الثاني/يناير 2012)	اليونان[ب] (28 كانون الثاني/يناير 1992)	
المجموع الإقليمي **46**	**46**		**0**
أوقيانوسيا	أستراليا (16 تشرين الثاني/نوفمبر 1992)	فانواتو (26 كانون الثاني/يناير 2006)	بابوا غينيا الجديدة
	بالاو (14 آب/أغسطس 2019)	فيجي (25 آذار/مارس 1993)	توفالو
	تونغا (29 نيسان/أبريل 1996)	ميكرونيزيا (ولايات - الموحدة) (6 تموز/يوليه 2004)	جزر سليمان
	جزر كوك (22 شباط/فبراير 2005)	ناورو (12 تموز/يوليه 2012)	كيريباس
	جزر مارشال (5 تشرين الثاني/نوفمبر 2010)	نيوزيلندا (16 كانون الأول/ديسمبر 1998)	
	ساموا (19 آب/أغسطس 2005)	نيوي (16 تموز/يوليه 2012)	
المجموع الإقليمي **16**	**12**		**4**

المنطقة	الأطراف في اتفاقية سنة 1988	غير الأطراف في اتفاقية سنة 1988
القارة الأمريكية	الأرجنتين (10 حزيران/يونيه 1993)	سانت لوسيا (21 آب/أغسطس 1995)
	إكوادور (23 آذار/مارس 1990)	السلفادور (21 أيار/مايو 1993)
	أنتيغوا وبربودا (5 نيسان/أبريل 1993)	سورينام (28 تشرين الأول/أكتوبر 1992)
	أوروغواي (10 آذار/مارس 1995)	شيلي (13 آذار/مارس 1990)
	باراغواي (23 آب/أغسطس 1990)	غرينادا (10 كانون الأول/ديسمبر 1990)
	البرازيل (17 تموز/يوليه 1991)	غواتيمالا (28 شباط/فبراير 1991)
	بربادوس (15 تشرين الأول/أكتوبر 1992)	غيانا (19 آذار/مارس 1993)
	بليز (24 تموز/يوليه 1996)	فنزويلا (جمهورية - البوليفارية) (16 تموز/يوليه 1991)
	بنما (13 كانون الثاني/يناير 1994)	كندا (5 تموز/يوليه 1990)
	بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات) (20 آب/أغسطس 1990)	كوبا (12 حزيران/يونيه 1996)
	بيرو (16 كانون الثاني/يناير 1992)	كوستاريكا (8 شباط/فبراير 1991)
	ترينيداد وتوباغو (17 شباط/فبراير 1995)	كولومبيا (10 حزيران/يونيه 1994)
	جامايكا (29 كانون الأول/ديسمبر 1995)	المكسيك (11 نيسان/أبريل 1990)
	جزر البهاما (30 كانون الثاني/يناير 1989)	نيكاراغوا (4 أيار/مايو 1990)
	الجمهورية الدومينيكية (21 أيلول/سبتمبر 1993)	هايتي (18 أيلول/سبتمبر 1995)
	دومينيكا (30 حزيران/يونيه 1993)	هندوراس (11 كانون الأول/ديسمبر 1991)
	سانت فنسنت وجزر غرينادين (17 أيار/مايو 1994)	الولايات المتحدة الأمريكية (20 شباط/فبراير 1990)
	سانت كيتس ونيفس (19 نيسان/أبريل 1995)	
المجموع الإقليمي 35	**35**	**0**
المجموع العالمي 198	**192**	**6**

(أ) اعتبارا من 31 أيار/مايو 2022، استعيض عن اسم "Turkey" في الوثائق الصادرة باللغة الإنكليزية باسم "Türkiye" باعتباره الاسم المختصر المستخدم في الأمم المتحدة.

(ب) دولة عضو في الاتحاد الأوروبي.

(ج) اعتبارا من 3 آذار/مارس 2023، استعيض عن اسم "هولندا" باسم "هولندا (مملكة -)" باعتباره الاسم المختصر المستخدم في الأمم المتحدة.

(د) انتهت عضوية المملكة المتحدة في الاتحاد الأوروبي في 31 كانون الثاني/يناير 2020.

(ه) نطاق الاختصاص: المادة 12.

المرفق الثاني

تقديم المعلومات من جانب الحكومات، عملاً بالمادة 12 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدِّرات والمؤثِّرات العقلية لسنة 1988 (الاستمارة D) عن الفترة 2018–2022

ملحوظات: ترد أسماء الأقاليم التابعة والمناطق الإدارية الخاصة بحروف مائلة.

الخانة الفارغة تعني أن الاستمارة D لم ترد.

العلامة "X" تعني أنه تم تقديم استمارة D مملوءة (أو قدِّم تقرير معادل لها) (بما في ذلك الاستمارات المقدمة التي جاء في جميع خاناتها إما تعبير "لا شيء" أو "صفر" أو "لا يوجد" أو ما شابه).

البيانات المدخلة عن الأطراف في اتفاقية سنة 1988 (وعن السنوات التي كانت فيها أطرافا) مظلَّلة.

البلد أو الإقليم	2018	2019	2020	2021	2022
الاتحاد الروسي	X	X	X	X	X
إثيوبيا					
أذربيجان	X	X	X	X	X
الأرجنتين	X	X	X	X	X
الأردن	X	X	X	X	X
أرمينيا	X	X	X	X	X
أروبا[أ]					
إريتريا					
إسبانيا[ب]	X	X	X	X	X
أستراليا		X	X	X	X
إستونيا[ب]	X	X	X	X	X
إسرائيل	X	X	X	X	X
إسواتيني[د]					
أفغانستان	X	X	X		
إكوادور	X	X	X	X	X
ألبانيا	X	X		X	X
ألمانيا[ب]	X	X	X	X	X
الإمارات العربية المتحدة	X	X	X	X	X
أنتيغوا وبربودا					
أندورا		X	X	X	X
إندونيسيا	X	X	X		X
أنغولا	X	X			
أنغويلا[أ]					
أوروغواي	X	X	X	X	X
أوزبكستان	X	X	X	X	X
أوغندا	X	X	X	X	
أوكرانيا	X	X	X	X	X
إيران (جمهورية - الإسلامية)	X	X	X	X	

البلد أو الإقليم	2018	2019	2020	2021	2022
أيرلندا[ب]	x	x	x	x	x
آيسلندا		x	x	x	x
إيطاليا[ب]	x	x	x	x	x
بابوا غينيا الجديدة					
باراغواي		x	x	x	
باكستان	x	x		x	x
بالاو					
البحرين	x	x	x	x	x
البرازيل	x	x	x		
بربادوس					
البرتغال[ب]	x	x	x	x	x
برمودا[أ]					
بروني دار السلام	x	x	x	x	
بلجيكا[ب]	x	x	x	x	x
بلغاريا[ب]	x	x	x	x	x
بليز					
بنغلاديش					
بنما	x	x	x	x	x
بنن	x			x	
بوتان	x	x	x	x	x
بوتسوانا		x	x	x	x
بوركينا فاسو					
بوروندي		x			
البوسنة والهرسك	x	x	x	x	x
بولندا[ب]	x	x	x	x	x
بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)	x	x	x	x	x
بولينيزيا الفرنسية[أ]					
بيرو	x	x	x	x	
بيلاروس	x	x		x	x
تايلند	x	x	x	x	x
تركمانستان				x	
تركيا[ج]	x	x	x	x	x
تريستان دا كونيا					
ترينيداد وتوباغو	x	x	x	x	x
تشاد		x			
تشيكيا	x	x	x	x	x
توغو				x	
توفالو					
تونس	x	x	x		
تونغا					
تيمور-ليشتي		x			
جامايكا	x	x	x	x	x
الجبل الأسود	x	x	x	x	x

البلد أو الإقليم	2018	2019	2020	2021	2022
جبل طارق					
الجزائر	X	X			
جزر البهاما					
جزر القمر					
جزر تركس وكايكوس[أ]					
جزر سليمان					
جزر فرجن البريطانية[أ]					
جزر فوكلاند (مالفيناس)					
جزر كايمان[أ]					
جزر كوك					
جزر كوكس (كيلنغ)[أ،ج]					
جزر مارشال					
جزر واليس وفوتونا[أ]					
جزيرة أسينشين					
جزيرة كريسماس[أ،ج]					
جزيرة نورفولك[أ،ج]		X			
جمهورية أفريقيا الوسطى					
الجمهورية الدومينيكية	X	X	X	X	X
الجمهورية العربية السورية	X	X	X	X	X
جمهورية الكونغو الديمقراطية	X	X	X	X	X
جمهورية تنزانيا المتحدة	X	X	X	X	X
جمهورية كوريا	X	X		X	X
جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية	X		X	X	X
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	X	X	X	X	X
جمهورية مولدوفا	X		X	X	X
جنوب أفريقيا	X	X	X	X	X
جنوب السودان	X				
جورجيا	X	X	X	X	X
جيبوتي					
الدانمرك[ب]	X	X	X	X	
دومينيكا	X	X	X		
رواندا		X	X		X
رومانيا[ب]	X	X	X	X	X
زامبيا					
زمبابوي	X	X	X	X	
ساموا					
سان تومي وبرينسيبي					
سان مارينو	X			X	X
سانت فنسنت وجزر غرينادين	X	X	X		
سانت كيتس ونيفس					
سانت لوسيا	X	X	X	X	X
سانت مارتن					
سانت هيلانة					
سري لانكا	X			X	

البلد أو الإقليم	2018	2019	2020	2021	2022
السلفادور	X	X	X	X	X
سلوفاكيا[ب]	X	X	X	X	X
سلوفينيا[ب]	X	X	X	X	X
سنغافورة	X	X	X	X	X
السنغال	X				
السودان	X	X	X	X	
سورينام	X	X	X		
السويد[ب]	X	X	X	X	X
سويسرا	X	X	X	X	X
سيراليون	X	X	X	X	X
سيشيل					
شيلي	X	X	X	X	X
صربيا	X	X	X	X	X
الصومال					
الصين	X	X	X	X	X
الصين، منطقة ماكاو الإدارية الخاصة	X				
الصين، منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة	X	X	X		X
طاجيكستان	X	X	X	X	X
العراق		X	X	X	X
عُمان					
غابون	X	X	X	X	X
غامبيا					
غانا		X	X	X	X
غرينادا					
غواتيمالا	X	X	X	X	X
غيانا	X	X		X	
غينيا					
غينيا الاستوائية					
غينيا-بيساو					
فانواتو					
فرنسا[ب]	X	X	X	X	X
الفلبين	X	X	X	X	X
فنزويلا (جمهورية - البوليفارية)	X	X	X	X	X
فنلندا[ب]	X	X	X	X	X
فيجي					
فييت نام	X	X			X
قبرص[ب]	X	X	X	X	X
قطر	X	X	X	X	X
قيرغيزستان	X	X	X	X	X
كابو فيردي	X				
كازاخستان	X	X	X	X	
كاليدونيا الجديدة[أ]					
الكاميرون		X	X	X	

البلد أو الإقليم	2018	2019	2020	2021	2022
الكرسي الرسولي					X
كرواتيا[ب]	X	X	X	X	X
كمبوديا					
كندا	X	X	X	X	X
كوبا					
كوت ديفوار					
كوراساو		X	X		
كوستاريكا	X	X	X	X	X
كولومبيا	X	X	X	X	X
الكونغو					
الكويت				X	X
كيريباس					
كينيا				X	
لاتفيا[ب]	X	X	X	X	X
لبنان	X	X	X	X	X
لكسمبرغ[ب]		X	X	X	X
ليبريا					
ليبيا					
ليتوانيا[ب]	X	X	X	X	X
ليختنشتاين[ه]					
ليسوتو					
مالطة[ب]	X	X	X	X	X
مالي					
ماليزيا	X	X	X	X	X
مدغشقر	X	X	X	X	
مصر	X	X	X	X	X
المغرب	X	X	X	X	X
مقدونيا الشمالية[ز]	X		X	X	X
المكسيك	X	X	X	X	X
ملاوي					
ملديف		X	X		X
المملكة العربية السعودية	X	X	X	X	X
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية[ط]	X	X	X	X	X
منغوليا				X	
موريتانيا	X				
موريشيوس	X	X	X	X	X
موزامبيق	X	X	X	X	X
موناكو	X	X	X	X	X
مونتسيرات[أ]	X				
ميانمار	X	X	X	X	X
ميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)			X	X	X
ناميبيا		X		X	
ناورو					

البلد أو الإقليم	2018	2019	2020	2021	2022
النرويج	X	X	X	X	X
النمسا[ب]	X	X	X	X	X
نيبال			X		
النيجر			X		
نيجيريا	X	X	X	X	X
نيكاراغوا	X	X	X	X	X
نيوزيلندا	X	X	X	X	X
نيوي					
هايتي	X		X	X	X
الهند	X	X	X	X	X
هندوراس	X	X	X	X	X
هنغاريا[ب]	X	X	X	X	X
هولندا (مملكة -)[ب][و]	X	X	X	X	X
الولايات المتحدة الأمريكية	X	X	X	X	X
اليابان	X	X	X	X	X
اليمن	X	X	X		
اليونان[ب]	X	X		X	
إجمالي عدد الحكومات التي قدَّمت الاستمارة D	**129**	**134**	**126**	**126**	**113**
إجمالي عدد الحكومات المطلوب منها تقديم معلومات	**213**	**213**	**213**	**213**	**213**

(أ) أكدت السلطات المعنية أن أحكام اتفاقية سنة 1988 واجبة التطبيق في إقليمها.

(ب) دولة عضو في الاتحاد الأوروبي.

(ج) المعلومات مقدمة من أستراليا.

(د) اعتبارا من 19 نيسان/أبريل 2018، استعيض عن اسم "سوازيلند" باسم "إسواتيني" باعتباره الاسم المختصر المستخدَم في الأمم المتحدة.

(ه) لم تقدم ليختنشتاين الاستمارة D منفصلةً، لأن بياناتها مشمولة في تقرير سويسرا.

(و) اعتبارا من 3 آذار/مارس 2023، استعيض عن اسم "هولندا" باسم "هولندا (مملكة -)" باعتباره الاسم المختصر المستخدم في الأمم المتحدة.

(ز) اعتبارا من 14 شباط/فبراير 2019، استعيض عن اسم "جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا" باسم "مقدونيا الشمالية" باعتباره الاسم المختصر المستخدم في الأمم المتحدة.

(ح) اعتبارا من 31 أيار/مايو 2022، استعيض عن اسم "Turkey" في الوثائق الصادرة باللغة الإنكليزية باسم "Türkiye" باعتباره الاسم المختصر المستخدم في الأمم المتحدة.

(ط) انتهت عضوية المملكة المتحدة في الاتحاد الأوروبي في 31 كانون الثاني/يناير 2020.

المرفق الثالث

مضبوطات المواد المُدرَجة في الجدولين الأول والثاني من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدِّرات والمؤثِّرات العقلية لسنة 1988، حسبما أُبلغت بها الهيئة الدولية لمراقبة المخدِّرات، 2018–2022

1- ترد في الجدولين ألف وباء المعلومات المقدمة من الحكومات إلى الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات (الهيئة)، وفقا للفقرة 12 من المادة 12 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثِّرات العقلية لسنة 1988، عن مضبوطات المواد المدرجة في الجدولين الأول والثاني من الاتفاقية. **وتيسيرا لاستعمال الجدولين ألف وباء، لم يدرجا في هذا التقرير، بل أتيحا في شكل جدولين إلكترونيين بصيغة جدول البيانات (spreadsheet) في الموقع الشبكي للهيئة، في القسم المتعلق بالتقارير السنوية عن السلائف.**

المرفق الرابع

تقديم المعلومات من جانب الحكومات بشأن التجارة والاستعمالات والاحتياجات المشروعة فيما يتعلق بالمواد المدرجة في الجدولين الأول والثاني لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدِّرات والمؤثِّرات العقلية لسنة 1988 عن السنوات 2018–2022

ملحوظات: ترد أسماء الأقاليم التابعة والمناطق الإدارية الخاصة بحروف مائلة.

الخانة الفارغة تعني عدم تقديم معلومات.

العلامة "X" تعني أنه تم تقديم الاستمارة D مملوءة (أو قدِّم تقرير معادل لها) (بما في ذلك الاستمارات المقدمة التي جاء في جميع خاناتها إما تعبير "لا شيء" أو "صفر" أو "لا يوجد" أو ما شابه).

البلد أو الإقليم	2018		2019		2020		2021		2022	
	التجارة	الاستعمالات و/أو الاحتياجات	التجارة	الاستعمالات و/أو الاحتياجات	التجارة	الاستعمالات و/أو الاحتياجات	التجارة	الاستعمالات و/أو الاحتياجات	التجارة	الاستعمالات و/أو الاحتياجات
الاتحاد الروسي	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X
إثيوبيا										
أذربيجان	X	X	X	X			X	X	X	X
الأرجنتين	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X
الأردن	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X
أرمينيا	X		X		X	X	X		X	X
أروبا										
إريتريا										
إسبانيا[أ]	X	X					X	X		
أستراليا			X	X	X	X	X	X	X	X
إستونيا[أ]			X	X	X	X	X	X	X	
إسرائيل	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X
إسواتيني[ب]										
أفغانستان	X	X	X		X	X				
إكوادور	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X
ألبانيا	X	X	X	X			X	X	X	X
ألمانيا[أ]	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X
الإمارات العربية المتحدة	X	X	X		X	X	X	X	X	X
أنتيغوا وبربودا										
أندورا			X	X	X	X				
إندونيسيا	X		X		X	X				
أنغولا	X		X							
أنغويلا										
أوروغواي	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X

البلد أو الإقليم	2018		2019		2020		2021		2022	
	التجارة	الاستعمالات و/أو الاحتياجات	التجارة	الاستعمالات و/أو الاحتياجات	التجارة	الاستعمالات و/أو الاحتياجات	التجارة	الاستعمالات و/أو الاحتياجات	التجارة	الاستعمالات و/أو الاحتياجات
أوزبكستان	X	X	X	X	X	X	X	X	X	
أوغندا	X	X	X	X	X	X	X	X		
أوكرانيا	X	X	X	X	X	X	X		X	X
إيران (جمهورية - الإسلامية)	X	X	X	X	X	X	X	X		
أيرلندا[أ]	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X
آيسلندا			X	X	X	X	X	X	X	X
إيطاليا[أ]	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X
بابوا غينيا الجديدة										
باراغواي			X	X	X	X				
باكستان	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X
بالاو										
البحرين	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X
البرازيل	X	X	X	X	X	X				
بربادوس										
البرتغال[أ]	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X
برمودا										
بروني دار السلام	X	X	X	X		X	X	X		
بلجيكا[أ]	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X
بلغاريا[أ]	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X
بليز										
بنغلاديش										
بنما	X		X	X	X	X	X	X	X	X
بنن	X	X					X	X		
بوتان	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X
بوتسوانا					X	X	X	X	X	X
بوركينا فاسو										
بوروندي			X	X						
البوسنة والهرسك	X	X	X	X	X	X			X	
بولندا[أ]	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X
بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X
بولينيزيا الفرنسية										
بيرو	X	X	X	X	X	X	X	X		
بيلاروس		X	X	X			X	X	X	X
تايلند			X	X					X	X
تركمانستان										
تركيا[ذ]							X	X	X	X
تريستان دا كونيا	X	X	X	X	X	X				
ترينيداد وتوباغو									X	X
تشاد										

البلد أو الإقليم	2018		2019		2020		2021		2022	
	التجارة	الاستعمالات و/أو الاحتياجات	التجارة	الاستعمالات و/أو الاحتياجات	التجارة	الاستعمالات و/أو الاحتياجات	التجارة	الاستعمالات و/أو الاحتياجات	التجارة	الاستعمالات و/أو الاحتياجات
تشيكيا[أ]	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X
توغو										
توفالو	X	X	X	X	X	X	X	X		
تونس	X	X	X	X			X	X		
تونغا	X	X	X	X	X	X	X	X		
تيمور-ليشتي							X	X		
جامايكا	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X
الجبل الأسود	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X
جبل طارق										
الجزائر	X		X	X						
جزر البهاما										
جزر القمر										
جزر تركس وكايكوس										
جزر سليمان										
جزر فرجن البريطانية										
جزر فوكلاند (مالفيناس)										
جزر كايمان										
جزر كوك										
جزر كوكس (كيلنغ)										
جزر مارشال										
جزر واليس وفوتونا										
جزيرة أسينشين										
جزيرة كريسماس										
جزيرة نورفولك[ه]										
جمهورية أفريقيا الوسطى										
جمهورية تنزانيا المتحدة	X		X	X	X	X	X	X	X	X
الجمهورية الدومينيكية	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X
الجمهورية العربية السورية	X	X	X	X	X		X	X	X	X
جمهورية الكونغو الديمقراطية	X	X	X	X		X	X	X	X	
جمهورية كوريا	X	X	X	X			X	X	X	X
جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية		X			X		X		X	X
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X
جمهورية مولدوفا	X	X					X			
جنوب أفريقيا	X	X							X	X
جنوب السودان	X	X	X		X	X	X	X		
جورجيا	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X

البلد أو الإقليم	2018		2019		2020		2021		2022	
	التجارة	الاستعمالات و/أو الاحتياجات	التجارة	الاستعمالات و/أو الاحتياجات	التجارة	الاستعمالات و/أو الاحتياجات	التجارة	الاستعمالات و/أو الاحتياجات	التجارة	الاستعمالات و/أو الاحتياجات
جيبوتي										
الدانمرك[أ]	X	X	X		X		X	X		
دومينيكا										
رواندا			X	X	X	X			X	X
رومانيا[أ]	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X
زامبيا										
زمبابوي			X	X	X	X				
ساموا							X	X		
سان تومي وبرينسيبي	X	X	X	X	X		X	X		
سان مارينو									X	X
سانت فنسنت وجزر غرينادين										
سانت كيتس ونيفس	X		X	X	X	X	X	X		
سانت لوسيا	X	X	X	X	X	X			X	X
سانت مارتن	X	X	X	X	X	X	X	X		
سانت هيلانة										
سري لانكا	X	X	X	X	X	X	X	X		
السلفادور	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X
سلوفاكيا[أ]	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X
سلوفينيا[أ]									X	X
سنغافورة									X	
السنغال	X	X	X	X	X	X	X	X		
السودان	X	X								
سورينام	X	X	X	X		X	X	X		
السويد[أ]	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X
سويسرا	X	X	X				X	X	X	X
سيراليون			X			X	X		X	
سيشيل		X	X	X	X	X	X	X		
شيلي	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X
صربيا									X	X
الصومال	X	X	X	X	X	X	X	X		
الصين	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X
الصين، منطقة ماكاو الإدارية الخاصة	X	X								
الصين، منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة	X	X	X	X	X				X	X
طاجيكستان	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X
العراق						X	X	X	X	X
عُمان										
غابون	X		X		X	X		X	X	
غامبيا										

البلد أو الإقليم	2018		2019		2020		2021		2022	
	التجارة	الاستعمالات و/أو الاحتياجات	التجارة	الاستعمالات و/أو الاحتياجات	التجارة	الاستعمالات و/أو الاحتياجات	التجارة	الاستعمالات و/أو الاحتياجات	التجارة	الاستعمالات و/أو الاحتياجات
غانا			X	X	X	X	X	X	X	X
غرينادا										
غواتيمالا	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X
غيانا		X	X				X	X		
غينيا										
غينيا الاستوائية										
غينيا-بيساو										
فانواتو										
فرنسا[أ]	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X
الفلبين	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X
فنزويلا (جمهورية - البوليفارية)	X	X	X	X		X	X	X	X	X
فنلندا[أ]	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X
فيجي										
فييت نام	X	X	X	X					X	
قبرص	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X
قطر	X	X	X	X	X	X	X	X	X	
قيرغيزستان	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X
كابو فيردي	X	X								
كازاخستان	X	X	X	X	X	X	X	X		
كاليدونيا الجديدة										
الكاميرون			X	X		X	X			
الكرسي الرسولي									X	
كرواتيا[أ]	X	X	X	X		X	X	X	X	X
كمبوديا										
كندا	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X
كوبا										
كوت ديفوار										
كوراساو			X	X	X	X				
كوستاريكا	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X
كولومبيا	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X
الكونغو										
الكويت							X	X	X	X
كيريباس										
كينيا							X	X		
لاتفيا[أ]	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X
لبنان	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X
لكسمبرغ[أ]			X	X						
ليبريا										
ليبيا										

البلد أو الإقليم	2018		2019		2020		2021		2022	
	التجارة	الاستعمالات و/أو الاحتياجات	التجارة	الاستعمالات و/أو الاحتياجات	التجارة	الاستعمالات و/أو الاحتياجات	التجارة	الاستعمالات و/أو الاحتياجات	التجارة	الاستعمالات و/أو الاحتياجات
ليتوانيا[أ]	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X
ليختنشتاين[ج]										
ليسوتو										
مالطة[أ]		X	X	X	X	X	X	X	X	X
مالي										
ماليزيا	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X
مدغشقر	X	X	X	X	X	X	X	X		
مصر	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X
المغرب	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X
مقدونيا الشمالية[د]	X	X				X	X		X	
المكسيك	X	X	X	X	X	X		X		
ملاوي										
ملديف			X	X	X	X			X	X
المملكة العربية السعودية	X	X					X	X	X	
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية[ج]	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X
منغوليا							X	X		
موريتانيا										
موريشيوس	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X
موزامبيق							X			
موناكو	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X
مونتسيرات	X	X								
ميانمار	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X
ميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)					X	X	X	X	X	X
ناميبيا										
ناورو										
النرويج	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X
النمسا[أ]	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X
نيبال					X					
النيجر										
نيجيريا	X		X	X	X	X	X	X	X	X
نيكاراغوا	X		X	X	X	X	X	X	X	X
نيوزيلندا	X	X	X	X	X	X	X	X	X	
نيوي										
هايتي	X				X	X	X	X	X	X
الهند	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X
هندوراس	X	X	X	X	X	X	X	X	X	
هنغاريا[أ]	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X

البلد أو الإقليم	2018		2019		2020		2021		2022	
	التجارة	الاستعمالات و/أو الاحتياجات	التجارة	الاستعمالات و/أو الاحتياجات	التجارة	الاستعمالات و/أو الاحتياجات	التجارة	الاستعمالات و/أو الاحتياجات	التجارة	الاستعمالات و/أو الاحتياجات
هولندا (مملكة -)[أ],[د]	X	X	X	X	X	X	X		X	
الولايات المتحدة الأمريكية	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X
اليابان	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X
اليمن	X	X	X		X	X				
اليونان[أ]	X	X	X				X			
إجمالي عدد الحكومات التي قدَّمت معلومات باستخدام الاستمارة D	**117**	**111**	**118**	**106**	**116**	**106**	**118**	**107**	**106**	**91**
إجمالي عدد الحكومات المطلوب منها تقديم معلومات	**213**	**213**	**213**	**213**	**213**	**213**	**213**	**213**	**213**	**213**

(أ) دولة عضو في الاتحاد الأوروبي.

(ب) اعتبارا من 19 نيسان/أبريل 2018، استعيض عن اسم "سوازيلند" باسم "إسواتيني" باعتباره الاسم المختصر المستخدَم في الأمم المتحدة.

(ج) تُدرِج حكومة إيطاليا في الاستمارة D بيانات التجارة المشروعة الخاصة بالكرسي الرسولي.

(د) اعتبارا من 3 آذار/مارس 2023، استعيض عن اسم "هولندا" باسم "هولندا (مملكة -)" باعتباره الاسم المختصر المستخدم في الأمم المتحدة.

(ه) المعلومات مقدمة من أستراليا.

(و) اعتبارا من 14 شباط/فبراير 2019، استعيض عن اسم "جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا" باسم "مقدونيا الشمالية" باعتباره الاسم المختصر المستخدم في الأمم المتحدة.

(ز) اعتبارا من 31 أيار/مايو 2022، استعيض عن اسم "Turkey" في الوثائق الصادرة باللغة الإنكليزية باسم "Türkiye" باعتباره الاسم المختصر المستخدم في الأمم المتحدة.

(ح) انتهت عضوية المملكة المتحدة في الاتحاد الأوروبي في 31 كانون الثاني/يناير 2020.

المرفق الخامس

الاحتياجات السنوية المشروعة من الإيفيدرين والسودوإيفيدرين والمادة 4،3-ميثيلين ديوكسي فينيل-2-بروبانون والمادة 1-فينيل-2-بروبانون؛ وهي مواد يكثر استخدامها في صنع المنشِّطات الأمفيتامينية

1- عمدت لجنة المخدرات، في قرارها رقم 3/49 المعنون "تعزيز نُظم مراقبة السلائف الكيميائية المستخدمة في صنع العقاقير الاصطناعية" إلى ما يلي:

(أ) طلبت إلى الدول الأعضاء أن تقدِّم إلى الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات (الهيئة) تقديرات سنوية لاحتياجاتها المشروعة من المواد 4،3-ميثيلين ديوكسي فينيل-2-بروبانون (3,4-MDP-2-P)، والسودوإيفيدرين، والإيفيدرين، و1-فينيل-2-بروبانون (P-2-P)، وأن تقدِّم إليها كذلك، قدر الإمكان، احتياجاتها المقدَّرة من واردات المستحضرات المحتوية على تلك المواد التي يمكن استعمالها بسهولة أو استخلاصها بوسائل ميسورة الاستخدام؛

(ب) طلبت إلى الهيئة أن تتيح تلك التقديرات إلى الدول الأعضاء على نحو يكفل عدم استخدام هذه المعلومات إلاَّ في أغراض مراقبة المخدرات؛

(ج) دعت الدول الأعضاء إلى إبلاغ الهيئة عن إمكانية وجدوى إعداد تقديرات لاحتياجاتها المشروعة من السلائف الكيميائية والمستحضرات المشار إليها أعلاه والإبلاغ عن تلك التقديرات واستخدامها للحيلولة دون حدوث التسريب.

2- وعملاً بذلك القرار، دعت الهيئة رسميًّا الحكومات إلى إعداد تقديرات لاحتياجاتها المشروعة من تلك المواد. وقد نُشرت هذه التقديرات، التي أبلغت عنها الحكومات، لأول مرة في آذار/مارس 2007.

3- وقد أعدت الهيئة جدولا يبين آخر البيانات التي أبلغت عنها الحكومات بشأن تلك السلائف الكيميائية الأربع (ومستحضراتها، حسب الاقتضاء). ويُتوقع أن تُوفِّر تلك البيانات للسلطات المختصة في البلدان المصدِّرة مؤشِّراً على الأقل يبين الاحتياجات المشروعة للبلدان المستورِدة، مما يحول دون حدوث محاولات التسريب.

4- وتيسيرا لاستعمال ذلك الجدول، لم يُدرج في هذا التقرير، بل أتيح في شكل جدول إلكتروني بصيغة spreadsheet في الموقع الشبكي للهيئة في القسم المتعلق بالتقارير السنوية عن السلائف. ويعود تاريخ البيانات المتضمنة فيه إلى 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2023.

5- والحكومات مدعوَّة إلى مراجعة احتياجاتها المنشورة، وتعديلها حسب الاقتضاء، وإبلاغ الهيئة بأيِّ تغيير مطلوب. وستحدث بيانات الجدول بانتظام وتتاح طوال العام على الموقع الشبكي للهيئة، في القسم المتعلق بالسلائف (انظر القسم المتعلق بالاحتياجات السنوية المشروعة تحت عنوان "Tools and Kits").

المرفق السادس

الحكومات التي طلبت إشعارات سابقة للتصدير عملا بالفقرة الفرعية 10 (أ) من المادة 12 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدِّرات والمؤثِّرات العقلية لسنة 1988

1- تذكِّر حكومات جميع البلدان والأقاليم المصدرة بأنها ملزمة بتقديم إشعارات سابقة للتصدير إلى الحكومات التي تطلبها عملاً بالفقرة الفرعية 10 (أ) من المادة 12 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدِّرات والمؤثِّرات العقلية لسنة 1988، التي تنص على ما يلي:

”بناء على طلب يقدم إلى الأمين العام من الطرف الذي يهمه الأمر، يتعين على كل طرف ستصدّر من إقليمه مادة مدرجة في الجدول الأول أن يكفل قيام سلطاته المختصة، قبل التصدير، بتزويد السلطات المختصة في البلد المستورد بالمعلومات التالية:

‘1’ اسم وعنوان المصدّر والمستورد، وكذلك اسم وعنوان المرسل إليه إن تيسرت معرفتهما؛

‘2’ تسمية المادة حسب ما هو وارد في الجدول الأول؛

‘3’ كمية المادة التي ستصدّر؛

‘4’ نقطة الدخول المتوقعة والتاريخ المتوقع للإرسال؛

‘5’ أية معلومات أخرى تتفق عليها الأطراف.“

2- وترد أسماء الحكومات التي طلبت إشعارات سابقة للتصدير في الجدول أدناه بالترتيب الأبجدي، وإلى جانبها المادة (أو المواد) التي طُلبت بشأنها الإشعارات السابقة للتصدير، وتاريخ الإشعار بالطلب الذي أرسله الأمين العام إلى الحكومات.

3- ويعود تاريخ المعلومات إلى 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2023.

الحكومة صاحبة الإشعار	المواد التي طُلبت بشأنها إشعارات سابقة للتصدير	تاريخ تقديم البلاغ إلى الحكومات من الأمين العام
الاتحاد الأوروبي (باسم جميع دوله الأعضاء)[هـ]	جميع المواد المدرجة في الجدول الأول	19 أيار/مايو 2000[هـ]
الاتحاد الروسي[أ]	أنهيدريد الخل، الإيفيدرين، الإيرغومترين، الإيرغوتامين، 4,3-ميثيلين ديوكسي فينيل-2-بروبانون، النورإيفيدرين، حمض فينيل الخل، 1-فينيل-2-بروبانون، برمنغنات البوتاسيوم، السودوإيفيدرين، وجميع المواد المدرجة في الجدول الثاني	
إثيوبيا[أ]	جميع المواد المدرجة في الجدولين الأول والثاني	17 كانون الأول/ديسمبر 1999
أذربيجان[أ]	جميع المواد المدرجة في الجدولين الأول والثاني	21 كانون الثاني/يناير 2011
الأرجنتين	جميع المواد المدرجة في الجدول الأول	19 تشرين الثاني/نوفمبر 1999
الأردن[أ]	جميع المواد المدرجة في الجدولين الأول والثاني	15 كانون الأول/ديسمبر 1999
أرمينيا[أ]	جميع المواد المدرجة في الجدولين الأول والثاني[ب]،[ج]	4 تموز/يوليه 2013
إسبانيا	جميع المواد المدرجة في الجدول الأول	19 أيار/مايو 2000[د]
أستراليا[أ]	جميع المواد المدرجة في الجدولين الأول والثاني	12 شباط/فبراير 2010
إستونيا	جميع المواد المدرجة في الجدول الأول	19 أيار/مايو 2000[د]

الحكومة صاحبة الإشعار	المواد التي طُلبت بشأنها إشعارات سابقة للتصدير	تاريخ تقديم البلاغ إلى الحكومات من الأمين العام
أفغانستان[أ]	جميع المواد المدرجة في الجدولين الأول والثاني	13 تموز/يوليه 2010
إكوادور[أ]	جميع المواد المدرجة في الجدولين الأول والثاني	1 آب/أغسطس 1996
ألمانيا	جميع المواد المدرجة في الجدول الأول	19 أيار/مايو 2000[د]
الإمارات العربية المتحدة[أ]	جميع المواد المدرجة في الجدولين الأول[ب] والثاني	26 أيلول/سبتمبر 1995
أنتيغوا وبربودا[أ]	جميع المواد المدرجة في الجدولين الأول والثاني	5 أيار/مايو 2000
إندونيسيا[أ]	أنهيدريد الخل، *N*-حمض أستيل الأنترانيل، حمض الأنترانيل، الإيفيدرين، الإيرغومترين، الإيرغوتامين، الإيسوسافرول، 4,3-ميثيلين ديوكسي فينيل-2-بروبانون، حمض فينيل الخل، 1-فينيل-2-بروبانون، الببيرونال، السودوإيفيدرين، السافرول	18 شباط/فبراير 2000
أوروغواي[أ]	جميع المواد المدرجة في الجدولين الأول والثاني	30 كانون الأول/ديسمبر 2015
أوغندا[أ]	جميع المواد المدرجة في الجدولين الأول والثاني[ب]،[ج]	6 أيار/مايو 2014
أيرلندا	جميع المواد المدرجة في الجدول الأول	19 أيار/مايو 2000[د]
آيسلندا[أ]	جميع المواد المدرجة في الجدولين الأول والثاني	11 أيار/مايو 2021
إيطاليا	جميع المواد المدرجة في الجدول الأول	19 أيار/مايو 2000[د]
باراغواي[أ]	جميع المواد المدرجة في الجدولين الأول والثاني	3 شباط/فبراير 2000
باكستان[أ]	جميع المواد المدرجة في الجدولين الأول والثاني	12 تشرين الثاني/نوفمبر 2001 و6 آذار/مارس 2013
البرازيل[أ]	جميع المواد المدرجة في الجدولين الأول والثاني	15 تشرين الأول/أكتوبر 1999 و15 كانون الأول/ديسمبر 1999
بربادوس[أ]	جميع المواد المدرجة في الجدولين الأول والثاني[ب]،[ج]	24 تشرين الأول/أكتوبر 2013
البرتغال	جميع المواد المدرجة في الجدول الأول	19 أيار/مايو 2000[د]
بلجيكا	جميع المواد المدرجة في الجدول الأول	19 أيار/مايو 2000[د]
بلغاريا	جميع المواد المدرجة في الجدول الأول	19 أيار/مايو 2000[د]
بنغلاديش[أ]	جميع المواد المدرجة في الجدولين الأول والثاني	12 أيار/مايو 2015
بنما	الإيفيدرين، الإيرغومترين، الإيرغوتامين، النورإيفيدرين، السودوإيفيدرين	14 آب/أغسطس 2013
بنن[أ]	جميع المواد المدرجة في الجدولين الأول والثاني	4 شباط/فبراير 2000
بوتان[أ]	جميع المواد المدرجة في الجدولين الأول والثاني	6 تموز/يوليه 2018
بوركينا فاسو[أ]	جميع المواد المدرجة في الجدولين الأول والثاني	28 نيسان/أبريل 2023
بولندا	جميع المواد المدرجة في الجدول الأول	19 أيار/مايو 2000[د]
بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)[أ]	أنهيدريد الخل، الأسيتون، إيتر الإيثيل، حمض الهيدروكلوريك، برمنغنات البوتاسيوم، حمض الكبريت	12 تشرين الثاني/نوفمبر 2001
بيرو[أ]	أنهيدريد الخل، الأسيتون، الإيفيدرين، الإيرغومترين، الإيرغوتامين، إيتر الإيثيل، حمض الهيدروكلوريك، حمض الليسرجيك، الميثيل إيثيل كيتون، النورإيفيدرين، برمنغنات البوتاسيوم، السودوإيفيدرين، حمض الكبريت، التولوين	27 أيلول/سبتمبر 1999
بيلاروس	جميع المواد المدرجة في الجدول الأول	12 تشرين الأول/أكتوبر 2000 و28 شباط/فبراير 2023
تايلند[أ]	جميع المواد المدرجة في الجدول الأول (باستثناء برمنغنات البوتاسيوم)، بالإضافة إلى حمض الأنترانيل[ب]	18 تشرين الأول/أكتوبر 2010

الحكومة صاحبة الإشعار	المواد التي طُلبت بشأنها إشعارات سابقة للتصدير	تاريخ تقديم البلاغ إلى الحكومات من الأمين العام
تركيا[أ،ز]	جميع المواد المدرجة في الجدولين الأول والثاني	2 تشرين الثاني/نوفمبر 1995
ترينيداد وتوباغو[أ]	جميع المواد المدرجة في الجدولين الأول والثاني[ب،ج]	15 آب/أغسطس 2013
تشيكيا	جميع المواد المدرجة في الجدول الأول	19 أيار/مايو 2000[د]
توغو[أ]	جميع المواد المدرجة في الجدولين الأول والثاني	6 آب/أغسطس 2013
تونس[أ]	أنهيدريد الخل، حمض *N*-أسيتيل الأنترانيل، 4-أنيلينو-*N*-فينيتيل بيبيريدوين (ANPP)، الإيفيدرين، الإيرغومترين، الإيرغوتامين، الإيسوسافرول، حمض الليسرجيك، 3،4-ميثيلين ديوكسي فينيل-2-بروبانون (3,4-MDP-2-P)، النورإيفيدرين، *N*-فينيتيل-4-بيبيريدوين (NPP)، حمض فينيل الخل، ألفا-فينيل أسيتو أسيتونيتريل (APAAN)، 1-فينيل-2-بروبانون (P-2-P)، البيبيرونال، برمنغنات البوتاسيوم، السودوإيفيدرين، السافرول وجميع المواد المدرجة في الجدول الثاني	22 حزيران/يونيه 2020
تونغا[أ]	جميع المواد المدرجة في الجدولين الأول والثاني[ب،ج]	4 تموز/يوليه 2013
جامايكا	جميع المواد المدرجة في الجدول الأول[ب،ج]	4 تموز/يوليه 2013
الجزائر[أ]	جميع المواد المدرجة في الجدولين الأول والثاني	10 تشرين الأول/أكتوبر 2013
جزر كايمان[أ]	جميع المواد المدرجة في الجدولين الأول والثاني	7 أيلول/سبتمبر 1998
الجمهورية الدومينيكية[أ]	جميع المواد المدرجة في الجدولين الأول والثاني	11 أيلول/سبتمبر 2002
الجمهورية العربية السورية[أ]	جميع المواد المدرجة في الجدولين الأول والثاني	24 تشرين الأول/أكتوبر 2013
جمهورية تنزانيا المتحدة[أ]	جميع المواد المدرجة في الجدولين الأول والثاني	10 كانون الأول/ديسمبر 2002
جمهورية كوريا[أ]	جميع المواد المدرجة في الجدول الأول بالإضافة إلى الأسيتون	3 حزيران/يونيه 2008
جمهورية مولدوفا[أ]	جميع المواد المدرجة في الجدولين الأول والثاني[ب،ج]	29 كانون الأول/ديسمبر 1998 و8 تشرين الثاني/نوفمبر 2013
جنوب أفريقيا[أ]	جميع المواد المدرجة في الجدول الأول بالإضافة إلى حمض الأنترانيل	11 آب/أغسطس 1999
جورجيا[أ]	جميع المواد المدرجة في الجدولين الأول والثاني	7 أيلول/سبتمبر 2016
الدانمرك	جميع المواد المدرجة في الجدول الأول	19 أيار/مايو 2000[د]
رومانيا	جميع المواد المدرجة في الجدول الأول	19 أيار/مايو 2000[د]
زامبيا[أ]	جميع المواد المدرجة في الجدولين الأول والثاني	22 حزيران/يونيه 2022
زمبابوي[أ]	جميع المواد المدرجة في الجدولين الأول والثاني[ب،ج]	4 تموز/يوليه 2013
سانت فنسنت وجزر غرينادين[أ]	جميع المواد المدرجة في الجدولين الأول والثاني[ب،ج]	16 تموز/يوليه 2013
سري لانكا	جميع المواد المدرجة في الجدول الأول	19 تشرين الثاني/نوفمبر 1999
السلفادور[أ]	جميع المواد المدرجة في الجدولين الأول والثاني	29 تموز/يوليه 2010
سلوفاكيا	جميع المواد المدرجة في الجدول الأول	19 أيار/مايو 2000[د]
سلوفينيا	جميع المواد المدرجة في الجدول الأول	19 أيار/مايو 2000[د]
سنغافورة	جميع المواد المدرجة في الجدول الأول	5 أيار/مايو 2000
السودان[أ]	جميع المواد المدرجة في الجدولين الأول والثاني	6 أيار/مايو 2015
السويد	جميع المواد المدرجة في الجدول الأول	19 أيار/مايو 2000[د]
سويسرا	جميع المواد المدرجة في الجدول الأول	25 آذار/مارس 2013
سيراليون[أ]	جميع المواد المدرجة في الجدولين الأول والثاني[ب،ج]	5 تموز/يوليه 2013
شيلي[أ]	جميع المواد المدرجة في الجدولين الأول والثاني	19 تشرين الأول/أكتوبر 2012

الحكومة صاحبة الإشعار	المواد التي طُلبت بشأنها إشعارات سابقة للتصدير	تاريخ تقديم البلاغ إلى الحكومات من الأمين العام
الصين	أنهيدريد الخل	20 تشرين الأول/أكتوبر 2000
الصين، منطقة ماكاو الإدارية الخاصة[أ]	جميع المواد المدرجة في الجدولين الأول والثاني	28 كانون الأول/ديسمبر 2012
الصين، منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة[أ]	جميع المواد المدرجة في الجدولين الأول والثاني	28 كانون الأول/ديسمبر 2012
طاجيكستان[أ]	جميع المواد المدرجة في الجدولين الأول والثاني	7 شباط/فبراير 2000
العراق[أ]	جميع المواد المدرجة في الجدولين الأول والثاني[ب،ج]	31 تموز/يوليه 2013
عُمان[أ]	جميع المواد المدرجة في الجدولين الأول والثاني	16 نيسان/أبريل 2007
غانا[أ]	جميع المواد المدرجة في الجدولين الأول والثاني	26 شباط/فبراير 2010
فرنسا	جميع المواد المدرجة في الجدول الأول	19 أيار/مايو 2000[د]
الفلبين[أ]	جميع المواد المدرجة في الجدولين الأول والثاني	16 نيسان/أبريل 1999
فنزويلا (جمهورية - البوليفارية)[أ]	جميع المواد المدرجة في الجدولين الأول والثاني	27 آذار/مارس 2000
فنلندا	جميع المواد المدرجة في الجدول الأول	19 أيار/مايو 2000[د]
قبرص	جميع المواد المدرجة في الجدول الأول	19 أيار/مايو 2000[د]
قطر[أ]	جميع المواد المدرجة في الجدولين الأول والثاني[ب،ج]	16 تموز/يوليه 2013
قيرغيزستان[أ]	جميع المواد المدرجة في الجدولين الأول والثاني[ب،ج]	21 تشرين الأول/أكتوبر 2013
كازاخستان[أ]	جميع المواد المدرجة في الجدولين الأول والثاني	15 آب/أغسطس 2003
كرواتيا	جميع المواد المدرجة في الجدول الأول	19 أيار/مايو 2000[د]
كندا[أ]	جميع المواد المدرجة في الجدولين الأول والثاني	31 تشرين الأول/أكتوبر 2005
كوت ديفوار[أ]	جميع المواد المدرجة في الجدولين الأول والثاني	26 حزيران/يونيه 2013
كوستاريكا[أ]	جميع المواد المدرجة في الجدولين الأول والثاني	27 أيلول/سبتمبر 1999
كولومبيا[أ]	جميع المواد المدرجة في الجدولين الأول والثاني	14 تشرين الأول/أكتوبر 1998
كينيا[أ]	جميع المواد المدرجة في الجدولين الأول والثاني[ب،ج]	10 تشرين الأول/أكتوبر 2013
لاتفيا	جميع المواد المدرجة في الجدول الأول	19 أيار/مايو 2000[د]
لبنان[أ]	جميع المواد المدرجة في الجدولين الأول والثاني	14 حزيران/يونيه 2002
لكسمبرغ	جميع المواد المدرجة في الجدول الأول	19 أيار/مايو 2000[د]
ليبيا[أ]	جميع المواد المدرجة في الجدولين الأول والثاني[ب،ج]	21 آب/أغسطس 2013
ليتوانيا	جميع المواد المدرجة في الجدول الأول	19 أيار/مايو 2000[د]
مالطة	جميع المواد المدرجة في الجدول الأول	19 أيار/مايو 2000[د]
ماليزيا[أ]	جميع المواد المدرجة في الجدولين الأول[ب] والثاني	21 آب/أغسطس 1998 و22 أيلول/سبتمبر 2021
مدغشقر[أ]	جميع المواد المدرجة في الجدولين الأول والثاني	31 آذار/مارس 2003
مصر[أ]	جميع المواد المدرجة في الجدول الأول بالإضافة إلى الأسيتون	3 كانون الأول/ديسمبر 2004
المكسيك[أ]	جميع المواد المدرجة في الجدولين الأول والثاني	6 نيسان/أبريل 2005
ملديف[أ]	جميع المواد المدرجة في الجدولين الأول والثاني	6 نيسان/أبريل 2005
المملكة العربية السعودية[أ]	جميع المواد المدرجة في الجدولين الأول والثاني	18 تشرين الأول/أكتوبر 1998
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية[ج]	جميع المواد المدرجة في الجدول الأول	19 أيار/مايو 2000

الحكومة صاحبة الإشعار	المواد التي طُلبت بشأنها إشعارات سابقة للتصدير	تاريخ تقديم البلاغ إلى الحكومات من الأمين العام
ميانمار[أ]	جميع المواد المدرجة في الجدولين الأول والثاني	4 تشرين الثاني/نوفمبر 2016
ميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)[أ]	جميع المواد المدرجة في الجدولين الأول والثاني[ب،ج]	11 شباط/فبراير 2014
النرويج[أ]	جميع المواد المدرجة في الجدول الأول،[ج] بالإضافة إلى حمض الأنترانيل، وإيتر الإيثيل، والبيبيريدين	17 كانون الأول/ديسمبر 2013
النمسا	جميع المواد المدرجة في الجدول الأول	19 أيار/مايو 2000[د]
نيجيريا[أ]	جميع المواد المدرجة في الجدولين الأول والثاني	28 شباط/فبراير 2000
نيكاراغوا[أ]	جميع المواد المدرجة في الجدولين الأول والثاني	8 كانون الثاني/يناير 2014
نيوزيلندا[أ]	جميع المواد المدرجة في الجدولين الأول والثاني[ب،ج]	3 نيسان/أبريل 2014
هايتي[أ]	جميع المواد المدرجة في الجدولين الأول والثاني	20 حزيران/يونيه 2002
الهند[أ]	جميع المواد المدرجة في الجدولين الأول والثاني	23 آذار/مارس 2000
هندوراس	أنهيدريد الخل، حمض *N*-أسيتيل الأنترانيل، 4-أنيلينو-*N*-فينيتيل بيبيريدون (ANPP)، الإيفيدرين، الإيرغومترين، الإيرغوتامين، الإيسوسافول، حمض الليسرجيك، 3،4-ميثيلين ديوكسي فينيل-2-بروبانون (3,4-MDP-2-P)، النورإيفيدرين، *N*-فينيتيل-4-بيبيريدون (NPP)، حمض فينيل الخل، ألفا-فينيل أسيتو أسيتونيتريل (APAAN)، 1-فينيل-2-بروبانون (P-2-P)، البيبيرونال، برمنغنات البوتاسيوم، السودوإيفيدرين، السافرول	18 حزيران/يونيه 2020
هنغاريا	جميع المواد المدرجة في الجدول الأول	19 أيار/مايو 2000[د]
هولندا (مملكة -)[د]	جميع المواد المدرجة في الجدول الأول	19 أيار/مايو 2000[د]
الولايات المتحدة الأمريكية[أ]	جميع المواد المدرجة في الجدولين الأول والثاني	2 حزيران/يونيه 1995 و19 كانون الثاني/يناير 2001 و2 آب/أغسطس 2023
اليابان	جميع المواد المدرجة في الجدول الأول	17 كانون الأول/ديسمبر 1999
اليمن[أ]	جميع المواد المدرجة في الجدولين الأول والثاني	6 أيار/مايو 2014
اليونان	جميع المواد المدرجة في الجدول الأول	19 أيار/مايو 2000[د]

ملحوظة: ترد أسماء الأقاليم بحروف مائلة.

(أ) أبلغ الأمين العام جميع الحكومات بأن الحكومة صاحبة الإشعار تود أيضا استلام إشعارات سابقة للتصدير خاصة ببعض أو جميع المواد المدرجة في الجدول الثاني من اتفاقية سنة 1988.

(ب) طلبت الحكومة أيضا استلام إشعارات سابقة للتصدير خاصة بالمستحضرات الصيدلانية التي تحتوي على الإيفيدرين والسودوإيفيدرين.

(ج) طلبت الحكومات أيضا استلام إشعارات سابقة للتصدير خاصة بالزيوت الغنية بالسافرول.

(د) في 19 أيار/مايو 2000، أبلغ الأمين العام الحكومات بطلب المفوضية الأوروبية المقدم باسم الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بشأن استلام إشعارات سابقة للتصدير خاصة بالمواد المشار إليها.

(ه) إسبانيا وإستونيا وألمانيا وأيرلندا وإيطاليا والبرتغال وبلجيكا وبلغاريا وبولندا وتشيكيا والدانمرك ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا والسويد وفرنسا وفنلندا وقبرص وكرواتيا ولاتفيا ولكسمبرغ وليتوانيا ومالطة والنمسا وهنغاريا وهولندا (مملكة -) واليونان.

(و) اعتبارا من 3 آذار/مارس 2023، استعيض عن اسم "هولندا" باسم "هولندا (مملكة -)" باعتباره الاسم المختصر المستخدم في الأمم المتحدة.

(ز) اعتبارا من 31 أيار/مايو 2022، استعيض عن اسم "Turkey" في الوثائق الصادرة باللغة الإنكليزية باسم "Türkiye" باعتباره الاسم المختصر المستخدم في الأمم المتحدة.

(ح) انتهت عضوية المملكة المتحدة في الاتحاد الأوروبي في 31 كانون الثاني/يناير 2020.

المرفق السابع

المواد المدرجة في الجدولين الأول والثاني من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدِّرات والمؤثِّرات العقلية لسنة 1988

الجدول الأول	الجدول الثاني
ألفا-فينيل أسيتو أسيتاميد (APAA)[أ]	الأسيتون
ألفا-فينيل أسيتو أسيتونيتريل (APAAN)	إيتر الإيثيل
أنهيدريد الخل	البيبيريدين
4-أنيلينو-*N*-فينيتيل بيبيريدين (ANPP)[ب]	التولوين
الإيرغوتامين	حمض الأنترانيل
الإيرغومترين	حمض الكبريت[هـ]
الإيسوسافرول	حمض الهيدروكلوريك[هـ]
الإيفيدرين	ميثيل إيثيل كيتون
برمنغنات البوتاسيوم	
البيبيرونال	
ثلاثي-بوتيل 4-(فينيل أمينو) بيبيريدين-1-كربوكسيلات (1-boc-4-AP)[ج]	
N-حمض أسيتيل الأنترانيل	
حمض الليسرجيك	
حمض فينيل الخل	
حمض ميثيل غليسيديك المادة 3،4-ميثيلين ديوكسي فينيل-2-بروبانون ("حمض غليسيديك بيبيرونيل ميثيل كيتون")[أ]	
السافرول	
السودوإيفيدرين	
N-فينيتيل-4-بيبيريدون (NPP)[ب]	
1-فينيل-2-بروبانون (P-2-P)	
N-فينيل-4-بيبيريدينامين (4-AP)[ج]	
الميثيل ألفا-فينيل أسيتوأسيتات (MAPA)[د]	
3،4-ميثيلين ديوكسي فينيل-2-بروبانون	
ميثيل غليسيدات المادة 3،4-ميثيلين ديوكسي فينيل-2-بروبانون ("غليسيدات بيبيرونيل ميثيل كيتون")[أ]	
النورإيفيدرين	
النورفنتانيل[ج]	
وأملاح المواد المدرجة في هذا الجدول كلما أمكن وجود هذه الأملاح.	وأملاح المواد المدرجة في هذا الجدول كلما أمكن وجود هذه الأملاح.

(أ) أُدرجت هذه المادة في الجدول الأول اعتبارا من 19 تشرين الثاني/نوفمبر 2019.
(ب) أُدرجت هذه المادة في الجدول الأول اعتبارا من 18 تشرين الأول/أكتوبر 2017.
(ج) أُدرجت هذه المادة في الجدول الأول اعتبارا من 23 تشرين الثاني/نوفمبر 2022.
(د) أُدرجت هذه المادة في الجدول الأول اعتبارا من 3 تشرين الثاني/نوفمبر 2020.
(هـ) استبعدت من الجدول الثاني أملاح حمض الهيدروكلوريك وحمض الكبريتيك تحديدا.

المرفق الثامن

استخدام المواد المجدولة في الصنع غير المشروع للعقاقير المخدِّرة والمؤثِّرات العقلية

تبيّن الأشكال من الأول إلى السادس أدناه استخدام المواد المجدولة في الصنع غير المشروع للعقاقير المخدرة والمؤثرات العقلية. وتستند الكميات التقريبية المدرجة إلى أساليب الصنع الشائعة. ويمكن العثور على أساليب صنع أخرى تستخدم مواد مجدولة - أو حتى مواد غير مجدولة عوضا عن المواد المجدولة أو بالإضافة إليها - تبعا للمنطقة الجغرافية.

الشكل الأول- صنع الكوكايين والهيروين بصورة غير مشروعة:
المواد المجدولة والكميات التقريبية منها اللازمة لصنع 100 كيلوغرام
من هيدروكلوريد الكوكايين أو الهيروين بصورة غير مشروعة

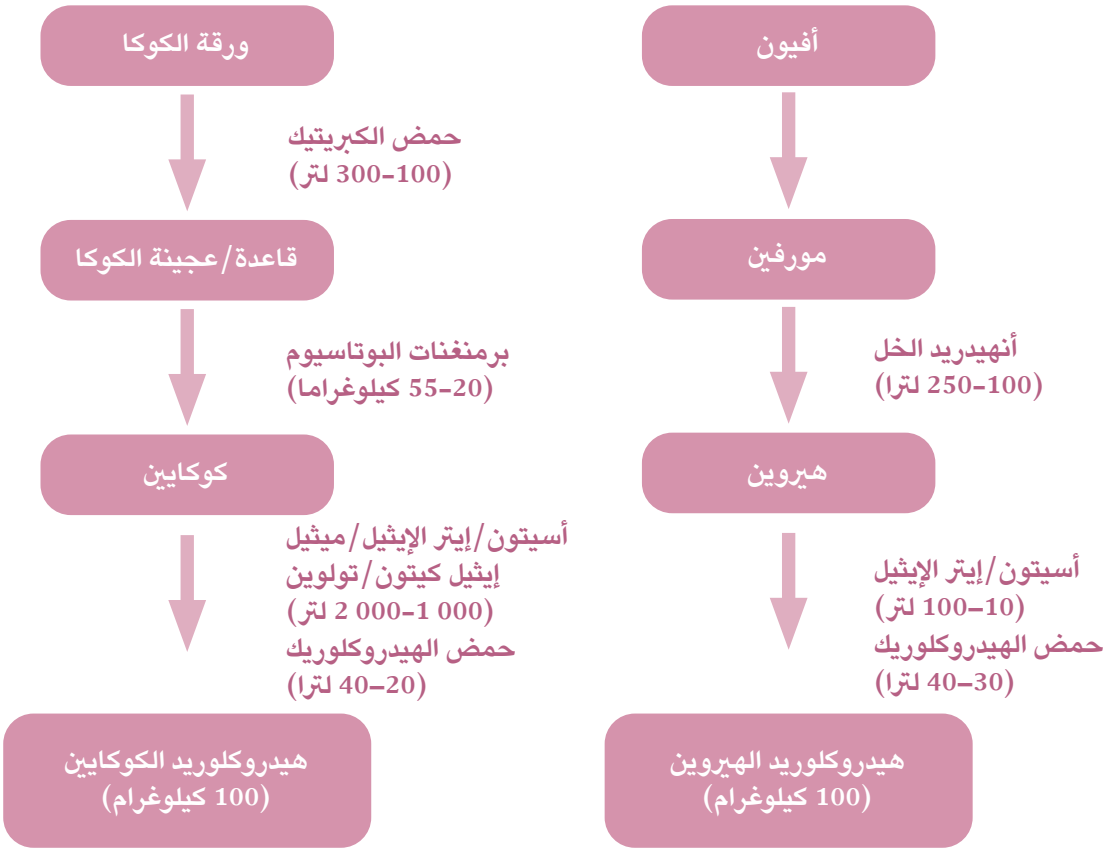

ملحوظة: يستلزم استخلاص الكوكايين من ورقة الكوكا وتنقية عجينة الكوكا ومنتجات الكوكايين والهيروين القاعدية الخام مذيبات وأحماضا وقواعد. وتُستخدم طائفة واسعة من تلك المواد الكيميائية في جميع مراحل صنع المخدِّرات.

الشكل الثاني- صنع الأمفيتامين والميثامفيتامين بصورة غير مشروعة: المواد المجدولة والكميات التقريبية منها اللازمة لصنع 100 كيلوغرام من كبريتات الأمفيتامين وهيدروكلوريد الميثامفيتامين بصورة غير مشروعة

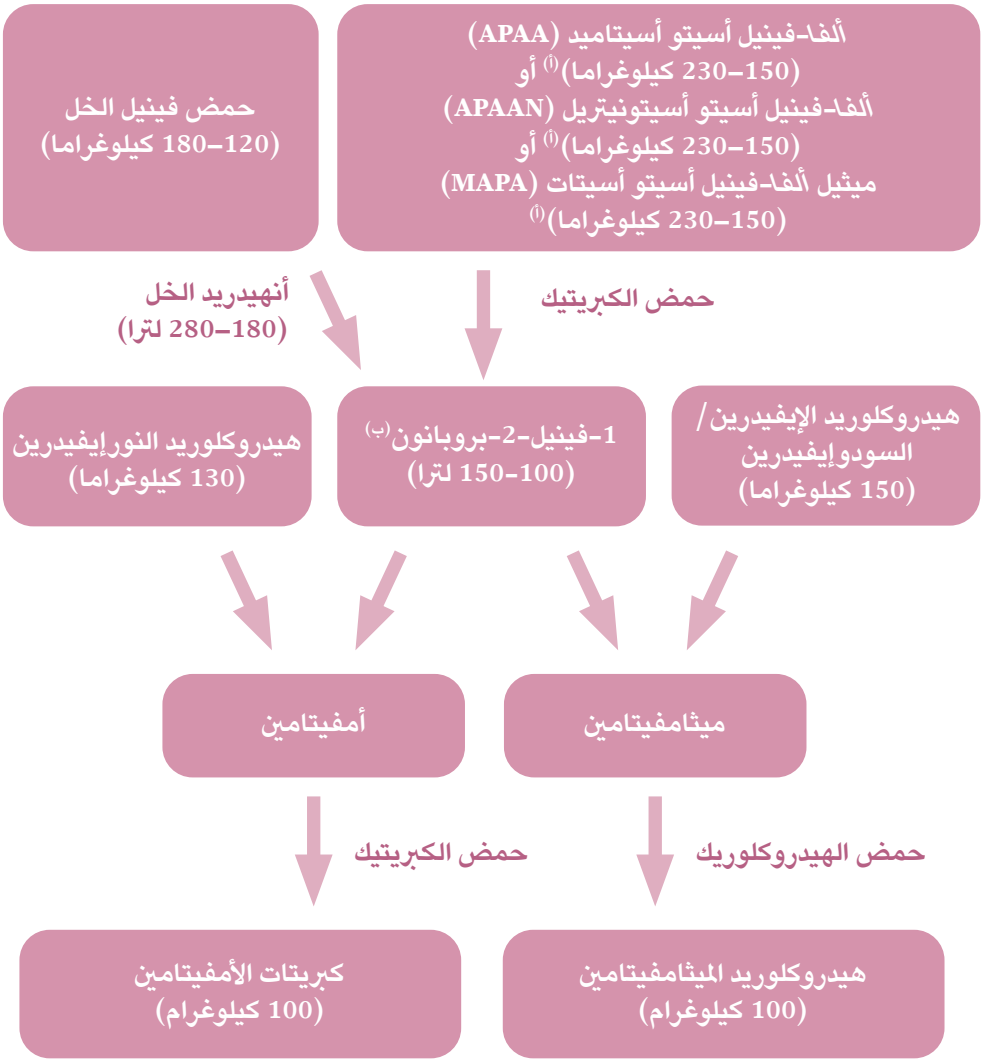

ملحوظة: الميثكاثينون منشط أمفيتاميني أقل شيوعا يمكن صنعه من هيدروكلوريد الإيفيدرين/السودوإيفيدرين، ويتطلب ذلك نفس الكميات التقريبية المستعملة في حالة الميثامفيتامين للحصول على 100 كيلوغرام من ملح الهيدروكلوريد.

(أ) يبيّن تفاوت الوزن أن المواد APAA و APAAN و MAPA هي من السلائف المحورة المصنوعة لهذا الغرض، وليس لها أي استخدام مشروع معروف، وبالتالي كثيرا ما تكون غير نقية (النوعية المتداولة في الشارع).

(ب) استخدام طرائق الصنع، التي تستند إلى 1-فينيل-2-بروبانون، ينتج خليطا راسميا من الدكسترو والليفو ميثامفيتامين/أمفيتامين (*d،l*-ميثامفيتامين/أمفيتامين)، أما استخدام طرائق الصنع، التي تستند إلى الإيفيدرين أو السودوإيفيدرين أو النورإيفيدرين، فينتج دكسترو ميثامفيتامين/أمفيتامين (*d*-ميثامفيتامين/أمفيتامين). ويمكن في خطوة لاحقة، بل ويتم بالفعل، فصل الخليط الراسمي (*d،l*-ميثامفيتامين/أمفيتامين) في المختبرات غير المشروعة للحصول أيضا على الدكسترو ميثامفيتامين/أمفيتامين.

الشكل الثالث- صنع العقار 4،3-ميثيلين ديوكسي ميثامفيتامين (MDMA) والمخدرات ذات الصلة بصورة غير مشروعة: المواد المجدولة والكميات التقريبية منها اللازمة لصنع 100 كيلوغرام من العقار MDMA بصورة غير مشروعة

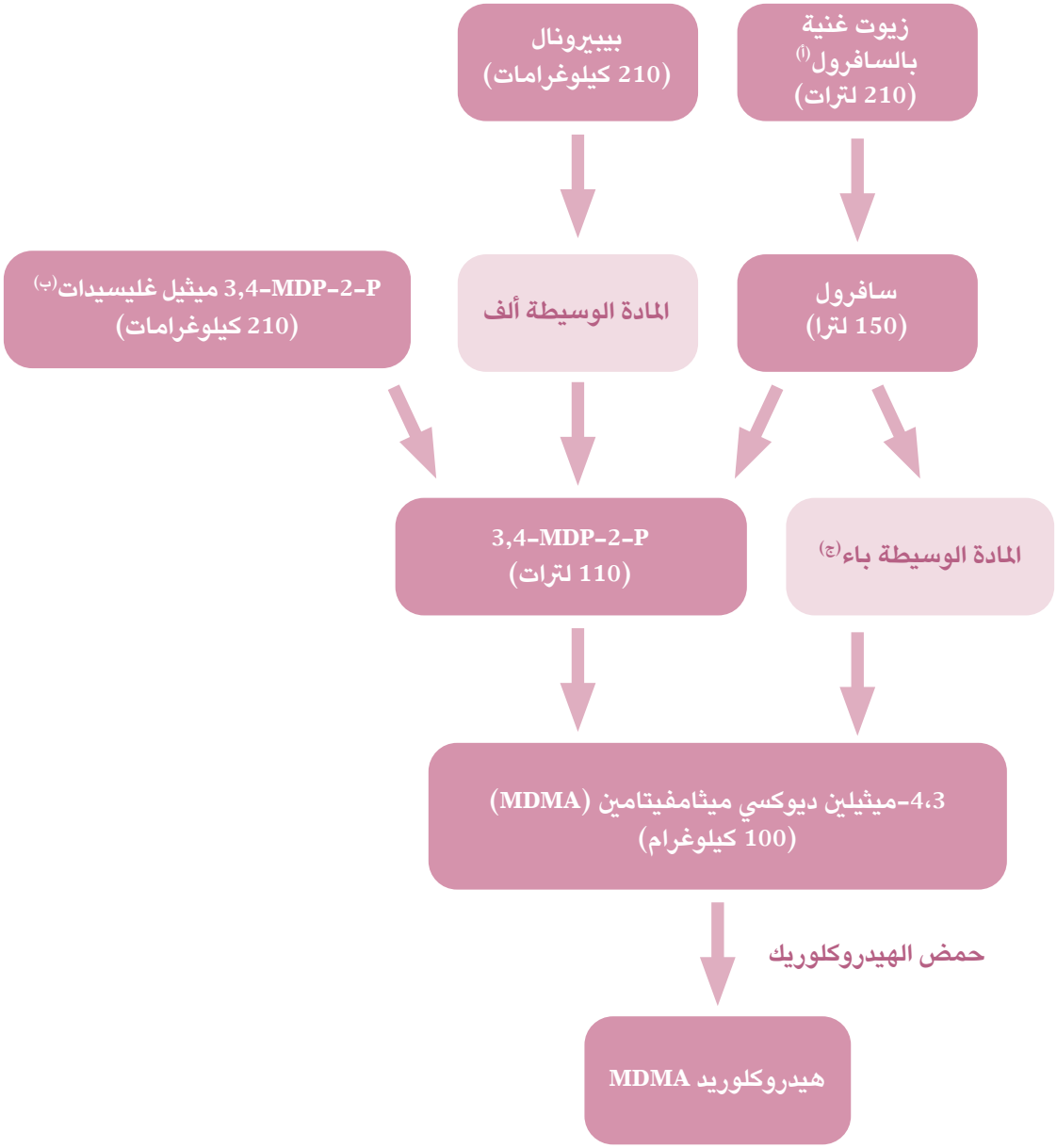

ملحوظة: الإيسوسافرول هو مادة سليفة أخرى للعقار MDMA خاضعة للمراقبة الدولية، ولكنه لا يرد في هذا المخطط لأن استعماله غير شائع كمادة أولية؛ بل يستخدم كمادة وسيطة في طريقة معدلة لصنع العقار MDMA من السافرول، ويتطلب الأمر نحو 300 لتر من السافرول لصنع 100 كيلوغرام من العقار MDMA.

(أ) على افتراض أن نسبة السافرول في الزيوت الغنية به تساوي 75 في المائة أو أكثر.

(ب) يشير، لأغراض هذا المخطط، إلى إستر ميثيل المادة 4،3-ميثيلين ديوكسي فينيل-2-بروبانون حمض ميثيل غليسيديك وأملاحها (وهي سلائف محورة مصنوعة لهذا الغرض وليس لها أي استخدام مشروع معروف وبالتالي كثيرا ما تكون غير نقية (النوعية المتداولة في الشارع)).

(ج) يتطلّب صنع 100 كيلوغرام من المادة MDMA، باستخدام المادة الوسيطة باء، 200 لتر من السافرول.

الشكل الرابع- صنع الميثاكوالون والفينسيكليدين بصورة غير مشروعة: المواد المجدولة والكميات التقريبية منها اللازمة لصنع 100 كيلوغرام من الميثاكوالون أو الفينسيكليدين بصورة غير مشروعة

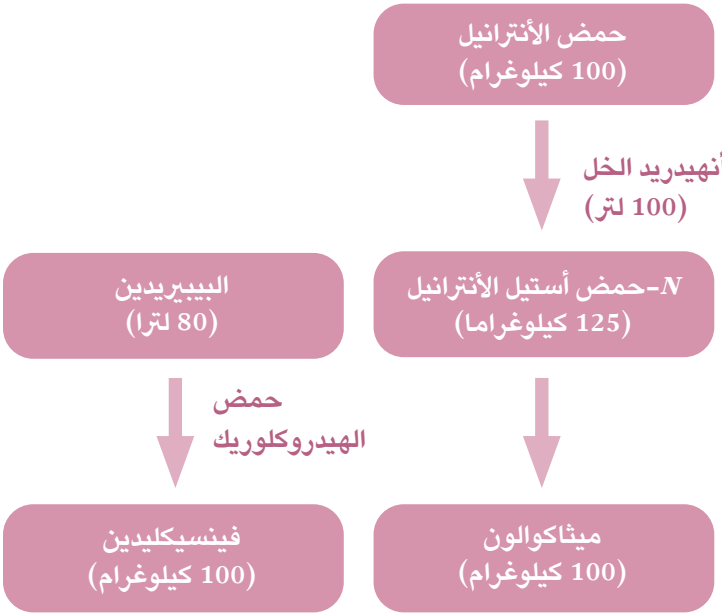

الشكل الخامس- صنع ثنائي إيثيلاميد حمض الليسرجيك (LSD) بصورة غير مشروعة: المواد المجدولة والكميات التقريبية منها اللازمة لصنع كيلوغرام واحد من تلك المادة بصورة غير مشروعة

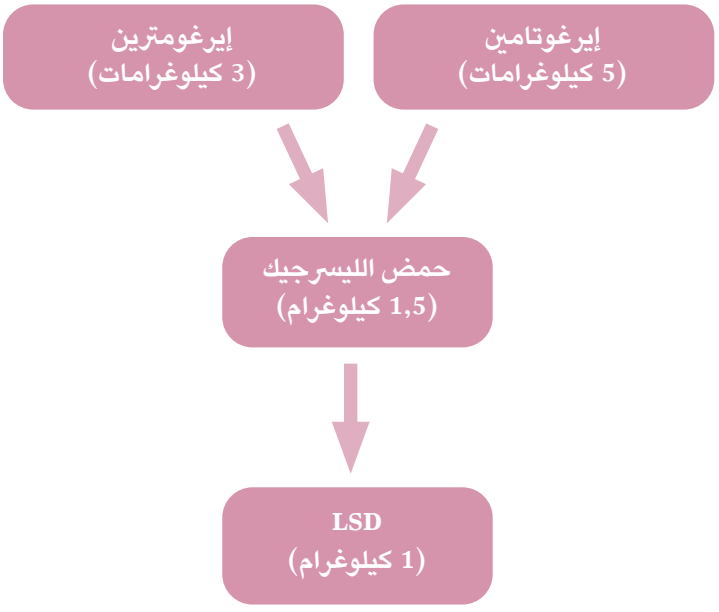

الشكل السادس- صنع الفنتانيل بصورة غير مشروعة: المواد المجدولة
والكميات التقريبية منها اللازمة لصنع كيلوغرام واحد
من الفنتانيل بصورة غير مشروعة

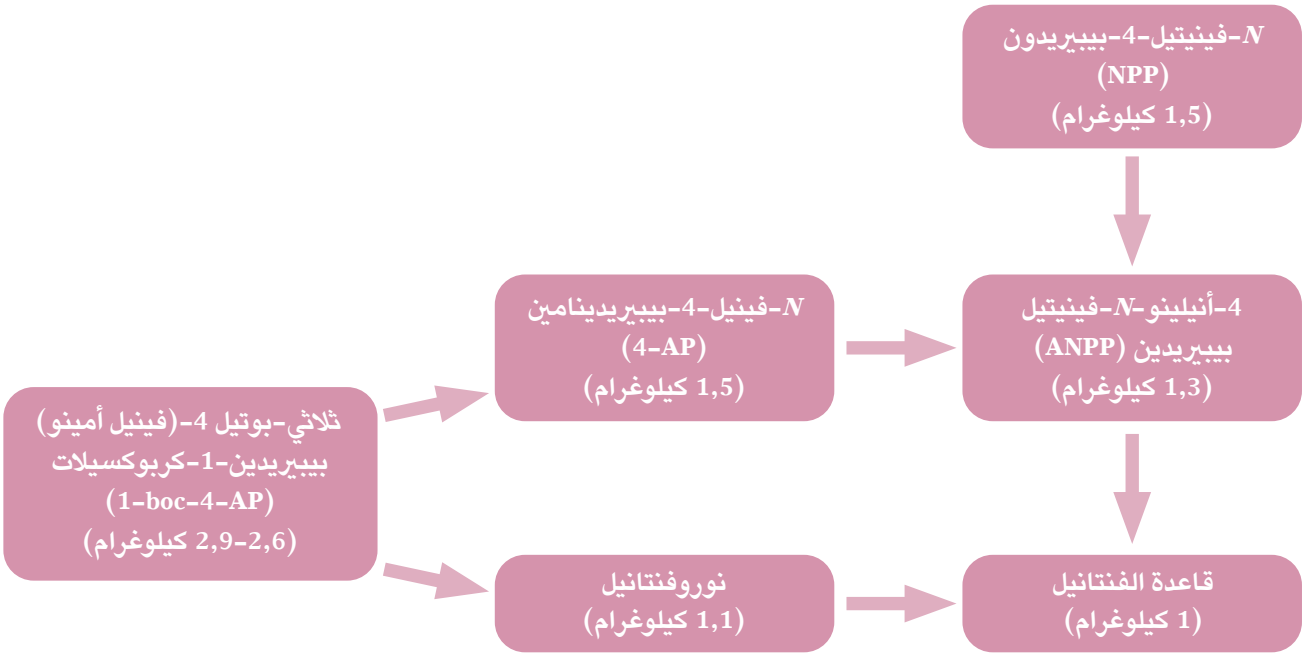

المرفق التاسع

الاستخدامات المشروعة للمواد المدرجة في الجدولين الأول والثاني من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدِّرات والمؤثِّرات العقلية لسنة 1988

إن معرفة أكثر الاستعمالات المشروعة شيوعا للمواد المدرجة في الجدولين الأول والثاني من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية لسنة 1988، بما في ذلك العمليات والمنتجات النهائية التي يمكن أن تستعمل فيها تلك المواد، أمر ضروري للتحقق من مشروعية الطلبيات أو الشحنات. وأكثر الاستعمالات المشروعة شيوعا لتلك المواد حسبما أبلغت به الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات هي التالية:

المادة	الاستعمالات المشروعة
الأسيتون	مذيب شائع الاستعمال ومادة وسيطة في طائفة متنوعة من المواد المستخدمة في الصناعات الكيميائية والصيدلانية، بما في ذلك اللدائن ومواد الطلاء ومواد التشحيم والورنيش ومستحضرات التجميل؛ كما يستخدم في صنع المذيبات الأخرى، مثل الكلوروفورم
أنهيدريد الخل	عامل مؤستل ونازع للماء يستعمل في الصناعات الكيميائية والصيدلانية لصنع خلات (أسيتات) السليولوز، وفي عوامل التغرية في صناعة المنسوجات، وفي منشطات التبييض التي تعمل في درجات حرارة منخفضة، ولصقل المعادن، ولإنتاج موائع الكوابح والأصبغة والمتفجرات
4-أنيلينو-*N*-فينيتيل بيبيريدين (ANPP)	يستعمل في الصناعات الصيدلانية لصنع الفنتانيل
إيتر الإيثيل	مذيب شائع الاستخدام في المختبرات الكيميائية وفي الصناعات الكيميائية والصيدلانية؛ ويستخدم أساسا كعامل استخلاص للدهون والزيوت والشموع والراتينجات؛ ويستخدم أيضا لصنع الذخائر واللدائن والعطور، وكمخدِّر عام في الطب
الإيرغوتامين	يستعمل في علاج الصداع النصفي وكمعجل للولادة
الإيرغومترين	يستعمل في علاج الصداع النصفي وكمعجل للولادة
الإيسوسافرول	يستعمل في صنع البيبيرونال؛ ولتعديل "العطور الشرقية"؛ وتعزيز روائح الصابون؛ ويستعمل بمقادير صغيرة مع ساليسيلات الميثيل في نكهات الروت بير (reeb toor) والفشاغ (allirapasras)، وكمبيد للآفات
الإيفيدرين	يستعمل في صنع موسّعات الشعب الهوائية (أدوية السعال)
برمنغنات البوتاسيوم	كاشف هام في الكيمياء العضوية التحليلية والتخليقية؛ ويستعمل في التبييض والتطهير وكمضاد للبكتيريا وكمضاد للفطريات ولتنقية المياه
بيبيرونال	يستعمل في صناعة العطور؛ وفي نكهات الكرز والفانيليا وفي عمليات التخليق العضوي وكأحد مكونات طاردات البعوض
البيبيريدين	مذيب وكاشف شائع الاستخدام في المختبرات الكيميائية وفي الصناعات الكيميائية والصيدلانية؛ ويستخدم أيضا في صنع المنتجات المطاطية واللدائن
التولوين	مذيب صناعي؛ يستعمل في صنع المتفجرات والأصباغ والطلاءات ومواد عضوية أخرى وكمادة مضافة للبنزين
ثلاثي-بوتيل 4-(فينيل أمينو) بيبيريدين-1-كربوكسيلات (1-boc-4-AP)	لا توجد استعمالات مشروعة، باستثناء كميات صغيرة تستخدم لأغراض البحث والتطوير والتحاليل المخبرية
N-حمض أستيل الأنترانيل	يستعمل في صنع المستحضرات الصيدلانية واللدائن والمواد الكيميائية النقية

المادة	الاستعمالات المشروعة
حمض الأنترانيل	مادة كيميائية وسيطة تستعمل في صنع الأصباغ والمستحضرات الصيدلانية والعطور، كما تستعمل في تحضير المواد الطاردة للطيور والحشرات
حمض الكبريتيك	يستعمل في إنتاج الكبريتات؛ وكمؤكسد حمضي؛ وكعامل نازع للماء وعامل تنقية؛ ويستعمل لمعادلة المحاليل القلوية؛ وكعامل حفاز في عمليات التخليق العضوي؛ وفي صنع الأسمدة والمتفجرات والأصباغ والورق؛ وكأحد مكوّنات مسلِّكات المجاري ومنظفات المعادن، وأحد مركّبات موانع الصدأ وموائع بطاريات السيارات
حمض الليسرجيك	يستعمل في عمليات التخليق العضوي
حمض الهيدروكلوريك	يستعمل في إنتاج الكلوريدات والهيدروكلوريدات، ولمعادلة النظم القاعدية، وكعامل حفّاز ومذيب في عمليات التخليق العضوي
حمض فينيل الخل	يستعمل في الصناعات الكيميائية والصيدلانية لصنع إسترات خلات الفينيل، والأمفيتامين، وبعض المشتقات؛ كما يستعمل في تخليق البنسلين وفي تركيب العطور ومحاليل التنظيف
حمض ميثيل غليسيديك المادة 4،3-ميثيلين ديوكسي فينيل-2-بروبانون (حمض ميثيل غليسيديك 3,4-MDP-2-P)	لا توجد استعمالات مشروعة، باستثناء كميات صغيرة تستخدم لأغراض البحث والتطوير والتحاليل المخبرية
السافرول	يستعمل في صناعة العطور، مثلا في صنع البيبيرونال، ولتحويل الشحوم في صنع الصابون
السودوإيفيدرين	يستعمل في صنع الموسعات القصبية، ومزيلات احتقان الأنف
N-فينيتيل-4-بيبيريدون (NPP)	يستعمل في صناعة المستحضرات الصيدلانية، ولا سيما في صنع الفنتانيل والكارفنتانيل
ألفا-فينيل أسيتو أسيتاميد (APAA)	لا توجد استعمالات مشروعة، باستثناء كميات صغيرة تستخدم لأغراض البحث والتطوير والتحاليل المخبرية
ألفا-فينيل أسيتو أسيتونيتريل (APAAN)	لا توجد استعمالات مشروعة، باستثناء كميات صغيرة تستخدم لأغراض البحث والتطوير والتحاليل المخبرية
1-فينيل-2-بروبانون	يستعمل في الصناعات الكيميائية والصيدلانية لصنع الأمفيتامين والميثامفيتامين وبعض المشتقات؛ كما يستعمل في تخليق البروبيل هكسيدرين
N-فينيل-4-بيبيريدينامين (4-AP)	يمكن أن يستخدم كمكون أساسي في صنع مواد صيدلانية، بما في ذلك الفنتانيل، لكن نطاق استخدامه المشروع في الصناعة غير معروف
ميثيل ألفا-فينيل أسيتو أسيتات (MAPA)	لا توجد استعمالات مشروعة، باستثناء كميات صغيرة تستخدم لأغراض البحث والتطوير والتحاليل المخبرية
الميثيل إيثيل كيتون	مذيب شائع الاستخدام؛ يستعمل في صنع مواد الطلاء، والمذيبات، والمواد المزيلة للشحوم، وطلاءات اللاكية (اللاكيهات)، والراتينجات، والبارود العديم الدخان
ميثيل غليسيدات المادة 4،3-ميثيلين ديوكسي فينيل-2-بروبانون (ميثيل غليسيدات 3,4-MDP-2-P)	لا توجد استعمالات مشروعة، باستثناء كميات صغيرة تستخدم لأغراض البحث والتطوير والتحاليل المخبرية
4،3-ميثيلين ديوكسي فينيل-2-بروبانون	يستعمل في صنع البيبيرونال وغيره من مكونات العطور
النورإيفيدرين	يستعمل في صنع مزيلات احتقان الأنف وكوابح الشهية
النورفنتانيل	لا توجد استعمالات مشروعة، باستثناء كميات صغيرة تستخدم لأغراض البحث والتطوير والتحاليل المخبرية (النورفنتانيل وسيط كيميائي يستخدم في الصنع المشروع للفنتانيل لكن نطاق استخدامه كمادة أولية غير معروف)

المرفق العاشر

أحكام الاتفاقيات التي تنظّم مراقبة المواد التي يكثر استخدامها في صنع العقاقير المخدرة والمؤثرات العقلية بصورة غير مشروعة

1- تنص الفقرة 8 من المادة 2 من الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة 1961 بصيغتها المعدلة ببروتوكول سنة 1972 على أن تبذل الأطراف غاية جهدها لتطبيق تدابير الإشراف الممكنة على المواد التي لا تتناولها هذه الاتفاقية والتي قد تستعمل مع ذلك في صنع المخدرات على نحو غير مشروع.

2- وتنص الفقرة 9 من المادة 2 من اتفاقية المؤثرات العقلية لسنة 1971 على أن تبذل الأطراف كل ما في وسعها، لكي تطبّق، بالقدر الممكن تنفيذه عمليا، تدابير إشرافية على المواد التي لا تندرج ضمن الاتفاقية والتي يمكن مع ذلك استخدامها بطريقة غير مشروعة لصنع المؤثرات العقلية.

3- وتتضمن المادة 12 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية لسنة 1988 أحكاما تتعلّق بما يلي:

(أ) التزام عام بأن تتخذ الأطراف تدابير لمنع تسريب المواد المدرجة في الجدولين الأول والثاني من الاتفاقية، وبأن تتعاون فيما بينها لهذه الغاية (الفقرة 1)؛

(ب) آلية تعديل نطاق المراقبة (الفقرات من 2 إلى 7)؛

(ج) التزام الأطراف باتخاذ ما تراه مناسبا من تدابير لرصد الصنع والتوزيع، ولهذا الغرض، يجوز للأطراف مراقبة الأشخاص والمؤسسات، ومراقبة المنشآت والأماكن التي تعمل بموجب ترخيص، واشتراط الحصول على إذن لصنع أو توزيع المواد المدرجة في الجدولين الأول والثاني، ومنع مراكمة مثل هذه المواد (الفقرة 8)؛

(د) التزام برصد التجارة الدولية لكشف الصفقات المشبوهة، والعمل على ضبط المواد المدرجة؛ وإبلاغ سلطات الأطراف المعنية في حالة الاعتقاد بوقوع صفقات مشبوهة، واستلزام الوسم والتوثيق حسب الأصول، وضمان الاحتفاظ بتلك المستندات لمدة لا تقل عن سنتين (الفقرة 9)؛

(هـ) آلية للإشعار المسبق بصادرات المواد المدرجة في الجدول الأول، عند الطلب (الفقرة 10)؛

(و) سرية المعلومات (الفقرة 11)؛

(ز) البلاغات الموجهة من الأطراف إلى الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات (الفقرة 12)؛

(ح) التقارير المقدّمة من الهيئة إلى لجنة المخدرات (الفقرة 13)؛

(ط) عدم انطباق أحكام المادة 12 على مستحضرات بعينها (الفقرة 14).

المرفق الحادي عشر

المجموعات الإقليمية

يشار في هذا التقرير إلى مناطق جغرافية مختلفة، وهي محددة على النحو التالي:

أفريقيا: إثيوبيا، إريتريا، إسواتيني، أنغولا، أوغندا، بنن، بوتسوانا، بوركينا فاسو، بوروندي، تشاد، توغو، تونس، الجزائر، جزر القمر، جمهورية أفريقيا الوسطى، جمهورية تنزانيا المتحدة، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جنوب أفريقيا، جنوب السودان، جيبوتي، رواندا، زامبيا، زمبابوي، سان تومي وبرينسيبي، السنغال، السودان، سيراليون، سيشيل، الصومال، غابون، غامبيا، غانا، غينيا، غينيا الاستوائية، غينيا-بيساو، كابو فيردي، الكاميرون، كوت ديفوار، الكونغو، كينيا، ليبريا، ليبيا، ليسوتو، مالي، مدغشقر، مصر، المغرب، ملاوي، موريتانيا، موريشيوس، موزامبيق، ناميبيا، النيجر، نيجيريا؛

أمريكا الوسطى والكاريبي: أنتيغوا وبربودا، بربادوس، بليز، بنما، ترينيداد وتوباغو، جامايكا، جزر البهاما، الجمهورية الدومينيكية، دومينيكا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، سانت كيتس ونيفس، سانت لوسيا، السلفادور، غرينادا، غواتيمالا، كوبا، كوستاريكا، نيكاراغوا، هايتي، هندوراس؛

أمريكا الشمالية: كندا، المكسيك، الولايات المتحدة الأمريكية؛

أمريكا الجنوبية: الأرجنتين، إكوادور، أوروغواي، باراغواي، البرازيل، بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، بيرو، سورينام، شيلي، غيانا، فنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، كولومبيا؛

شرق آسيا وجنوب شرقها: إندونيسيا، بروني دار السلام، تايلند، تيمور-ليشتي، جمهورية كوريا، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، سنغافورة، الصين، الفلبين، فييت نام، كمبوديا، ماليزيا، منغوليا، ميانمار، اليابان؛

جنوب آسيا: بنغلاديش، بوتان، سري لانكا، ملديف، نيبال، الهند.

غرب آسيا: أذربيجان، الأردن، أرمينيا، إسرائيل، أفغانستان، الإمارات العربية المتحدة، أوزبكستان، إيران (جمهورية - الإسلامية)، باكستان، البحرين، تركيا[أ]، تركمانستان، الجمهورية العربية السورية، جورجيا، دولة فلسطين، طاجيكستان، العراق، عُمان، قطر، قيرغيزستان، كازاخستان، الكويت، لبنان، المملكة العربية السعودية، اليمن.

أوروبا:

شرق أوروبا: الاتحاد الروسي، أوكرانيا، بيلاروس، جمهورية مولدوفا؛

جنوب شرق أوروبا: ألبانيا، بلغاريا، البوسنة والهرسك، الجبل الأسود، رومانيا، شمال مقدونيا، صربيا، كرواتيا؛

غرب أوروبا ووسطها: إسبانيا، إستونيا، ألمانيا، أندورا، أيرلندا، آيسلندا، إيطاليا، البرتغال، بلجيكا، بولندا، تشيكيا، الدانمرك، سان مارينو، سلوفاكيا، سلوفينيا، السويد، سويسرا، فرنسا، فنلندا، قبرص، الكرسي الرسولي، لاتفيا، لكسمبرغ، ليتوانيا، ليختنشتاين، مالطة، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، موناكو، النرويج، النمسا، هنغاريا، هولندا (مملكة -)[ب]، اليونان؛

أوقيانوسيا: أستراليا، بابوا غينيا الجديدة، بالاو، توفالو، تونغا، جزر سليمان، جزر كوك، جزر مارشال، ساموا، فانواتو، فيجي، كيريباس، ميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)، ناورو، نيوزيلندا، نيوي.

[أ] اعتبارا من 31 أيار/مايو 2022، استعيض عن اسم "Turkey" في الوثائق الصادرة باللغة الإنكليزية باسم "Türkiye" باعتباره الاسم المختصر المستخدم في الأمم المتحدة.

[ب] اعتبارا من 3 آذار/مارس 2023، استعيض عن اسم "هولندا" باسم "هولندا (مملكة -)" باعتباره الاسم المختصر المستخدم في الأمم المتحدة.

نُبْذة عن الهيئة الدولية لمراقبة المخدِّرات

الهيئة الدولية لمراقبة المخدِّرات هي هيئة رقابية مستقلة شبه قضائية، أنشئت تعاهديًّا من أجل رصد تنفيذ المعاهدات الدولية لمراقبة المخدِّرات. وكانت هناك منظمات سالفة لها في إطار المعاهدات السابقة بشأن مراقبة المخدِّرات، يرجع تاريخها إلى عهد عصبة الأمم.

تركيبتها

تتألف الهيئة من ثلاثة عشر عضواً ينتخبهم المجلس الاقتصادي والاجتماعي ويعملون بصفتهم الشخصية لا كممثلين لحكوماتهم. ويُنتخب ثلاثة أعضاء من ذوي الخبرة في ميدان الطب أو علم العقاقير أو المستحضرات الصيدلانية من قائمة أشخاص ترشحهم منظمة الصحة العالمية، وعشرة أعضاء من قائمة أشخاص ترشحهم الحكومات. وأعضاء الهيئة هم أشخاص يحظون بثقة الجميع لما يتحلون به من كفاءة وحياد ونزاهة. ويتخذ المجلس الاقتصادي والاجتماعي، بالتشاور مع الهيئة، كل الترتيبات اللازمة لضمان استقلالها التقني التام في أداء وظائفها. وللهيئة أمانة تساعدها على القيام بمهامها الوظيفية ذات الصلة بالمعاهدات. وأمانة الهيئة هي كيان إداري تابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدِّرات والجريمة، لكنها لا تقدِّم تقاريرها عن المسائل الفنية إلاَّ إلى الهيئة. وتتعاون الهيئة تعاوناً وثيقاً مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدِّرات والجريمة في إطار الترتيبات التي اعتمدها المجلس في قراره 48/1991. كما تتعاون مع هيئات دولية أخرى معنية بمراقبة المخدِّرات، لا تقتصر على المجلس ولجنة المخدِّرات التابعة له، بل تشمل أيضاً وكالات الأمم المتحدة المتخصصة ذات الصلة، وخصوصاً منظمة الصحة العالمية. وهي تتعاون أيضاً مع هيئات خارج منظومة الأمم المتحدة، وبخاصة المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) ومنظمة الجمارك العالمية.

وظائفها

أرسيت وظائف الهيئة في المعاهدات التالية: الاتفاقية الوحيدة للمخدِّرات لسنة 1961 بصيغتها المعدلة ببروتوكول سنة 1972؛ واتفاقية المؤثِّرات العقلية لسنة 1971؛ واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتِّجار غير المشروع في المخدِّرات والمؤثِّرات العقلية لسنة 1988. وعلى وجه العموم، تقوم الهيئة بما يلي:

(أ) فيما يتعلق بصنع المخدِّرات وتجارتها واستعمالها بطريقة مشروعة، تسعى الهيئة، بالتعاون مع الحكومات، إلى ضمان توافر إمدادات كافية من العقاقير للاستعمالات الطبية والعلمية، وضمان عدم حدوث تسريب للعقاقير من المصادر المشروعة إلى قنوات غير مشروعة. وتقوم الهيئة أيضاً برصد المراقبة التي تمارسها الحكومات على المواد الكيميائية المستخدمة في صنع المخدِّرات بطريقة غير مشروعة، وتساعدها على منع تسريب تلك المواد إلى الاتجار غير المشروع؛

(ب) فيما يتعلق بصنع المخدِّرات والاتجار بها واستعمالها بطريقة غير مشروعة، تحدد الهيئة مَواطن الضعف في نظم المراقبة الوطنية والدولية، وتسهم في تصحيح تلك الأوضاع. وتتولى الهيئة أيضاً مسؤولية تقييم المواد الكيميائية المستخدمة في صنع المخدِّرات بطريقة غير مشروعة، بغية تقرير ما إذا كان ينبغي إخضاعها للمراقبة الدولية.

وتقوم الهيئة، اضطلاعاً بمسؤولياتها، بما يلي:

(أ) تدير نظام تقديرات للمخدِّرات ونظام تقييم طوعي للمؤثِّرات العقلية، وترصد الأنشطة المشروعة المتعلقة بالعقاقير من خلال نظام لتقديم بيانات إحصائية، بهدف مساعدة الحكومات على تحقيق جملة أمور، منها التوازن بين العرض والطلب؛

(ب) ترصد وتشجع التدابير التي تتخذها الحكومات لمنع تسريب المواد التي يكثر استخدامها في صنع المخدِّرات والمؤثِّرات العقلية بطريقة غير مشروعة، وتقيِّم تلك المواد لتقرير ما إذا كان يلزم إجراء تغييرات في نطاق مراقبة المواد المدرجة في الجدولين الأول والثاني من اتفاقية 1988؛

(ج) تحلل المعلومات المقدمة من الحكومات أو هيئات الأمم المتحدة أو وكالاتها المتخصصة أو غيرها من المنظمات الدولية المختصة، للتأكد من تنفيذ الحكومات لأحكام المعاهدات الدولية لمراقبة المخدِّرات تنفيذاً وافياً، وتوصي بالتدابير العلاجية المناسبة؛

(د) تقيم حواراً مستمرًّا مع الحكومات لمساعدتها على التقيد بالتزاماتها بمقتضى المعاهدات الدولية لمراقبة المخدِّرات، وتوصي عند الاقتضاء بتقديم مساعدة تقنية أو مالية تحقيقاً لهذه الغاية.

ومن واجبات الهيئة أن تطلب إيضاحات في حال حدوث ما يبدو أنه انتهاكات لأحكام المعاهدات، وأن تقترح التدابير العلاجية المناسبة على الحكومات التي لا تطبق أحكام المعاهدات تطبيقاً تامًّا أو التي تواجه صعوبات في تطبيقها، وأن تساعد الحكومات عند الاقتضاء على تذليل تلك الصعوبات. ويجوز للهيئة أن تنبه الأطرافَ المعنية ولجنةَ المخدِّرات والمجلسَ الاقتصادي والاجتماعي إذا لاحظت عدم اتخاذ التدابير اللازمة لعلاج وضع خطير. وكملاذ أخير، تخوِّل المعاهداتُ الهيئةَ أن توصي الأطرافَ بوقف استيراد العقاقير من أيِّ بلد مقصِّر أو تصدير العقاقير إليه أو كليهما. وفي كل الأحوال، تعمل الهيئة بالتعاون الوثيق مع الحكومات.

وتساعد الهيئة الإدارات الوطنية على الوفاء بالتزاماتها بموجب الاتفاقيات. ولهذه الغاية، تقترح الهيئة تنظيم حلقات دراسية وبرامج تدريبية إقليمية للمسؤولين الإداريين عن مراقبة المخدِّرات وتشارك في تلك الحلقات والبرامج.

تقاريرها

تقضي المعاهدات الدولية لمراقبة المخدِّرات بأن تعد الهيئة تقريراً سنويًّا عن أعمالها. ويتضمن التقرير السنوي تحليلاً لأوضاع مراقبة المخدِّرات في جميع أنحاء العالم، كي تظل الحكومات على علم بالأوضاع القائمة والمحتملة التي قد تعرض للخطر أهدافَ المعاهدات الدولية لمراقبة المخدِّرات. وتلفت الهيئة انتباه الحكومات إلى الثغرات ومَواطن الضعف في المراقبة الوطنية وفي التقيد بأحكام المعاهدات، كما تقدم اقتراحات وتوصيات لتحسين الأوضاع على الصعيدين الوطني والدولي. ويستند التقرير السنوي إلى المعلومات التي تقدمها الحكومات إلى الهيئة وإلى كيانات الأمم المتحدة وسائر منظماتها. وتُستخدَم فيه معلومات مقدمة من خلال منظمات دولية أخرى، مثل الإنتربول ومنظمة الجمارك العالمية، وكذلك من خلال منظمات إقليمية.

ويستكمل تقرير الهيئة السنوي بتقارير تقنية مفصلة، تتضمن بيانات عن الحركة المشروعة في تداول المخدِّرات والمؤثِّرات العقلية اللازمة للأغراض الطبية والعلمية، مع تحليل لتلك البيانات من جانب الهيئة. وتلك البيانات لازمة لحسن سير نظام مراقبة الحركة المشروعة للمخدِّرات والمؤثِّرات العقلية، بما في ذلك منع تسريبها إلى قنوات غير مشروعة. وعلاوة على ذلك، تقضي أحكام المادة 12 من اتفاقية سنة 1988 بأن تقدم الهيئة إلى لجنة المخدِّرات تقريراً سنويًّا عن تنفيذ تلك المادة. وذلك التقرير، الذي يقدم عرضاً لنتائج رصد السلائف والمواد الكيميائية التي يكثر استخدامها في الصنع غير المشروع للمخدِّرات والمؤثِّرات العقلية، يُنشر أيضاً كملحق للتقرير السنوي.

الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات

الهيئة الدولية لمراقبة المخدِّرات هي الهيئة الرقابية المستقلة التي تعنى برصد تنفيذ المعاهدات الدولية لمراقبة المخدِّرات. وقد أنشئت الهيئة في عام 1968 بمقتضى الاتفاقية الوحيدة للمخدِّرات لسنة 1961. وقد كانت هناك منظمات سالفة لها أنشئت بموجب المعاهدات السابقة لمراقبة المخدِّرات ويرجع تاريخها إلى عهد عصبة الأمم.

وتنشر الهيئة، استنادا إلى أنشطتها، تقريراً سنويًّا تحيله، عن طريق لجنة المخدِّرات، إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة. ويقدَّم التقرير دراسة استقصائية شاملة عن حالة مراقبة المخدِّرات في مختلف أنحاء العالم. وتحاول الهيئة، بوصفها هيئة محايدة، تحديد الاتجاهات الخطيرة والتنبؤ بها، وتقترح التدابير التي يلزم اتخاذها بشأنها.

2323184